جـــامـعـة الأزهـــــر – غـــــزة
عمـــــادة الـدراســـــات العـليـــا
كلـية الاقتصـــاد والعلوم الإداريـــة
قســـــــم العـــــلوم السـيـاســـية

المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية: 2000م–2014م

"قطاع غزة نموذجاً"

Palestinian Armed Resistance and its Impact on the Israeli Deterrence Theory 2000 - 2014: "Gaza Model"

إعداد الباحث

محمد رضوان أبو نصيرة

إشـــــــراف

الدكتور/ مخيمر سعود أبو سعدة

أستاذ العلوم السياسية المشارك

جامعة الأزهر ـ غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر –غزة

1438هـ – 2017م

جامعـــــة الأزهـــــر - غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الاقتـــصاد والعلـــوم الإداريـــة
ماجـــستير العلـــوم الـــسياسية

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **محمد رضوان حسين ابو نصيره**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها:

المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية (2000-2014) قطاع غزة نموذجاً

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2017/05/18م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **محمد رضوان حسين ابو نصيره**، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص العلوم السياسية.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. مخيمر سعود أبو سعدة	(مشرفاً ورئيساً)	.....	التاريخ: 2017/5/31م
د. عبد ربه عبد القادر العنزي	(مناقشاً داخلياً)	.....	التاريخ: 2017/5/31م
د. أحمد جواد الوادية	(مناقشاً خارجياً)	.....	التاريخ: 2017/5/31م

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية: 2000م–2014م "قطاع غزة نموذجاً"

Palestinian Armed Resistance and its Impact on the Israeli Deterrence Theory 2000 - 2014: "Gaza Model"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطـــالب: محمد رضوان أبو نصيرة

التوقيـــــــع: م. رضوان

التـــــــاريخ: 22-5-2017م

وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾

[الأنفال: 60]

إهداء

أهدى أطروحتي إلى من يستحق أن تُهدى إليه . . . ؟

إلى من ضحى بروحه ومالة من أجل المقاومة وتحرير الأرض

إلى أخي الشهيد هشام أبو نصيرة رفيق الدرب والمسيرة

إلى كل من يقاوم العدو ويواصل الليل بالنهار

إلى الحبيبة أمي التي علمتني حب الوطن والعطاء

إلى زوجتي وأبنائي الذين تحملوا معي مصاعب الحياة

إلى أخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى فلسطين أرضاً وشعباً وهوية

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بعظمة جلالته سبحانه وتعالى القائل في كتابه العزيز ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ صدق الله العظيم. والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد القائل: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، تقديراً وعرفاناً بالجميل أتقدم بالشكر إلى مشرفي على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور **مخيمر أبو سعدة**، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، على ما بذله من جهد كبير في إشرافه ومتابعته الدائمة والمتواصلة.

وأتقدم بالشكر للدكتور **أحمد الوادية** لقبوله مناقشة الرسالة مناقشاً خارجياً، والشكر موصول للدكتور **عبد ربه العنزي** لقبوله مناقشة الرسالة مناقشاً داخلياً.

كما وأتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لكل القيادات السياسية والتنظيمية التي قبلت إجراء مقابلات شخصية.

وإلى كل من ساعدني وأمدني بالعون لإنجاز هذا العمل

محمد رضوان أبو نصيرة

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل المعمق المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية: 2000م–2014م، وكان الدافع من اختيار هذه الفترة الزمنية بالذات، الاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة، وهذه الحروب الثلاثة أبرزت قدرة الشعب الفلسطيني ومقاومته الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة على مجابهة الاعتداءات الإسرائيلية وقدرتها على التأثير في استراتيجية الردع الإسرائيلية، رغم الخسائر المادية والبشرية، فقد كانت الإرادة الفلسطينية للثبات وتحرير الأرض الفلسطينية هي الدافع الحقيقي لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة باستمرار العمل وإيجاد آليات وطرق للتسليح والدفاع عن الأرض الفلسطينية في وجه العدوان الإسرائيلي الذي يستهدف الأرض والإنسان الفلسطيني.

وتكمن أهمية الدراسة بأنها تبحث في أحد أهم خيارات التحرر الوطني الفلسطيني– خيار الكفاح المسلح، معتمده على المنهج الوصفي التحليلي. وحاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة وهو: ما مدى تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة على نظرية الردع الإسرائيلية؟، وقدمت الدراسة تحليلاً معمقاً للإجابة عن التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية في ستة فصول، والتي تتعلق بخيار المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين وقطاع غزة نموذجاً. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج كان أهمها:

1. أثرت المقاومة الفلسطينية المسلحة في تاريخ الصراع مع نظرية إسرائيل الأمنية واستراتيجية الردع التي تتبعها من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينية، حيث أن المقاومة الفلسطينية حققت نتائج سياسية وعسكرية في تصديها للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، رغم مرارة العدوان والخسائر التي تكبدها الشعب الفلسطيني.
2. الاعتداءات الإسرائيلية لن تقف في حال توقفت المقاومة، فالاحتلال يسعى لطرد الفلسطينيين عن أرضهم وممتلكاتهم وزراعة المستوطنين بدلاً منهم، فالصراع مع الاحتلال الإسرائيلي هو صراع وجودي ومن يقف في وجه السياسات الإسرائيلية هي المقاومة الفلسطينية المسلحة

ولـيس كمـا تـروج لـه دولـة الاحـتلال بـأن كافـة الاعتـداءات تـأتي رداً علـى أعمـال المقاومـة الفلسطينية المسلحة.

3. أثـرت المقاومـة الفلسـطينية المسـلحة فـي قطـاع غـزة بشـكل أساسـي علـى اسـتراتيجية الـردع وركائزهـا الأساسـية، فقـد نقلـت المعركـة لأرض العـدو مـن خـلال عملياتهـا فـي عمـق دولـة الاحتلال، وكذلك قصفت صواريخها الأرض المحتلة.

وأوصـت الدراسـة أن تخـوض المقاومـة الفلسـطينية المسـلحة المواجهـة العسـكرية مـع إسـرائيل مـن مسـافة (صـفر)، فهـي تعطـل التكنولوجيـا العسـكرية الإسـرائيلية المتطـورة، وبالتـالي تسـاوي بـين قـدرات المقاومة الفلسطينية المسلحة وبين إمكانيات قوات الاحتلال.

Abstract

The study addresses, with an in-depth analysis, the Palestinian armed resistance and its impact on the Israeli Deterrence theory: 2000-2014. The motivation behind choosing this timeframe work is the Israeli attacks on Gaza, which highlight the plight of the Palestinian people and their armed resistance in Gaza confronting the Israeli attacks, in addition to their ability to influence the Israeli deterrence strategy, despite human and material losses. The Palestinian determination for the liberation of Palestinian land is the real driving force for Palestinian armed resistance factions in the Gaza Strip to continue their struggle and find suitable mechanisms and means of arming in order to defend the Palestinians against Israel's aggression, which targets Palestinian land and man.

The researcher examines closely one of the most important Palestinian national liberation military struggle options. The study adopts a descriptive and analytical approach. The researcher attempts to answer the main question, as stated in both the title and content of study: What is the impact of armed Palestinian resistance in Gaza Strip on Israel's deterrence theory? The study presents an in-depth analysis in response to the main question and sub-questions across six chapters. The main hypothesis takes the option of armed resistance for the liberation of Palestine, focusing on Gaza as a model. The findings to be drawn from this research are as follows:

1. Palestinian armed resistance has affected Israel's security theories and deterrence strategy, which are used to eliminate Palestinian resistance. However, Palestinian resistance has achieved both political and military goals in its confrontation with Israel's repeated attacks on Gaza Strip in spite of the pain, losses and suffering of the Palestinian people.

2. The cessation of Israel's aggression will not occur even if Palestinian resistance stops. The Israeli occupation seeks to expel Palestinians from their land and farms; giving it to the settlers instead. Therefore, the struggle against Israel is a matter of existence and the Palestinian armed resistance' mission is to confront Israel's policies, in spite of Israel persistently claiming that their attacks come purely as a matter of defense

3. Predominantly in the Gaza Strip, the Palestinian Armed Resistance had impacted on the deterrence strategy and its fundamental pillars, taking the battle through its operations into the depths of the occupying state territory, where it launched its rockets.

The study recommends for Palestinian Armed Resistance to continue their struggle and confrontation from (ZERO) distance in order to crash Israel's advanced military technology. Such step may equate Palestinian armed resistance capabilities with those of the Israeli army

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ت
ملخص الدراسة	ث
Abstract	ح
فهرس المحتويات	خ
فصل تمهيدي	
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
حدود الدراسة	5
منهجية الدراسة	6
مصطلحات الدراسة الإجرائية	7
أدبيات الدراسة	8
الفصل الأول **"نظرية الردع" و"المقاومة" في العلاقات الدولية**	
1.1 مقدمة	16
1.2 المبحث الأول: نظرية الردع في العلاقات الدولية	18
1.2.1 نظرية الدرع	19
1.2.2 أساليب نظرية الدرع	20
1.3 المبحث الثاني: المقاومة في القانون الدولي والعلاقات الدولية	22
1.3.1 التمييز بين الإرهاب والمقاومة	25
1.3.2 الخلط الإسرائيلي والأمريكي بين المقاومة والإرهاب	26
1.3.3 شروط المقاومة	28

الموضوع	الصفحة
1.3.4 عناصر العمل المقاوم	28
1.4 المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 1964م-1982م	30
1.4.1 منظمة التحرير الفلسطينية والعمل العسكري	30
1.4.2 المقاومة الفلسطينية المسلحة 1964م-1982م	31
1.4.3 المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 1964م-1982م	33
1.5 الخلاصة	34
الفصل الثاني **المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة**	
2.1 مقدمة	37
2.2 المبحث الأول: قطاع غزة جيوسياسياً	38
2.2.1 قطاع غزة جغرافياً	38
2.2.2 قطاع غزة سكانياً	39
2.2.3 قطاع غزة سياسياً	40
2.2.4 قطاع غزة اقتصادياً	41
2.3 المبحث الثاني: الدول الإقليمية والعربية الداعمة للمقاومة الفلسطينية المسلحة	43
2.3.1 دور الدول الإقليمية "إيران، تركيا" في دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة	43
2.3.1.1 جمهورية إيران الإسلامية	43
2.3.1.2 تركيا	46
2.3.2 دور الدول العربية في دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة	47
2.3.2.1 سورية	48
2.3.2.2 لبنان	50
2.3.2.3 الأردن	51

الموضوع	الصفحة
2.3.2.4 مصر	53
2.3.2.5 السودان	54
2.4 المبحث الثالث: تطور المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة	57
2.4.1 جذور المقاومة المسلحة في قطاع غزة	58
2.4.2 تطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة 2000-2005	61
2.4.2.1 انتفاضة الأقصى 2000م	63
2.4.2.2 القوة العسكرية للمقاومة المسلحة 2000-2005	64
2.4.3 تطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة 2006-2010	66
2.4.3.1 القوة العسكرية للمقاومة المسلحة 2006-2010	67
2.4.4 القدرات العسكرية وصناعة الصواريخ عند فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة	68
2.4.5 تطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة 2011-2014	70
2.4.5.1 القوة العسكرية للمقاومة المسلحة 2011-2014	70
2.5 الخلاصة	73
الفصل الثالث **المقاومة الفلسطينية وقوة الردع الإسرائيلية**	
3.1 مقدمة	75
3.2 المبحث الأول: الأمن القومي الإسرائيلي ونظرية الردع	76
3.2.1 الأمن القومي الإسرائيلي	76
3.2.2 الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	78
3.2.2.1 مفهوم الاستراتيجية	79
3.2.2.2 الاستراتيجية السياسية- العسكرية الإسرائيلية	80

الموضوع	الصفحة
3.2.2.3 مفاهيم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	81
3.2.2.4 أسس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	82
3.3 المبحث الثاني: استراتيجية الردع الإسرائيلية واستمرارية المقاومة	85
3.3.1 استراتيجية الردع الإسرائيلية	85
3.3.1.1 العقيدة الأمنية لإسرائيل	85
3.3.1.2 استراتيجية الردع الإسرائيلية	86
3.3.1.3 أنماط الردع الإسرائيلي	87
3.3.2 أهداف إسرائيل الاستراتيجية العامة في قطاع غزة	88
3.3.3 استمرارية المقاومة الفلسطينية المسلحة	88
3.3.3.1 خسائر الاحتلال في الاعتداءات الثلاثة على قطاع غزة	90
3.3.3.2 النتائج التي حققتها المقاومة الفلسطينية	92
3.4 المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية وكسر قوة الردع الإسرائيلية	95
3.4.1 أهداف المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة	95
3.4.1.1 كسر قوة الردع الإسرائيلية	95
3.4.1.2 شيء من توازن الرعب	97
3.4.1.3 تعادل استراتيجي	98
3.4.2 تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة على الأمن الإسرائيلي	100
3.5 الخلاصة	104
الفصل الرابع **تحديات المقاومة الفلسطينية المسلحة** **في قطاع غزة**	
4.1 مقدمة	106

الموضوع	الصفحة
4.2 المبحث الأول: قوة الاحتلال العسكرية	**107**
4.2.1 تحديات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة	**108**
4.2.1.1 قوة إسرائيل العسكرية	**109**
4.2.1.1.1 هيكلية الجيش الإسرائيلي	**110**
4.2.1.1.2 القدرات العسكرية الإسرائيلية	**111**
4.2.1.2 السلام والازدواجية في الخيارات الفلسطينية	**112**
4.2.1.3 السياسات الإسرائيلية تجاه المقاومة في قطاع غزة	**114**
4.3 المبحث الثاني: الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة	**117**
4.3.1 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008م	**117**
4.3.2 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012م	**117**
4.3.3 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م	**118**
4.3.4 الدوافع الإسرائيلية لعدوان جديد على قطاع غزة	**119**
4.4 المبحث الثالث: آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة	**122**
4.4.1 آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الاقتصاد في قطاع غزة	**123**
4.4.2 آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة	**124**
4.4.3 آثار الاعتداءات الإسرائيلية على المقاومة المسلحة في قطاع غزة	**127**
4.5 الخلاصة	**129**
الفصل الخامس **مستقبل المقاومة في قطاع غزة**	
5.1 مقدمة	**132**
5.2 الخيارات المستقبلية أمام الفلسطينيين في قطاع غزة	**133**
5.3 الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين على الصعيد الداخلي	**136**

الموضوع	الصفحة
5.4 الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل	137
خاتمة الدراسة	
خاتمة الدراسة	140
أولاً: نتائج الدراسة	144
ثانياً: التوصيات	145
المراجع والمصادر	
المعاجم والموسوعات	146
المقابلات الشخصية	146
الكتب العربية	146
الكتب المترجمة	149
الرسائل العلمية	150
الدوريات	151
التقارير	153
المؤتمرات العلمية	154
الصحف والجرائد	154
مراجع الإنترنت	155
المراجع الأجنبية	157

فصل تمهيدي

مقدمة:

بعد ضعف الامبراطورية العثمانية عادت الأطماع الاستعمارية الغربية من جديد إلى فلسطين، والتي عبرت عنها اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م، والتقت مصالح بريطانيا مع الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين، وبدأت المخططات والاتفاقات السياسية تترجم على أرض الواقع بدءاً بوعد بلفور 1917م ودخول القوات البريطانية لاحتلال فلسطين عام 1917م، بهدف إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية، وتوجت هذه الاتفاقيات بقرار الأمم المتحدة (181) القاضي بتقسيم فلسطين وإعلان قيام "دولة إسرائيل" عام 1948. ومنذ ذلك التاريخ والشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال بكافة الوسائل والسبل المتاحة لنيل حقوقه واستقلاله، وقد سجل التاريخ المعاصر عشرات الثورات الفلسطينية في وجه الاحتلال البريطاني والهجرات الصهيونية قبل قيام إسرائيل، وكانت أشهرها ثورة 1936م.

لقد حاولت الدول العربية تحرير فلسطين بعد إعلان قيام "دولة إسرائيل" عام 1948م والمذابح التي اقترفتها العصابات الصهيونية، وكانت نتائج الحرب الأولى 1948م كارثية على الشعب الفلسطيني حيث تم احتلال 78% من أرض فلسطين، وأصبحت القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، وقامت الدول العربية بحروب عديدة (حرب 1948م، حرب 1956، حرب1967م، حرب 1973، حرب 1982)، لكن نتائج تلك الحروب كانت سلبية على العرب والفلسطينيين، فقد احتلت إسرائيل كامل أرض فلسطين في حرب 1967م، وبعض أراضي الدول العربية. وكانت النتائج سلبية للعرب وإيجابية لإسرائيل نتيجة تفوق قوة الردع الإسرائيلية في الحروب التقليدية مع الدول العربية، فيما تغيرت الاستراتيجية العربية والنظرة للصراع الإسرائيلي– العربي بعد دخول بعض الدول العربية في معاهدات سلام مع إسرائيل (أبو عامر 2009: 287).

وقد تغيرت المصطلحات السياسية الدولية كي تتناسب مع الطروحات السياسية الجديدة في المنطقة، ولتخفيف حدة الخطاب السياسي ضد إسرائيل، وبدأ استخدام مصطلح النزاع Dispute بدلاً من الصراع Conflict، وهذا يعني بأن النزاع القائم يمكن معالجته من خلال التفاوض والتوصل إلى سلام دائم في المنطقة العربية (قاعود والشيخ، 2015: 153–154). وبانطلاق منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، والفصائل والقوى الفلسطينية، واعتناق العمل العسكري وفق رؤية فكرية بأن فلسطين

لن تتحرر إلا من خلال الكفاح المسلح، بدأت التشكيلات العسكرية وحرب العصابات تنطلق من الأردن ثم لبنان، حتى تم طرد م.ت.ف من دول الطوق العربية إلى الجزائر ودول عربية أخرى. وعلى أثر التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م دخلت م.ت.ف عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، الذي توج باتفاق أوسلو 1993م.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وقبل نهاية المرحلة الانتقالية من عملية السلام، عملت إسرائيل على إفراغ عملية السلام من مضمونها، وقد ارتكبت العديد من الاعتداءات بحق الفلسطينيين، مما أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، ومع انطلاقة هذه الانتفاضة زادت الخبرات السياسية والعلوم العسكرية، وتم تنظيم التشكيلات العسكرية بشكل أكبر، ويعود السبب في ذلك إلى خريجي الكليات الحربية وثورة المعلومات التكنولوجية بالإضافة إلى دعم بعض الدول العربية والإسلامية للمقاومة الفلسطينية. ويمكن القول بأن انطلاقة انتفاضة الأقصى عام 2000م كانت نقطة بداية وتحول في العمل العسكري الفلسطيني، من أسلحة ومعدات وتقنيات جديدة، كان لها دور بارز في تغيير موازين الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تبحث في التحديات التي واجهت المقاومة الفلسطينية المسلحة على مر تاريخ القضية الفلسطينية، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية انبعثت المقاومة الفلسطينية المسلحة من جديد بعد انتفاضة الأقصى 2000م، كما تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل قوة المقاومة المسلحة في قطاع غزة واستمراريتها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ومن جانب آخر ترصد الدراسة دور المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها الواضح على نظرية الردع الإسرائيلية.

مشكلة الدراسة:

إن الاستعمار الاحتلالي الإسرائيلي بمساعدة الدول الغربية الكبرى يختلف عن أي استعمار آخر في العالم المعاصر، فهو يعتمد على احتلال الأرض وإحلال مستوطنين بدلاً من السكان الأصليين، وبهذا يصبح جوهر الاحتلال هو، الصراع على الوجود والثبات على هذه الأرض، ولهذا دأبت قوى المقاومة الفلسطينية على مر تاريخها النضالي الطويل الثبات والدفاع عن هذه الأرض بكافة الوسائل والسبل المتاحة، ولاقت الكثير من المصاعب والتحديات على مر تاريخها، منذ أن بدأت من أراضي

الدول العربية "دول الطوق"، إلى أن تواصلت من جديد في فلسطين بعد العام 2000م. ولعل هذه الدراسة تختص في رصد التحديات التي واجهت المقاومة الفلسطينية على مر تاريخها، وتركز على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة كنموذجٍ، كما تدرس تأثيرها على نظرية الردع الإسرائيلية، وبالتالي على معادلة الصراع بأكملها.

وتتركز الدراسة حول السؤال الرئيس التالي:

ما هو تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة على نظرية الردع الإسرائيلية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي:

1. كيف تطورت المقاومة الفلسطينية المسلحة عبر تاريخ القضية الفلسطينية؟
2. كيف تطورت المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة؟
3. ما هي التحديات التي تواجه المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة؟
4. ما هي استراتيجية الردع الإسرائيلية ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة؟
5. هل اسقطت المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة نظرية الردع الإسرائيلية؟

أهمية الدراسة:

1. تأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة تناولت دور المقاومة الفلسطينية المسلحة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.
2. تناولت الدراسة موضوعاً يعد جديداً وفي غاية الأهمية، وهو دور المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة وتأثيرها على نظرية الردع الإسرائيلية، وكذلك تناقش التحديات الكثيرة التي تواجهها المقاومة الفلسطينية المسلحة حالياً في قطاع غزة.
3. تسلط الضوء على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ودورها في عملية التحرر الوطني.

4. كما أن هذه الدراسة تظهر في الرصيد المعرفي الذي ستوفره هذه الدراسة للباحثين والسياسيين، حول موضوع المقاومة الفلسطينية المسلحة وتأثيرها على نظرية الردع الإسرائيلية.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- التعرف على الفكر المقاوم في القضية الفلسطينية منذ نشأته وتأسيسه إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى أهم المحطات التاريخية في تكوينه وتطوره، وتبحث عن التحديات التي تواجهها المقاومة الفلسطينية المسلحة.
- قراءة تطورات نظرية الردع الإسرائيلية واستخداماتها الجديدة ضد المقاومة الفلسطينية.
- الكشف عن مدى تأثير نظرية الردع الإسرائيلية في مواجهة المقاومة الفلسطينية المسلحة وحرب العصابات، بالرغم من ضآلة الإمكانيات وصعوبة التحديات.
- تركز الدراسة على رصد ومتابعة المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة الحاضن الرئيس للمقاومة الفلسطينية، ومنطقة المواجهة المفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تبحث الدراسة في دور المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية.
- **الحدود الزمانية:** تتناول الدراسة في حدودها الزمانية من انتفاضة الأقصى خلال الفترة الممتدة من العام 2000م بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وعودة خيار المقاومة الفلسطينية المسلحة على الساحة الفلسطينية وحتى الاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة 2014م.
- **الحدود المكانية:** قطاع غزة، وفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على أكثر من منهج، ويحدد ذلك سياق الدراسة، فهي تستعرض بطريقة تحليلية قوة وضعف نظرية الردع الإسرائيلية في مواجهة المقاومة الفلسطينية، وجاءت مناهج الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المنهج التاريخي: عرفه إبراهيم أبراش بأنه: "المنهج الذي يوظف التاريخ إما من أجل معرفة علمية لأحداث الماضي أو لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة، ذلك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بل هو امتداد لها، ولكل نظام اجتماعي تاريخه الخاص، لأن الإقرار بمبدأ التطور معناه أن المجتمعات تنمو وتتغير عبر الزمان" (أبراش، 1999، ص137).

سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي في الفصلين الأول والثاني، وذلك من أجل رصد بداية العمل العسكري المسلح منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية عام 1965م. ولأن التاريخ مليء بالتجارب والبراهين، والحجج، والمعالجات، والعبر، وكل ذلك يفيد الباحث لأنه في حاجة ماسة لمعرفتها، لأن دراسة أي ظاهرة أو مشكلة لابد وأن يكون لها تاريخ (عقيل، 1999، ص58:59).

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي: "يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لموضوع محدد وعلى صورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وصف وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة، ويهدف هذا المنهج إلى رصد موضوع بهدف فهم المحتوى والمضمون" (عبيدات ومحمد، وآخرون، 1999، ص46).

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، ويمكن القول بأن المنهج الوصفي يشكل محوراً أساسياً للدراسة، وسوف يتم استخدامه في وصف نظرية الردع الإسرائيلية، واستخداماتها للقوة العسكرية من أجل ردع الفلسطينيين من مقاومة الاحتلال، وتحليل دقيق لاستراتيجية الردع الإسرائيلية ومدى إخفاقها أمام قوة وصلابة ونجاح المقاومة الفلسطينية المسلحة، بالرغم من قلة إمكاناتها العسكرية والدفاعية والسياسية.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

- **نظرية الأمن القومي:** من أبرز تعريفات الأمن القومي تعريف أمين هويدي حيث عرفه "مجموعة من الإجراءات الشاملة التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" (هويدي، 1982، ص259).
- **نظرية الردع:** مفهوم هذه النظرية هو توفر قدرة ذات ثقل كبير تهدد الخصم بأنه سوف يتعرض لخسائر كبيرة تفوق كثيراً توقعاته، إذا ما أقدم على تصرفات أو محاولة تنفيذ أهداف معينة تضر بمصالح الأخرين. وترتكز نظرية الردع في أبسط أوجهها إلى ردع دولة ما عن العدوان، هو نوع من أنواع الاستراتيجية العسكرية. (حسين، 2011، ص231:232). ويعتبر توازن القوى المتكافئ رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الأطراف، ولولا تطبيق سياسات التوازن، لكان عدد الحروب التي يمكن أن تقع أضعاف ما وقع منها فعلاً (مقلد، 1991، ص277).
- **المقاومة المسلحة:** يقصد بالمقاومة والحركات المنظمة لها بأنها عبارة عن منظمات شعبية، أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها وأوطانها من الاحتلال العسكري فوق ترابها الوطني، فالحركات التحررية وأعمالها المسلحة إنما تمثل تهديداً لهذا التواجد الأجنبي وتهديداً لسيطرته على الأرض (حريز، 1996، ص107).
- **المقاومة اللاعنفية:** هي المقاومة المبنية على مبدأ اللاعنف الذي يرفض استخدام العنف الجسدي لتحقيق تغيير اجتماعي أو سياسي، واستخدام وسائل مقاومة أدنى من السلاح الناري، مثل الحجارة، بحيث لا تؤدي إلى أذى مميت (موسى، 2013، ص7).
- **قوى المقاومة:** حركات المقاومة الشعبية يمكن وصفها بأنها منظمات وطنية ذات جناحين سياسي وعسكري تنشأ في البلدان المستعمرة، وتقود كفاحاً مسلحاً من أجل الحصول على حق تقرير المصير. فيما يعرفها أحمد: بأنها عبارة عن تنظيم يهدف إلى المقاومة من أجل حق تقرير المصير باستخدامها النضال المسلح أسلوباً أساسياً، وتأخذ شكل جبهة سياسية واسعة تضم أجنحة سياسية وعسكرية (أحمد، 2014، ص500).

- **الفصائل الفلسطينية:** وهي التنظيمات الفلسطينية والحركات السياسية التي بدأت بالتشكل في مطلع الستينيات حتى يومنا هذا، وفق برامج وايديولوجيات سياسية مختلفة، تنتهج المقاومة والسياسة في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي لنيل الحقوق الوطنية واستعادة الارض التي احتلتها إسرائيل.

وهذا لا يعني وجود هذه الحركات منذ مطلع الستينيات فقط، فالحركة الوطنية الفلسطينية موجودة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين 1917م.

أدبيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة دراسات سابقة متصلة بموضوع الدراسة، وباختلاف أنواع تلك الدراسات، فقد كانت مرشداً هاماً للاستفادة منها، وقد جاء بعضها على النحو التالي:

الرسائل العلمية العربية:

دراسة (أشرف القصاص، 2007) بعنوان: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزة.

تناولت الدراسة دور المقاومة الفلسطينية في حقبة زمنية محددة وهي فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وعالجت أثر الضغوط الإسرائيلية من خلال تنفيذ العديد من العمليات العسكرية ضد لبنان، وأوضحت هذه الدارسة بالتحليل الدقيق قوة التصدي من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية ضد العدوان الإسرائيلي في الفترة الممتدة من عام 1972 إلى العام 1982 ورصدت نجاحها وحصولها على اعتراف معظم دول العالم بشرعية الحقوق الفلسطينية. فيما تطرقت الدراسة إلى تصاعد الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وتسليط الضوء على أهم المواجهات والعمليات العسكرية في عقد السبعينيات.

الكتب والدراسات العربية:

دراسة (غسان وشاج ومؤمن القدرة، 2016)، بعنوان: تطور أداء العمل المقاوم في فلسطين خلال الحروب الثلاثة على غزة 2008 – 2014م، المؤتمر العلمي الثامن كلية الآداب/الجامعة الإسلامية– غزة، التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو، 4 -5 أكتوبر .2016م.

رصدت الدراسة تطور أداء المقاومة الفلسطينية المسلحة في التفكير والأداء خلال الحروب الثلاثة على غزة 2014/2012/2008م، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تطور ملحوظ لأداء المقاومة المسلحة على الأرض. وقد شمل هذا التطور تطبيق ثلاثة مبادئ، وهي: الحرب من تحقيق المفاجأة والمباغتة، ومبدأ حشد القوة، والاقتصاد فيها، وكذلك مبدأ التأمين.

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: استخدمت المقاومة الفلسطينية المسلحة في تعاملها مع العدو مبدأ البساطة ومبدأ التامين.

ثانياً: رصدت الدراسة تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة على نظرية الأمن الإسرائيلية.

ثالثاً: تمكنت المقاومة الفلسطينية المسلحة من نقل المعركة إلى أرض العدو وداخل مدنه الرئيسة، كما استطاعت المقاومة في عدوان 2014م جر العدو إلى حرب طويلة الأمد لاستنزاف قدراته والتأثير على جبهته الداخلية، وبذلك استطاعت تحويل دولة الكيان الى بقعة طاردة لليهود بعد أن كانت جاذبة لهم.

دراسة (ريتشارد بن كرامر، 2014) كيف خسرت إسرائيل أربعة أسئلة تبحث عن إجابة، مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان.

تعالج الدراسة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل كدولة في قلب الوطن العربي، وتتخصص بالبحث عن سبل نجاة إسرائيل، وخاصة بعد إن خسرت إحدى المعارك العسكرية في عدوانها على الدول العربية أو على الفلسطينيين، في المقابل خسارة العرب المستمرة للحروب العربية

واستخدام القوة المفرطة مع الفلسطينيين. وتؤكد الدراسة لنهاية خسارة إسرائيل هذه في معادلة وجودها، لابد لها أن تمنح الفلسطينيين حقوقهم وحق إقامة دولة فلسطينية.

وتستنتج هذه الدراسة أن استمرار مقاومة الفلسطينيين يعني ذلك خسارة إسرائيل، فالثابت والصحيح بأن إسرائيل لا يمكنها خسارة حرب أخرى في محيطها، وفي المقابل من خلال تجارب التاريخ يمكن للعرب خسارة عدة حروب ولا يتغير شيء، لكن أن تخسر إسرائيل حربا واحدة هذا يعني نهايتها.

دراسة (ماهر الشريف، 2014) بعنوان: انتصرت فلسطين لأن إسرائيل عجزت عن كسر إرادتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 100، خريف 2014.

بحثت الدراسة عن صمود الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة أثناء العدوان الأخير على القطاع 2014، وهذا الصمود حال دون تحقيق أهداف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. فهو ليس انتصاراً أن يفقد الشعب الفلسطيني في العدوان الإسرائيلي 2014، أكثر من 2200 شهيد ويسقط له نحو 11000 جريح، وتدمر له عشرات آلاف المباني الخاصة والمرافق العامة، ويشرد نصف مليون من أبنائه. انتصار هذا الشعب الحقيقي تمثل فقط في كونه رفض أن يستسلم وأن يكون شعباً مهزوماً.

وقد توصلت الدراسة بأنه وبالرغم من الخسائر البشرية والمادية الفادحة في صفوف المواطنين، إلا أن الشعب انتصر، وذلك لتحمله الخسائر الكبيرة ورفض الاستسلام. وقد أثبت فشل قدرة الردع الإسرائيلية من إخضاع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته وفرض الاستسلام عليه.

دراسة (إبراهيم حبيب، 2010) بعنوان: أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي(الإسرائيلي) من 2000م –2009م، مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد (2)، يونيو 2010.

تناولت الدراسة التأثيرات المختلفة للمقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي، من خلال ثمانية محاور أساسية، فدرست التأثيرات السياسية والديمغرافية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية. وركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 2000م –

2009م، حيث شكلت هذه المرحلة بروز دور المقاومة الإسلامية التي تقودها حركة حماس والتي اعتبرتها إسرائيل تشكل خطراً استراتيجياً يهدد دولتها، وبالتالي أثبتت الدراسة بأن المقاومة العسكرية الفلسطينية شكلت تهديداً للأمن الإسرائيلي في عدة جوانب كان أهمها:

أولاً: الجانب السياسي: والذي تمثل في الانسحاب من قطاع غزة وعسكرة النظام السياسي في إسرائيل (الحكومة الإسرائيلية).

ثانياً: الجانب الديمغرافي: حيث رصدت الدراسة الهجرة العكسية من إسرائيل إلى دول العالم.

ثالثاً: الجانب العسكري: حيث استطاعت المقاومة الفلسطينية وصواريخها بإمكانياتها المتواضعة أن تخترق الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وهي بذلك حطمت أهم مرتكزات ومبادئ نظريتها الأمنية من خلال فشلها في نقل المعركة إلى أرض العدو فأصبحت المعركة داخل حدودها. وكذلك رصدت الدراسة تكاليف إسرائيل في اعتداءاتها على قطاع غزة، ولا سيما خسائرها العسكرية والاقتصادية.

دراسة (محمد الأزعر، 1987)، بعنوان: المقاومة في قطاع غزة محاولة تأريخ التجربة، الناشر دار المستقبل العربي، القاهرة – مصر.

يعتبر هذا الكتاب راصداً لنتاج المقاومة في قطاع غزة في مرحلة تاريخية محددة ما بين العام 1967م – 1985م، وقد جاء الكتاب في خمسة فصول دراسية ترصد وتسجل تاريخ المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بالتحديد في الفترة المذكورة. وبحثت الدراسة عن تاريخ المقاومة منذ بدايتها وأهدافها مبرزاً تجربة القطاع في حرب عام 1948، وكذلك رصدت الدراسة معارك صد العدوان على قطاع غزة والعمليات العسكرية في قطاع غزة كما أوضحت دور جيش الانقاذ العربي، ثم رصدت الدراسة المقاومة في قطاع غزة بعد الهزيمة والتي وصفها بالمقاومة الفردية.

وقد أشارت الدراسة إلى العلاقات النضالية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية وعمليات المقاومة الفلسطينية، ورصد الكتاب بيانات تفصيلية عن المقاومة المسلحة في قطاع غزة في الفترة الواقعة ما بين 1967م – 1985م، وقد أوصى الباحث بأن المقاومة الفلسطينية هي خيار جماهيري مستقبلاً، وهذا ما سوف تبحث عنه دراستنا هذه وتبحث عن صحة التنبؤات السابقة لمستقبل المقاومة

الفلسطينية حالياً، وأكدت الدراسة أيضاً بأن إسرائيل سوف تسعى بشكل دائم لقمع خيار السلام والسياسة وكذلك خيار المقاومة الفلسطينية المسلحة.

الدراسات الأجنبية:

Study (Amos Malka, 2015), subject: Israel and Asymmetrical Deterrence, Comparative Strategy, 11 November 2015, access provided by University of Birmingham.

جاءت دراسة لأحد جنرالات الجيش الإسرائيلي هو عاموس ملكا والرئيس السابق لشعبة "أمان" عناصر التماثل في استراتيجية الردع الإسرائيلية، كما تعكس الرؤى الفكرية للباحث المستمدة من خدمته الطويلة في إسرائيل. ويبحث في دراسته تطوير استراتيجية الردع الإسرائيلية وتأثيراتها على الفلسطينيين، ويقارن استراتيجية الردع الإسرائيلية في محاربتها للمقاومة الفلسطينية مع الدول الغربية ومحاربتها للتهديدات الارهابية في العالم الغربي.

وتؤكد الدراسة بأن قوة الردع كانت ركيزة أساسية في عقيدة الأمن الإسرائيلية منذ احتلالها لفلسطين مع الأخذ بالاعتبار بأن الفلسطينيين لديهم عزم على مواصلة المقاومة المسلحة بالرغم من التفوق العسكري الواضح لإسرائيل.

Study (Jerome Slater, 2015), subject: just war moral philosophy and the 2008-2009 Israeli campaign in Gaza, international Security, volume37, Number2, access provided by University of Birmingham.

بحثت دراسة أجراها جيرم سليتر بعد عدوان إسرائيل على قطاع غزة عام 2008م واعتبرت الدراسة أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من أخطر الصراعات في العالم على وجه الخصوص، وقد عرض الباحث في دراسته جدلية العلاقة ما بين القوة الإسرائيلية والدفاع عن النفس الفلسطينية بقيادة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

ارتكبت إسرائيل باستخدامها القوة المفرطة جرائم حرب في قطاع غزة، وانتهكت كافة القوانين والمواثيق الدولية فيما يخص "الحرب العادلة" في عدوانها على قطاع غزة عام 2008م، وحددت الدراسة أهم مبادئ الحروب الدولية والتي لم تلتزم بها إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة وهي: أولاً: المبادئ المتعلقة بفرض الهجوم العسكري على الخصم. ثانياً: المبادئ المتعلقة بسلوكيات الحرب.

Study (Thomas Rid 2012) subject: Deterrence beyond the State: The Israeli Experience, Contemporary Security Policy, volume33, Number1, access provided by University of Birmingham, April 2012.

تناولت دراسة الباحث توماس ريد نظرية الردع في العلاقات الدولية، حيث رصد تاريخها السياسي موضحاً أن نظرية الردع قديمة قدم الخوف لدى الشعوب، وخاصة عند المجرمين وقد يهدد المعتدون المحتلون مع عواقب سياسية مكلفة. وأكد أن فلسفة نظرية الردع قديمة ولكن لم تحظَ باهتمام علماء الاستراتيجية والعلاقات الدولية إلا مع بداية القرن العشرين، وقد استخدمت بشكل واضح مع بداية الحرب الباردة. وخلصت الدراسة إلى أن نظرية الردع الإسرائيلية في تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تتطور بشكل دائم بالرغم من امتلاكها للقنبلة النووية، وهذه إشكالية بالنسبة للمقاومة المسلحة على الحدود مع إسرائيل من قبل المقاومة الفلسطينية.

أكدت الدراسة بأن إسرائيل كلما استخدمت الردع فالمقاومة تبقى مستمرة. وحددت الدراسة استخدامين للردع الإسرائيلي وهو الردع العسكري من خلال الاعتداءات والحروب، والردع السياسي وهو الحصار.

تعقيب على الدراسات السابقة:

بعد دراسة متأنية لموضوعات الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمقاومة الفلسطينية المسلحة وتطورها التاريخي منذ الثورة الفلسطينية عام 1965م إلى اليوم، وكذلك تأثيرها على نظرية الردع الإسرائيلية، وجد الباحث أن هذه الدراسات وما ورد فيها من آراء وعلى مختلف موضوعاتها تركزت حول النقاط التالية:

- جاءت دراسة كل من: (فريق الأزمات العربي، 2015)، و(بن كرامر، 2014)، و(لشريف، 2014)، لتبحث في مقاييس الربح والخسارة في الحروب العربية الإسرائيلية والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المناطق الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، حيث تخصصت دراسة (بن كرامر، 2014) في رصد ومتابعة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014، وتداعياته على كل من فلسطين وإسرائيل. فيما تناولت دراسة (بن كرامر، 2014) فرضية نهاية إسرائيل وقوتها الرادعة بخسارة إحدى حروبها مع المحيط العربي أو قوى المقاومة الفلسطينية. أما دراسة (الشريف، 2014) فبحثت عن الطرف الذي انتصر في العدوان الأخير على قطاع غزة 2014.

- تناولت دراسة (غسان وشاج ومؤمن القدرة، 2016): تطور أداء المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة خلال ثلاثة اعتداءات متتالية على قطاع غزة، وتخصصت في رصد هذا التطور من حيث الأساليب والأدوات القتالية.
- جاءت دراسة (حبيب، 2010): لرصد مكاسب الفلسطينيين جراء كسر قوة الردع الإسرائيلية وركزت على ضعف نظرية الأمن القومي وخاصة في أمنها السياسي وأمنها العسكري.
- جاءت دراسة كل من (القصاص، 2007) و (الأزعر، 1987): لتبحث عن تاريخ المقاومة في حقبة زمنية محددة في تاريخ النضال الفلسطيني.
- جاءت دراسة كل من (Malka، 2015) و (Rid، 2015): لتحمل وجهة نظر مغايرة للدراسات العربية حول قوة الردع الإسرائيلية، فقد بحثت دراسة (Malka، 2015) حول وسائل تطور استراتيجية إسرائيل لردع المقاومة في قطاع غزة. أما دراسة (Rid، 2015) فقد أكدت بأنه كلما زادت إسرائيل من قوة الردع زادت المقاومة الفلسطينية من استمراريتها وطورت أدواتها القتالية.
- جاءت دراسة (Slater، 2015): لتبحث عن القوة المفرطة لإسرائيل في عدوانها على قطاع غزة عام 2008م-2009م، وأكدت عدم التزام إسرائيل بمبادئ الحروب العسكرية وسلوكياتها.

استكمالاً للدراسات السابقة، تأتي هذه دراسة الحالية في "تحديات المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية من سنة 2000 حتى 2014: "قطاع غزة نموذجاً"، والتي تتخصص في رصد تحديات المقاومة الفلسطينية وتأثيراتها على نظرية الردع الإسرائيلية، وبالتالي على القضية الفلسطينية بأكملها، وتركز الدراسة على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة كنموذجٍ للمقاومة الفلسطينية، ومنطقة مواجهة أولى مع الاحتلال الإسرائيلي.

فالكثير من الدراسات بحثت دور المقاومة الفلسطينية المسلحة في الصراع العربي- الإسرائيلي، غير أن هذه الدراسات تناولت فترات زمانية محددة ومنذ عقود، فيما تناولت دراسات أخرى قوة إسرائيل وتطورها لنظرية الأمن وبالتالي استراتيجية الردع أمام استمرار المقاومة. واستكمالاً للدراسات السابقة ولما سبق ذكره في خطة الدراسة سوف تتناول هذه الدراسة عن المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة وتأثيراتها على نظرية الردع الإسرائيلية. وكذلك يمكن القول بأن الدراسات السابقة عالجت موضوعات مختلفة واتصفت بالعمومية عما نود البحث عنه في هذه الدراسة وتخصصها الدقيق مكانياً وموضوعياً.

الفصل الأول
"نظرية الردع" و "المقاومة" في العلاقات الدولية

المبحث الأول: نظرية الردع في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: المقاومة في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 1964م-1982م.

1.1 مقدمة

قبل الدخول في عرض وتحليل تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة على نظرية الردع الإسرائيلية، لابد لنا من التعرف على نظرية الردع إحدى أهم نظريات العلاقات الدولية التي شاع استخدامها بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك علينا أن نفرق بين أعمال المقاومة ضد المحتل وبين الإرهاب، والخلط الأمريكي والإسرائيلي بينهما بهدف وصف أعمال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب. لذا، كان واجباً علينا عرض وتحليل مصطلح المقاومة قانونياً وسياسياً في هذه الدراسة قبل الدخول في تفاصيلها. وفي هذا السياق أيضاً، يتناول هذا الفصل تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة في الخارج في الفترة الممتدة ما بين عام 1964م حتى عام 1982م.

1.2 المبحث الأول: نظرية الردع في العلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية قائمة بين الدول والجماعات الإنسانية منذ زمن بعيد، منذ أن وجدت الجماعات البشرية وتنوعت وتعددت، منذ قيام المدن الفينيقية والمصرية واليونانية وصولاً إلى المدن الرومانية التي كانت في مجملها قائمة على القوة وكانت الحروب أحد أشكالها، كوسيلة تتخذها الأقوام القوية لفرض إرادتها على الأقوام الضعيفة (منذر، 2002، ص5). وفي عالمنا المعاصر بعد أن حصدت الحروب أرواح ملايين البشر، وخاصة في الحربين العالميتين الأولى 1914-1918م والثانية 1939-1945، سعت الدول إلى تنظيم العلاقات الدولية من خلال مؤسسات المجتمع الدولي، التي تهدف إلى بناء علاقات تعاون وسلام بين الدول، وبالرغم من ذلك فلم تنجح هذه المؤسسات من إسقاط فكرة الحروب. إلا أنها استطاعت التغلب على عدة صراعات بالطرق الدبلوماسية. وفي هذا الخصوص يقول الدكتور محمد منذر: "المفاوضة لا تعني بالضرورة بديلاً كاملاً عن استخدام القوة، إنما جاءت كاستثناء للتخفيف من حدة الحروب التي بقيت طاغية في العلاقات الدولية (منذر، 2002، ص5).

ويمكن تعريف القوة power في أبسط معانيها بأنها "القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق" (دويتش، 1982، ص38). والقوة هي القضية الخطيرة في العلاقات بين الدول، وتتضح القوة من خلال الحيوية الاقتصادية، أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية. وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الحكومات الأخرى، وتمتلك الدولة القوية سيطرة أكبر على مصائرها من الدول الأقل قوة، وذلك بسبب امتلاكها للوسائل اللازمة لتنفيذ سياسات ناجعة (كانتور، 1989، ص75).

تستخدم القوة في توسيع أهداف السياسة الدولية، فهي ذات أهمية في تأكيد الحفاظ على الذات والأمن القومي، ونجد إسرائيل تستخدم القوة في استراتيجيتها الدفاعية في محيطها، وذلك لتحقيق أمنها بشكل دائم، وعندما نتحدث عن المقاومة من الداخل المحتل، أي أرض فلسطين وليس من الدول العربية المجاورة، فهنا نتحدث عن أخطر ركائز نظرية الأمن الإسرائيلية، التي وضعت في ركائزها بأن الحروب التي تخوضها إسرائيل، يجب أن تقع خارج حدودها، إلا أن الأمر تغير، وقد

ناقشت إسرائيل في مؤتمرها العام السنوي "هرتسيليا" على مدار ست سنوات متتالية سؤالاً جوهرياً وهو: متى ستتوقف الصواريخ من قطاع غزة؟، حتى العمليات الفردية التي يقوم بها شباب من القدس، لا تستطيع استخبارات إسرائيل أن تدخل في عقول الشباب والكشف عما بداخلها لتمنع وقوع عمليات الطعن، وعليه لابد لنا من التعرف على نظرية الردع بشكل عام ومن ثم نرى كيف تستخدم إسرائيل سياسة الردع ضد الفلسطينيين؟

1.2.1 نظرية الردع

لا جدال في أن موضوع الردع يعد من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي ولعقود عديدة من الزمن. وقد شكلت النظريات الفكرية التي انصرفت إلى معالجة هذا الموضوع مقومات أساسية تصلح لبناء نظرية بشأنه، وذلك انها تعتمد على قوانين تبلغ من شدة صرامتها ووضوحها، وصياغتها المنطقية، حداً قد لا يقبل الطعن بها، على الأقل من الناحية النظرية، ذلك اننا لو تفحصنا الركائز التي يبنى عليها المفهوم من حيث معطياته الفكرية، والنتائج التي توصل إليها، من خلال آلية عمل عناصرها البنائية، لوجدنا اننا أمام بناء فكري– نظري لا يتردد الكثير عن وصفه بالتكامل (فهمي، 2005، ص12). ومن ناحية أخرى نجد أن الاحتلال الإسرائيلي يعتمد على نظرية الردع بشكل كبير في قمع المقاومة الفلسطينية. لذا فالنظرية من الناحيتين الفكرية والعملية، ذات طبيعة خاصة في الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. وهذا يتطلب منا فهم طبيعة النظرية الفكرية ومن ثم فهم طبيعة النظرية عملياً لا سيما الجانب التطبيقي في قوات الاحتلال الإسرائيلية.

يعرف الباحث عبد القادر فهمي نظرية الردع قائلا: "امتلاك القدرة على إلحاق الأذى وترتيب القصاص وهي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وعامل الخوف والخشية من ان يتحول التهديد إلى عقاب بقوة السلاح" (فهمي، 2005، ص17). وقد عرف أندريه بوفر الردع أنه يهدف إلى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو بصورة أعم، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً (بوفر، 1970، ص27). وتستند نظرية الردع Dissuasion Theory على فكرة منع الدول الأخرى من تنفيذ عمل عسكري يهدد الدولة المعنية. والمنع قد يكون من خلال أربع استراتيجيات، وهي كالتالي(حسين، 2003، ص104):

1. تهديد الخصم باستخدام القوة ضده إذا ما أقدم على اتخاذ إجراءات تصعيدية.
2. إقناع الخصم بعدم استخدام القوة لأنه سيجابه بقوة ضخمة قادرة على تدميره وتبديد قواه.
3. اللجوء إلى تطمين الخصم بمبادرة سلمية قد تخفف من سياسته التصعيدية، تماما كما قامت الدول الكبرى بمبادرات لضبط التسلح في مرحلة الحرب الباردة.
4. اعتماد الصلح مع الخصم بدلاً من التصعيد. ومن شأن استراتيجية المصالحة منع الخصم عن القيام بعمل عسكري.

1.2.2 أساليب نظرية الردع

تستخدم الدول عدة أساليب في نظرية الردع، ومن أشهر تلك الأساليب، هي:

أولاً: سياسة العقوبات: وهي من أكثر صور الردع شيوعاً، وتستخدم لاستقطاب القوى المتوسطة والصغيرة أو لمعاقبتها على الانحياز لسياسة الخصم، وهناك صور متعددة للعقوبات ذات طابع سياسي أو عسكري أو إعلامي، غير أن أكثرها تأثيراً هو أسلوب العقوبات الاقتصادية (أبو خزام، 1999، ص184). وهذه السياسة تستخدمها إسرائيل ضد أراضي السلطة الوطنية، وخاصة قطاع غزة بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات الثانية عام 2006م، حيث خضع القطاع إلى عدة عقوبات، منها سياسية كالحصار ومنع حرية الحركة، وعسكرية من خلال منع أي مواد تموينية تدخل في عملية التصنيع، بالإضافة إلى الرقابة الدائمة حتى لا يتم تهريب أسلحة إلى قطاع غزة. هذا بالإضافة إلى الإعلام الخاص بها، والإعلام العالمي الذي تستخدمه في ترويج تهمة الإرهاب وإلحاقها بالفلسطينيين. ويمكن القول بأن الإعلام يحظى بأهمية خاصة داخل إسرائيل وفي كل المجالات، ولهذه الأهمية لا توجد في إسرائيل وزارة الإعلام، فدوائر الإعلام تدخل في كل الوزارات والهيئات والمناصب الحكومية في إسرائيل.

ثانياً: التهديد باستخدام القوة: تضع الدولة قوتها على أهبة الاستعداد أثناء أزمتها مع دولة أخرى، وهنا تهدد باستخدام القوة من خلال تحريك جيشها ووضعه على الحدود (منذر، 2002، ص157).

تستخدم إسرائيل هذا الأسلوب بشكل كبير في سياستها مع الفلسطينيين، وتهدد كل فترة زمنية بعدوان جديد على قطاع غزة، وخاصة التدريبات التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي، من أجل

تحسين الأداء في أي عدوان جديد. ومن أخطر ما فعلته إسرائيل حتى اللحظة هي: "نظرية كي الوعي" التي كتبها موشية يعلون في حرب لبنان 2006م، وتنص هذه النظرية باستخدام القوة بشكل مفرط، كي تعمل على كي الوعي الفلسطيني، وعدم الإقدام على أعمال مقاومة الاحتلال حتى وإن دخل المناطق الفلسطينية. وهذه النظرية تستخدم للتهديد بالقوة وتردد بالإعلام كي تهدد الفلسطينيين، وخاصة ساكني المناطق الحدودية.

ثالثاً: حرب الدعاية: إن هذه الوسيلة التي تلجأ إليها الدول من أجل إثارة الرأي العام العالمي، ضد الآخر بإلصاق التهم إليه، أو كأن يخوف الرأي العام من خطر أيديولوجي للخصم والتوسعية الملحدة أو الأصولية الإسلامية أو ما تشكله سياسته من أخطار (منذر، 2002، ص159). وقد استخدمت إسرائيل هذه الوسيلة منذ أن احتلت الأرض الفلسطينية، ضد كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية، وخاصة في العالم الغربي والولايات المتحدة، والتي تدعم إسرائيل وتعتبر حركات التحرر الوطني، هي منظمات إرهابية. ومثال على ذلك، دائما يتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد أي عملية جهادية عن أن المنفذ من أصول إسلامية ويصفه بالتطرف ودائما يستخدم عبارة "المنفذ ينتمي لداعش"[1]، ويهدف من هذه التهم لأن يجمع رأي عام عالمي ودعم الدول الغربية في أي اعتداء تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وهكذا نجحت إسرائيل إلى حد ما في حروبها الإعلامية، فحتى اليوم هناك حركات فلسطينية تعتبرها الدول والمنظمات الدولية منظمات إرهابية، وقد ساعد إسرائيل في الحرب الإعلامية وامتلاكها العديد من وسائل الإعلام العالمية، بالإضافة إلى تأييد أوروبا على المستوى الرسمي للسياسات الإسرائيلية واستخدامها للقوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، وتطلق إسرائيل على تلك السياسات "الدفاع عن النفس ضد الإرهاب". وهذا يتطلب منا فضح تلك السياسات والممارسات، في تلك الحروب باستخدام أدوات الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى شعوب دول العالم، بهدف كشف الحقيقة ومعرفتها وفضح أعمال إسرائيل التعسفية ضد الفلسطينيين أمام الرأي العالمي.

[1] **داعش:** هي تنظيم مسلح متطرف يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" تأسس في العراق في 15 أكتوبر 2006م، يترأسه "حامد داود محمد خليل الزاوي" المكنى بأبي عمر البغدادي زعيماً له. وبعد سلسلة عمليات عسكرية في العراق والشام له قتل أبو عمر البغدادي في أبريل 2010م، أصبح "إبراهيم عواد إبراهيم على البدري السامرائي" العراقي، المكنى بأبي بكر البغدادي زعيما لهذا التنظيم. للاستزادة راجع:

- الرقب، صالح. (2015): الدولة الإسلامية داعش- نشأتها - حقيقتها – أفكارها - وموقف أهل العلم منها، مطبعة الرنتيسي، غزة- فلسطين.

1.3 المبحث الثاني: المقاومة في القانون الدولي والعلاقات الدولية

يمارس الإنسان الفعل المقاوم بعدة أشكال ولكن جميعها تنقسم إلى أسلوبين رئيسين، وهما الأسلوب اللا عنفي، والأسلوب العنفي. ومنذ وجود الإنسان على الأرض وهو يمارس الفعل المقاوم بجسده ويديه عندما يشعر بالخطر أو كرد فعل طبيعي لا إرادي عنيف، بحكم تكوينه البيولوجي أو الفسيولوجي. وتعنى المقاومة في أبسط تعريفاتها مواجهة أي تهديد قائم أو محتمل لمصالح الإنسان. وكلمة مقاومة في أساسها تدل على طبيعة ممارستها، فإذا أرجعنا كلمة مقاومة إلى أصلها الثلاثي "قوم" وجدنا في معجم ابن فارس أنه: أصل يدل على معنيين: أحداهما يدل على "انتصاب أو عزم"، وفي لسان العرب لابن منظور جاءت "وتقاوموا في الحرب أي قام بعضهم لبعض"، أي أن المقاومة لغوياً هي تدل على القيام بانتصاب وعزم لمناهضة فرض تغيرات تهدد المصالح (موسى، 2013، ص22). وقد استخدم الشعب الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال الصهيوني، المقاومة العنفية واللا عنفية. وهذا يتطلب منا تحديد مفهوم المقاومة وأساليبها.

أولاً: المقاومة السلمية – اللا عنفية

تعرف الموسوعة السياسية اللا عنف بأنه "وسيله من وسائل العمل السياسي والاجتماعي. وهو كمبدأ يحاول أن يمثل قوة الضعيف وملجأه الأخير، مرتكزاً على إثارة الضمير والأخلاق لدى الخصم، أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به، ففضيحة الظلم تفتح العيون والقلوب، وتربك المتحكم وتفقده قوته"(الكيالي وآخرون، 1986، ص385). ويعرف رائد موسى المقاومة اللا عنفية بأنها "المقاومة المبنية على مبدأ اللاعنف الذي يرفض استخدام العنف الجسدي لتحقيق تغيير اجتماعي أو سياسي، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر في تحديد العنف الجسدي، فإن تحطيم معدات وحواجز الاحتلال، واستخدام وسائل مقاومة أدنى من السلاح الناري، لا يندرج ضمن مفهوم العنف (موسى، 2013، ص7). ويستخدم الشعب الفلسطيني هذه المقاومة في رفضه الدائم لكل المخططات الإسرائيلية الرامية لتهويد القدس وزيادة وتيرة الاستيطان، أو جراء السياسات الإسرائيلية من اعتقال أو معاملة المعتقلين بالسوء، وغيرها من السياسات الاحتلالية شبه اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من خلال الخروج بالمسيرات والمظاهرات ضد السياسات الإسرائيلية، وأشهر تلك المسيرات هي مسيرة

"نعلين وبعلين" ضد الجدار الفاصل والتي تنظم أسبوعياً. ومن الجدير بالذكر بأن الوزير زياد أبو عين استشهد في عام 2016 على يد قوات الاحتلال أثناء مظاهرة سلمية ضد الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية.

إن هذه الدراسة تتخصص في المقاومة المسلحة وهذا لا يقلل من عمل وأداء المقاومة اللا عنفية. فهذه القضايا والأساليب، ليست سهله أو يمكن معالجتها في مشروع بحثي وحيد، لسبب موضوعي وبسيط وهو، طالما هناك احتلال هناك مقاومة، تؤثر وتتأثر بالاحتلال، وهذا يتطلب منا البحث الدائم والمستمر للمقاومة. أين وصلت؟، وأين سوف تصل؟، ماذا حققت؟، لماذا أخفقت؟ هذه الأسئلة تبقى مطروحة بقوة في كل حقبة من عمر القضية الفلسطينية.

ثانياً: المقاومة المسلحة – العنفية

عرفت المقاومة العنفية بأنها "عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية، دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية، سواء أكانت العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناء على مبادراتها الخاصة، سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج هذا الإقليم" (عامر، د.ت، ص40). وتعرف المقاومة بأنها "صراع عسكري مسلح بين تنظيمات مسلحة وطنية وبين قوات احتلال أجنبية، وتهدف إلى تحرير البلد، وتخضع عملياتها لقواعد القانون الدولي الإنساني" (الأحمد، 2005، ص254). وقد دفع تكرار الاستعمار والغزو لدول كثيرة ومتفرقة في العالم وخاصة في القرن العشرين الأمم المتحدة إلى التدخل المباشر عبر العديد من القرارات الدولية الصادرة عن مؤسساتها وأجهزتها لتأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال وسيطرة أنظمة التمييز العنصري وكافة أنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، وقد شرعت الأمم المتحدة وفقاً لمبادئها وقواعدها القانونية شرعية الشعوب المحتلة في المقاومة حتى نيل استقلالها وتقرير مصيرها.

لقد مثل القرن التاسع عشر عصر السيطرة الاستعمارية، لكن القرن العشرين شهد ميلاد حركات التحرير المقاومة للاستعمار على امتداد العالم الثالث، فقد راحت الشعوب تحقق استقلالها واحد تلو الآخر، عقب الحرب العالمية الثانية، ونجح العديد منها في انتزاع حريته، وتأسست منابر ومنظمات

عالمية، كحركة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية ثم منظمة المؤتمر الإسلامي لتعلن رفضها لكل أشكال الاستعمار الجديد، وهذا ما أوجد تياراً عالمياً رافضاً للاستعمار والتبعية ومتمسكاً بالاستقلالية وحق تقرير المصير (عماد، بدون، ص6). غير أن الموقف الفعلي لهذه الأطر والمؤسسات الدولية وما شرعته من حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها سقطت على أرض الواقع، حيث لم تترجم تلك القواعد والمواثيق الدولية في فلسطين، فكانت القرارات ظالمة من قبل الدول الكبرى بحق الشعب الفلسطيني عام 1948م، حيث تم تهجير الشعب الفلسطيني وإقامة دولة الاحتلال "إسرائيل".

وللشعب الفلسطيني الحق في المقاومة المسلحة والدفاع الشرعي عن نفسه ضد الاحتلال الإسرائيلي وثابت ذلك بالنص. فقد نصت المادة (51)[1] من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة". ومن خلال هذه المادة القانونية نستطيع أن نؤكد بأن الشعب الفلسطيني بكل مكوناته الاجتماعية والفصائلية من حقه استخدام القوة المسلحة في الدفاع عن النفس، وكذلك بمواجهة قوات الاحتلال. وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ومصادر أخرى فإن حقوق الإنسان توجد لأنها تسهم في السلام الدولي، فنجد المادة (55)[2] من الميثاق تنص على: "خلق ظروف من الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات السلمية والودية بين الدول، تقوم على أساس مبادئ المساواة في الحقوق، وحق تقرير مصير الشعوب". وقد أعرب عن هذا الرأي أيضا بهذه الصيغة، أن الحكومات الدكتاتورية التي تنكر حقوق الإنسان تسبب الحرب، في حين أن النظم الديموقراطية محبة للسلام. وقد ذهب رأي "فرانكلين روزفلت" بقوله: "أننا في أمة ما زالت تؤمن بأن تقرير المصير يجب أن يؤكد على الحريات التي نعتقد أنها ضرورية في كل مكان، ونحن نعلم أننا أنفسنا لن نكون آمنين كلية في هذا الوطن إلا إذا اعترفت الحكومات الأخرى بمثل هذه الحريات" (فروسايث، بدون، ص50-51). ودون الخوض في جدليات القوانين والأعراف الدولية وما تشرعه الدول الكبرى من حقوق لنا، فإذا ما اعتبرنا أن الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، فإنه يحق لنا في مواجهة العدو اينما كان وكيفما كان، وذلك بسبب تواجد الاحتلال بالمستوطنات

[1] ميثاق الأمم المتحدة.

[2] ميثاق الأمم المتحدة.

والمستوطنين والقوات المسلحة بكافة تشكيلاتها في أراضي الدولة الفلسطينية التي أقرتها لنا الأمم المتحدة.

1.3.1 التمييز بين الإرهاب والمقاومة

لقد جاءت البداية الموضوعية والفعلية الأولى لتأكيد قانونية الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني عام 1972م من خلال القرار الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3034. حيث جاء في القرار ما معناه، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تشعر بقلق كبير من تزايد أعمال الإرهاب الدولي والمتكررة، والتي تؤدي إلى سقوط الضحايا من الأرواح البشرية البريئة. وأكد القرار على الحق الثابت لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، في دعم شرعية نضالها وكفاحها، وخصوصاً نضال الحركات التحررية وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قرارات ذات الصلة بالموضوع (خنفر، 2005، ص 48). إن مقاومة الاحتلال حق مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس والحفاظ على سيادة الدولة عندما تنتهك الحقوق وتستعمر الأوطان.

كثيرا ما درجت الدول الغربية عبر وسائل إعلامها على وصف الكفاح المسلح، وعمليات التحرير التي تقوم بها الشعوب المضطهدة بالإرهاب لسبب أساسي، يتمثل فيما تشكله أنواع النضالات من تهديد لمصالح تلك الدول الاستعمارية، وهي تسعى دائما إلى توجيه الرأي العام العالمي، وتضليله عن طريق تعتيم الصورة التحريرية للشعوب ووصفها بالعنف والتطرف، والهمجية التي وجدت من أجل المساس بالشعوب المتحضرة والتي تقصد بها الدول الغربية. وهدفها من ذلك نزع المشروعية عن تلك الحركات، وتشويه صورها أمام المنظمات والمجتمع الدولي، مع العلم أن المنظمات الدولية والقانون الدولي أعطى حركات التحرر حقوقا وحماية لمواجهة المحتل سواء في الصور الاتفاقية أو العرفية (حريز، 1979، ص107).

وبين هداج رضا أوجه الاختلاف بين المقاومة والإرهاب في الجدول التالي (رضا، 2010، ص107):

أوجه الاختلاف	أعمال المقاومة	أعمال الإرهاب
فيما يتعلق بدور الشعب	تكون هناك رغبة شعبية كبيرة للانضمام للمقاومة	لا تلقى الأعمال الإرهابية أي قبول من الشعب، بل هي محل استنكار وخروج عن الشرعية
من حيث الدافع النفسي والمعنوي	يكون دائما الدافع الوطني هو المحرك لقيام المقاومة واستمرارها، إذ تعمل من أجل الشعب المنبثق منه.	بعدها عن الدافع الوطني، بل تكون غالباً كأداة لصالح المستعمر أو أعداء الأمة، أو لمصالح مادية وذاتية.
من حيث المستهدف بأعمال العنف	هنا العنف موجه ضد قوى الاستعمار والاستبداد وأعوانهما، والتي لها دور في دعم الاحتلال أو العنصرية، والهدف نيل الاستقلال.	ضحايا الإرهاب في الغالب أبرياء من الذين لا علاقة لهم بالنزاع، والهدف من هذه الأعمال الدعاية لها، بغض النظر عن الضحايا والأهداف المتوخاة.

1.3.2 الخلط الإسرائيلي والأمريكي بين المقاومة والإرهاب

تسعى الدول في سياساتها الخارجية لتحقيق أهدافها الوطنية، حتى وإن كانت ضد حقوق الدول الأخرى والقانون الدولي، التي هي تتفق معه وتنظر له. فالمصالح الاستعمارية تتقدم في العادة على غيرها من المصالح، منذ نشأه الدول القومية في القرن السادس عشر حتى يومنا هذا.

لقد قامت العصابات الصهيونية منذ احتلال فلسطين وإقامة دولة إسرائيل عام 1948م، ونسجت قيادات صهيونية، وقيادات إسرائيل علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، على أن تكون إسرائيل راعية المصالح الأمريكية في المنطقة

العربية – الحليف الاستراتيجي، مقابل أن تحمى الولايات المتحدة إسرائيل وتقدم لها الدعم الكامل لضمان بقائها في قلب الوطن العربي. إن السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل ضد أي مقاومة فلسطينية ووصفها بالإرهاب، تتمحور في جوهرها في سببين اثنين، هما: الأول يتعلق بنشأة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتعلق بالمصالح الأمريكية– الإسرائيلية كحليف استراتيجي في المنطقة العربية. حيث قامت الدولة الأمريكية على أنقاض حضارة الهنود الحمر الذين احتلوها ودمروها، وأقاموا عليها الدولة الأمريكية، فهي دائما تحقق أهدافها من خلال القوة العسكرية. وفي العالم المعاصر يمكن القول بأن المحاولة التي أطلقتها الإدارة الأمريكية في العام 1981م من المحاولات الأولى التي قادها ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، حيث تمحور التوجه الأمريكي في شن الحرب ضد ما أسموه بالإرهاب الدولي. ومن ذلك الوقت أصبح كل من يتعارض مع توجهات السياسة الأمريكية عرضة لوصفه بـ الإرهاب (خنفر، 2005، ص81). ويتضح جلياً كيف توصف الولايات المتحدة المقاومة الفلسطينية بالإرهاب منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة في العام 1965م، وقد ألصقت تهمة الإرهاب وأقرتها دولياً لكل من منظمة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة التابعة لها، غير أنه بعد دخول منظمة التحرير باتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1993م، أسقطت عنها تهمة الإرهاب، وما زالت توصف بعض الحركات الفلسطينية كحركة حماس بالإرهاب، ليس فقط أمريكياً بل على مستوى الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وقبل قيام دولة الاحتلال في فلسطين، كانت تصف جميع الفلسطينيين بالإرهابيين، وكل عمل يقاومون به التوسع الصهيوني من امتلاك الأرض أو زيادة الهجرات كان يوصف بالإرهاب.

ويلاحظ أنه عبر تاريخ القضية الفلسطينية الطويل وإسرائيل تطلق على المقاومة الفلسطينية بـ "التخريب الإرهابي"، ولعل الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا لم تخالف السياسة الإسرائيلية. فقد عملت إسرائيل على الخلط الدائم بين الإرهاب والمقاومة من خلال ما ركزت عليه في دعايتها وترويجها الدبلوماسي، وما تمتلكه من وسائل إعلام دولية. "تميزت الدبلوماسية الصهيونية في تشويه نضال الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله وطرد الغرباء من فلسطين بوصف هذا النضال بالمحدودية والوحشية والإجرام، فقد قال بن غوريون عن ثورة 1936م أنها لم تكن انتفاضة،

ولم يشارك الشعب الفلسطيني كله فيها. فهذا الشعب يفتقر إلى الإرادة والقوة لأن يثور، أقلية ضئيلة تحارب حتى الموت وتستخدم في قتالها أي وسيلة وترتكب أبشع الجرائم" (أبو عفيفة، 1998، ص119).

1.3.3 شروط المقاومة

لكي يكون استخدام المقاومة المسلحة مشروعا في الحرب، لا بد من أن يلتزم فيه بالقيود التي يفرضها قانون الحرب، ووفق الشروط التي قررها الاتفاق العام للمجموعة الدولية من أجل كسب الشرعية المطلقة في الكفاح واستخدام القوة، حسبما وضعه القانون الدولي واتفاقيته المتعلقة بالحروب، وما ذهب إلية ميثاق الأمم المتحدة من شروط من بينها (رضا، 2010، ص9):

1. أينما يكون هناك حالة احتلال فعلي ووجود قوات الاحتلال داخل الأراضي المحتلة.
2. أن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب الذي احتلت أراضيه.
3. أن تتم عملية المقاومة ضد قوات الاحتلال العسكرية.
4. أن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها.

وبالنظر للشروط الدولية السابقة، نجد أنها تنطبق على المقاومة الفلسطينية بأكملها، وهذا يدلل على أن العمل المقاوم في فلسطين المحتلة، يقع ضمن نطاق قواعد القانون الدولي، التي لا تطبقها إسرائيل بالمطلق بدءاً بأسرى الحرب حتى استخدام القوة المفرطة. ونوضح هنا بأن القانون الدولي يعتبر الأراضي المحتلة هي أراضي عام 1967م.

1.3.4 عناصر العمل المقاوم (الفتلاوي، 2009، ص 131):

1. صراع عسكري مسلح، فالتظاهر والشغب الإعلامي والخطب وغيرها، لا تعد مقاومة، فالعنصر الأساسي في المقاومة، هو أنها صراع عسكري مسلح، بغض النظر عن طبيعة السلاح المستخدم، فقد يكون سلاحاً ثقيلاً أو خفيفاً أو سلاحاً أبيض أو تشابك بالأيدي.
2. تتولى المقاومة تنظيمات غير حكومية لها صفة وطنية، فإذا كانت القوات المسلحة الرسمية للدولة تتولى المواجهات مع المحتل، فلا تعد مقاومة، وإنما يطلق عليها الحرب، أو المنازعات المسلحة الدولية بين دولتين. أما إذا اشترك عسكريون في العمل المقاوم لا بصفتهم العسكرية وإنما بصفتهم كمواطنين، فأنهم يعدون في هذه الحالة من المقاومين.

3. تتوجه أعمال المقاومة ضد محتل أجنبي، وتهدف إلى إخراجه من الإقليم المحتل، أما أذا توجهت ضد سلطات الدولة فلا يطلق عليها مقاومة، وإنما توصف بالتمرد أو عصيان أو غير ذلك.
4. الهدف من المقاومة هو تحرير البلد المحتل وطرد الأجنبي المحتل.
5. المقاومة صراع عسكري له صفة دولية، يخضع لأحكام القانون الدولي من قبل الطرفين المتصارعين، ولا تطبق فيه القوانين المحلية سواء بالنسبة للدولة المحتلة أم دولة الاحتلال.

إن عناصر العمل المقاوم سابقة الذكر، تنطبق على الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وعلى كافة التنظيمات الفلسطينية التي ارتأت أن العمل العسكري هو طريق التحرير، بالإضافة إلى أن الصراع هو معترف به في الأمم المتحدة وكافة المحافل الدولية التي تسعى لإيجاد حل سلمي لإنهائه، وقد اعترف العالم أجمع بأحقية الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وفق مبدأ "حق تقرير المصير"، وما تقدمه التنظيمات الفلسطينية سواءً على الصعيد العسكري أو السياسي هو مشروع وحق لهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم ومقدرات وطنهم.

1.4 المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 1964م-1982م

ناضل الشعب الفلسطيني بكل الوسائل والسبل من أجل الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية والتخلص من الانتداب البريطاني البغيض على فلسطين أولاً والحركة الصهيونية ثانياً، وبعد احتلال الجزء الأكبر من فلسطين عام 1948م عملت الحركة الوطنية رغم قلة إمكانياتها وتبعيتها للدول العربية على استعادة الأرض الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الصهيوني، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها. ثم تشتت الشعب الفلسطيني بين اللاجئين وتابعين للنظامين المصري والأردني في قطاع غزة والضفة الغربية. بعد قيام الكيان الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية) عام 1964م، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، اعتبرت أن المقاومة المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

1.4.1 منظمة التحرير والعمل العسكري

اعتبر أحمد الشقيري أنه لا قيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون وجود قوة عسكرية لها، لأنه لا معنى للقول بأن هدف المنظمة هو تحرير فلسطين، إذا لم تتوفر لها أداة تحقيق هذا الهدف، وفعلاً حصل الشقيري على موافقة الزعماء العرب على تأسيس وحدات عسكرية فلسطينية في الدول العربية المحيطة بفلسطين (عيوش وآخرون، 2007، ص186). جاءت ترجمة هذه الأفكار في الدورة الأولى 1964م لمنظمة التحرير الفلسطينية، قرر المجلس الوطني الفلسطيني أن تقيم المنظمة قوة عسكرية نظامية باسم جيش التحرير الفلسطيني، والقرار المشار إليه هو المادة (22) من النظام الأساسي التي تنص "تشكيل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية". إلا أنه تم تعديل هذه المادة تعديلاً كاملاً، في دورة المجلس الوطني الرابعة، المنعقدة في مصر عام 1968م، التي هيمنت عليها الحركات الفلسطينية، فقد اجريت تعديلات كثيرة على ميثاق م.ت.ف ونظامها الاساسي، فتم تعديل المادة (22) لتكون نصها كالآتي: "تنشئ م.ت.ف جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين" (مسلم، 1987،

ص33). وتشكلت ثلاث قوات لجيش التحرير الفلسطيني، وهي: عين جالوت في مصر وغزة، وحطين في سورية، والقادسية في العراق. وبالتزامن مع تلك المرحلة انطلقت حركات التحرر الوطني الفلسطيني، وكانت البداية مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وتبعتها الحركات الوطنية الأخرى، ومن الجدير ذكره أن التنظيمات الفلسطينية المشكلة اعتبرت الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

1.4.2 المقاومة الفلسطينية المسلحة (1964م إلى 1982م).

إن المقاومة الفلسطينية المسلحة، كفكرة وبنية وممارسة، نشأت خارج الأراضي الفلسطينية، أي في مناطق اللجوء، وخصوصا في الأردن ثم لبنان، بمعنى أنه لم ينشأ بين ظهراني فلسطيني 1948م، ولا في الأراضي المحتلة عام 1967م (كيالي، 2011، ص113). وبعد هزيمة العرب عام 1967م واحتلال كامل التراب الفلسطيني، لم تستكن الفصائل الفلسطينية بل عززت وكثفت من عملياتها العسكرية داخل إسرائيل، ورفضت قرار وقف إطلاق النار لعام 1967م، وكانت العمليات الفلسطينية في العمق الإسرائيلي تنطلق من الحدود الأردنية (جبارة، 1998، ص353). وحين بدأت خلايا الفدائيين تنتشر انتشاراً ملموساً في منطقة "العرقوب" المحاذية للحدود الشمالية لفلسطين، وذلك قبل أن يتدفقوا بأعداد كبيرة ابتداءً من صيف عام 1968م وطوال عام 1969م، تمهيداً للانتقال الكامل خلال عامي 1970م-1971م، وتصفية وجودهم في الأردن، بعد الأحداث المؤسفة التي شهدتها عمان والمناطق الأردنية الأخرى ابتداءً من السابع عشر من أيلول 1970م، كان لها وقع قاس جداً على الثورة الفلسطينية، وليس من قبيل المبالغة أن توصف سلسلة الأحداث هذه بأنها هزيمة على المستوى الاستراتيجي، لأنها أصابت الثورة في معقلها العسكري والبشري (القصاص، 2007، ص38). ولسنا في صدد طرح وتحليل أحداث أيلول الأسود في الساحة الأردنية، بقدر عرض وتحليل تداعيات خروج المقاومة من الأردن، وخسارتها أطول حدود مع فلسطين، وكانت مسرحاً لعمليات الثورة الفلسطينية ونضالاتها، التي حققت فيها المقاومة العديد من الانجازات على الساحة الأردنية، ولا سيما في عمليات اختراق الحدود والتسلل، والعمليات العسكرية الفردية على طول الحدود الأردنية، وكان أشهر الأعمال العسكرية في الأردن هي:

معركة الكرامة[1] في مارس 1968م. التي أثرت بشكل مباشر على نظرية الردع الإسرائيلية، لا سيما ومقولة قوات الاحتلال "الجيش الذي لا يقهر"، فقد قهرته المقاومة الفلسطينية في أول معركة رسمية بينه وبينها بمساعدة القوات الأردنية.

لم تنته المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد الخروج من الأردن، بل تواصلت بقوة أكبر حينما وصلت إلى لبنان. وعندما نرصد موقف إسرائيل من المقاومة الفلسطينية في تلك المرحلة، نجد أن الكاتب والباحث "حاييم هروزوج" يعلق على عمل المنظمة وفصائلها قائلاً: "إن منظمة التحرير الفلسطينية هدفت إلى القضاء على إسرائيل، وبعد فشل محاولتها السيطرة على الأردن، قامت بنقل قاعدة عملياتها إلى لبنان، واستخدمت م.ت.ف الأراضي اللبنانية في الفترة ما بين 1971م إلى العام 1982م، كقاعدة انطلاق لهجماتها على السكان الإسرائيليين والمدنيين، وهكذا تتواصل حرب الإرهاب" (هرزوج، 1993، ص430). إن العمليات الفدائية المتفرقة التي قام بها الفدائيون، بالإضافة إلى الحروب التي خاضتها المنظمة والفصائل مع الدول العربية، أثرت وبشكل كبير على نظرية الردع الإسرائيلية. فحينما خاضت الدول العربية حرب 1973م، وهي الجولة الرابعة من الحروب العربية– الإسرائيلية. فقد كان للحرب أثر كبير في توجيه ضربة قوية لنظرتي الردع والأمن الإسرائيليتين على الصعيد العسكري، وفي كسر استراتيجية فرض الأمر الواقع، وتكريس المراوحة في سياسة اللا سلم واللا حرب، وقد شاركت المقاومة الفلسطينية في حرب 1973م من الأراضي الفلسطينية، وكذلك العمل الفدائي عبر الحدود اللبنانية، وقدم الفدائيون دوراً قتالياً فلسطينياً

[1] **معركة الكرامة:** وقعت معركة الكرامة في 21 مارس 1968م التي دارت بين الفدائيين وخاصة حركة فتح والجيش الاردني من جهة وبين القوات الإسرائيلية المجهزة بالطائرات والدبابات من جهة أخرى، وحققت فيها المقاومة الفلسطينية المسلحة نصراً أضاء ظلام وسماء هزيمة حزيران (اشتية، 2013، ص 564). وتكمن أهمية هذه المعركة أنها جاءت كنقطة صمود في بحر من الهزيمة العربية، فانهالت الجماهير على مكاتب فتح تريد الانضمام إليها، وكبر العمل الفدائي واتسع، وزادت القواعد المسلحة للمقاومة على طول نهر الأردن، وكذلك في سورية ولبنان، وقامت قوات المقاومة الفلسطينية على اختلاف توجهاتها بأعمال بطولية من المقاومة (عدوان، 2007، ص23). وأعلنت إسرائيل عن خسارتها أمام المقاومة الفلسطينية المسلحة، فقد عبر "يوري أفنيري" عن الهزيمة قائلاً: "إن المفهوم التكتيكي للعملية كان خاطئاً من الأساس وإن النتائج أدت إلى نصر سيكولوجي للعدو الذي كبدنا خسائر كبيرة" (جبارة، 1998، ص354).

على الجبهة الأردنية، وكذلك المشاركة الفلسطينية على الجبهة المصرية. وقد أعلنت إسرائيل بأن الفدائيين فتحوا جبهة جديدة على طول الخطوط اللبنانية (اشتية، 2013، ص 213–217). الأمر الذي دفع إسرائيل إلى شن معركة 1978م (اجتياح الليطاني) على الجنوب اللبناني، ولم تستطع إسرائيل تحجيم المقاومة الفلسطينية، فأعادت إسرائيل الكرة مرة أخرى عام 1982م[1] (القصاص، 2007، ص1).

1.4.3 المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 1964م إلى 1982م

أدت ظروف الشعب الفلسطيني بين 1948م و1967م إلى فقدان الهوية الوطنية والتشتت السياسي والتنظيمي، مما أدى إلى إعادة الهوية وبلورة المواقف السياسية هدفاً حيوياً للحركة الفدائية الناشئة. وقد قدمت هذه الحركة المثال في اعتناق عقيدة الكفاح المسلح وفي تنفيذ العمليات العسكرية، منذ بداية العام 1965م، مما أتاح إنجاز الهدف المذكور وأتاح إعادة الشعب الفلسطيني إلى الخارطة السياسية والدولية، وأدى هذا التطور التاريخي إلى الاستنتاج المنهجي أن الإنجاز العسكري الفلسطيني يقاس بالمردود السياسي والمعنوي (خلف، 1985، ص34). وقد مرت المقاومة الفلسطينية وعلى مدار تاريخ نضالها بأحداث وظروف وعوامل كثيرة، كان العنصر الأساسي فيها قد صيغ كأهداف ومبادئ أساسية، وتمثلت هذه الأهداف بالخروج من المأساة التي ألمت بالشعب الفلسطيني، واعتبرت الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكا، ولن يتوقف هذا الكفاح إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين، فالمعطيات التاريخية منذ العام 1965م إلى العام 1983م

[1] **حرب 1982م "حصار بيروت"**: هي الجولة الخامسة في الحروب العربية– الإسرائيلية، وهي الأطول زمناً والأكثر أثراً وتأثيراً في مسار الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وفي مصير القضية الفلسطينية، وهي أكثر المواجهات مباشرة ما بين المقاومة الفلسطينية المسلحة وعدوها المباشر إسرائيل (اشتية، 2013، ص 219). وهدفت إسرائيل من الحرب بضرب المقاومة الفلسطينية وإخراجها من لبنان وتدمير بنيتها العسكرية، والقضاء على مشروع الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وجرها إلى مشاريع التسوية وفق الشروط والمعايير الإسرائيلية، خصوصاً وأن الانظمة العربية تخلت عن الخيار العسكري أو لم تعد تراهن عليه (صالح، 2003، ص 318). واعترفت إسرائيل بقوة المقاومة التي واجهتها القوات الإسرائيلية في حصار بيروت حيث صرح الإعلام الإسرائيلي على لسان قادته "لا نستطيع أن نقول: أن الحرب نزهة عسكرية" (القصاص، 2007، ص63). غير أن نتائج الحرب كانت كارثية على المقاومة الفلسطينية، فقد خسرت آخر نقاط التماس مع العدو الإسرائيلي، وبالتالي ضعف خيار المقاومة المسلحة في الخارج، نتيجة تشتت قوات المقاومة المسلحة التابعة لمنظمة التحرير وفصائل المقاومة المسلحة إلى جميع الأقطار العربية، عدا دول الطوق مع إسرائيل.

تؤكد أن تأسيس وبلورة المقاومة الفلسطينية جاء في أتون الرغبة الملحة لتغيير الأوضاع التي أفرزتها النكبة واحتلال أرض فلسطين (عدوان، 2007، ص23). ولعل تأثير المقاومة المسلحة في تلك الفترة على نظرية الردع الإسرائيلية كان فعالاً وقوياً، لعدة أسباب أولها: لم تترك التنظيمات المسلحة الاحتلال يروج لقوته ورؤيته التي يروجها عالمياً دون مقاومة مسلحة، وثانيها، لم يترك الاحتلال دون مقاومته والسعي الجاد لتحرير الأرض، وعدم الاكتراث لتعاظم قوته دون مقاومتها، فكل قوة الاحتلال لم تمنع المقاومة من الاستمرار، بمعنى آخر فالقوة الرادعة للاحتلال لم تفلح في منع أو كسر المقاومة الفلسطينية المسلحة في الخارج، وحينما ضعفت بعد حرب عام 1982م، بدأت نشأة فصائل مقاومة فلسطينية جديدة في قطاع غزة: وهي حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحركة المقاومة الإسلامية حماس.

وهذا يعني أن كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني تؤدي إلى تطور المقاومة الفلسطينية المسلحة أمام تطور نظرية الردع الإسرائيلية، فبعد انتهاء المقاومة المسلحة في الخارج، بدأت مرحلة جديدة في الداخل مع انطلاقة انتفاضة الحجارة عام 1987م. وبعد فشل عملية السلام الإسرائيلية–الفلسطينية عام 2000م نتيجة التعنت الإسرائيلي، بدأت مرحلة جديدة من المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال، وهي المقاومة الفلسطينية المسلحة في الداخل عام 2000م "انتفاضة الأقصى"، ونشأت حركات مقاومة جديدة كـ لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية، وحركة الأحرار، وكتائب المجاهدين وغيرها من الحركات والتيارات المقاتلة.

1.5 الخلاصة

إن مقاومة المحتل على أرض فلسطين بدأت منذ بدء الهجرات الصهيونية على فلسطين، غير أن المقاومة الفلسطينية منذ نشأتها لم تكن منظمة بل كانت بشكل عفوي، وعندما تشكلت الحركة الوطنية الفلسطينية اعتمدت على المقاومة الدبلوماسية، من خلال المؤتمرات العربية– العربية، والاجتماعات العربية– البريطانية. وبعد انطلاق الكيان الفلسطيني م.ت.ف والثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965م شهدت مرحلة الفصائل الفلسطينية تحولاً في أداء المقاومة الفلسطينية خاصة بعد التدريب والتسليح، وإنشاء العديد من الفصائل والحركات الفلسطينية التي اعتبرت المقاومة المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

وقد توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى عدة نتائج:

أولاً: كانت منطلقات العمل لمجمل الحركات والأحزاب الفلسطينية التي تأسست قبل حرب عام 1967م، تحرير كامل التراب الفلسطيني، واعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد للتحرير، فقد انتهت إلى ما عرف لاحقاً بالبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م (النقاط العشر)، وصولاً إلى توقيع اتفاقات أوسلو، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية (شلهوب، 2010، ص143). بينما اختارت الحركات الإسلامية استمرار العمل المقاوم، خاصة حركتي الجهاد وحماس ورفضتا الحلول السلمية واعتبرتها حلولاً استسلامية، بالإضافة إلى الجبهتين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. غير أن حركة حماس والجهاد استمرت بالعمل المقاوم في ظل اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية.

ثانياً: أثرت المقاومة الفلسطينية المسلحة في نظرية الردع الإسرائيلية، بالرغم من الخسائر التي تكبدتها منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، والتي اعتبرتها ضريبة التحرير. وقد اعترف العالم بحقوق الشعب الفلسطيني على أثر تلك المقاومة، وكذلك اعترفت الأمم المتحدة بوجود منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م، مما يعني بأن القوة العسكرية والإرادة الفلسطينية، تعود بنتائج إيجابية في طريق التحرير والعودة إلى الكفاح المسلح، رغم تكاليف الحروب مع العدو الإسرائيلي.

ثالثاً: منذ نشأة الحركات والفصائل الفلسطينية بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وهي تشهد الانشقاقات في صفوفها، وكذلك الاقتتال ما بين التنظيمات الفلسطينية المسلحة، وهذا أثر بالسلب على قوة المقاومة ووحدة الصف الفلسطيني وكذلك على فعاليتها في أداء دورها في عملية التحرير، هذا بالإضافة إلى الولاءات التنظيمية للأنظمة العربية لجلب الدعم بدلاً من الولاء الكامل للقضية الفلسطينية.

رابعاً: في نهاية مرحلة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الخارج منذ العام 1965 إلى العام 1987م، انتقلت المقاومة الفلسطينية إلى الداخل، وبرزت قوى المقاومة الفلسطينية الإسلامية بأساليب وأدوات جديدة، وفي الحقبة الجديدة ضعفت تنظيمات فلسطينية كان لها رصيد كبير في المقاومة الفلسطينية المسلحة.

الفصل الثاني
المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

المبحث الأول: قطاع غزة جيوسياسياً.

المبحث الثاني: الدول الإقليمية والعربية الداعمة للمقاومة الفلسطينية المسلحة.

المبحث الثالث: تطور المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

2.1 مقدمة

منذ قيام دولة الاحتلال في فلسطين عام 1948م احتضنت الدول العربية الشعب الفلسطيني، وفتحت له أراضيها لإيواء اللاجئين المشردين، وبعد انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني والتنظيمات الفلسطينية المقاتلة في الخارج والداخل الفلسطيني، دعمت الدول العربية المقاومة الفلسطينية وفصائلها، غير أن الواقع السياسي تغير تباعاً في الدول العربية، وبعد عقد اتفاقات سلام بين الدول العربية وخاصة دول الطوق "مصر والأردن"، أصبحت غالبية الدول العربية تفضل وتدعم خيار السلام والحل الدائم على خيار المقاومة وتحرير كامل فلسطين، انقسمت الدول العربية والإقليمية ما بين داعم لخيار السلام وداعم لخيار المقاومة، وفقاً لمصالحهم الاستراتيجية والقومية.

كان قطاع غزة نظراً لموقعة الجيوسياسي هو شعلة العمل المقاوم في فلسطين، لعدة اعتبارات أهمها: الاعتبارات الجغرافية، والإرادة الفصائلية والفلسطينية في استمرارية العمل المقاوم حتى تحرير فلسطين. وفي هذا الفصل سنتناول المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة ودور الدول العربية والإقليمية الداعم للعمل المقاوم في فلسطين مقابل دعم الغرب لدولة الاحتلال التي تضمن تفوق قوة الاحتلال العسكرية في المنطقة، وكذلك تؤمن دولة الاحتلال دولياً حينما ترتكب جرائم ضد الشعب الفلسطيني. وكذلك يرصد الفصل نجاح تطور المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عن غيرها من المناطق الفلسطينية.

2.2 المبحث الأول: قطاع غزة جيوسياسياً

يصف عارف العارف مدينة غزة قائلاً: "غزة مدينة تاريخية قديمة. لا، بل إنها من أقدم المدن التي عرفها التاريخ. إنها ليست بنت قرن من القرون، أو وليدة عصر من العصور؛ وإنما هي بنت الأجيال المنصرمة كلها، ورفيقة العصور الفائتة كلها: من اليوم الذي سطر التاريخ فيه صحائفه الأولى إلى يومنا هذا. وإنه لتاريخ مجيد، تاريخها. ذلك لأنها صمدت لنوائب الزمان بجميع أنواعها، وطوارئ الحدثان بجميع ألوانها. حتى أنه لم يبق فاتح من الفاتحين، أو غاز من الغزاة المتقدمين والمتأخرين الذين كانت لهم صلة بالشرق إلا ونازلته: فإما أن يكون قد صرعها أو تكون هي صرعته" (العارف، بدون، ص7). لقد شكل قطاع غزة الحاضنة الأساسية للشعب الفلسطيني بعد الهزيمة عام 1948م، فقد لجأت قيادة الشعب الفلسطيني إلى القطاع وأعلنت تشكيل حكومة "عموم فلسطين"، وكذلك أقيم في القطاع عدة مخيمات للاجئين الفلسطينيين المهجرين من أراضي 1948م.

2.2.1 قطاع غزة جغرافياً

يشكل قطاع غزة، من الناحية الجغرافية، امتداداً طبيعياً للسهل الساحلي الفلسطيني الممتد من حيفا في الشمال حتى شبه جزيرة سيناء في الجنوب الغربي، ويبلغ طول القطاع من الشمال إلى الجنوب حوالي 45 كم، بينما يتفاوت عرضه بين 4–7 كم في الجزء الشمالي و10–12 في الجزء الجنوبي. ويرتفع عن سطح الأرض بشكل عام تجاه الشرق حتى يصل إلى ارتفاع 85 متراً فوق سطح البحر في منطقة تل المنطار الواقعة إلى الشرق من مدينة غزة (دحلان، 2007، ص331:332). ويقع قطاع غزة بين دائرتي عرض 31 درجة و13 دقيقة، و31 درجة و35 دقيقة شمال دائرة الاستواء، وبين خطي طول 34 درجة و13 دقيقة، و34 درجة و34 دقيقة شرق خط جرينتش، وتبلغ مساحته الحالية 365كم^2 (بارود، 2012، ص14).

ظهر مصطلح (قطاع غزة) بداية في اتفاقية الهدنة عام 1949م، مع العلم أن الحكومة الفلسطينية التي أعلنت في 22 سبتمبر 1948م واستقرت في مدينة غزة، لم تطلق على نفسها حكومة غزة أو أي اسم آخر. بل (حكومة عموم فلسطين)، تأكيداً لصفتها الفلسطينية، ولوحدة أراضي فلسطين المحتلة وغير المحتلة (أبو نحل، 2015، ص 49). إن السياج الحالي الذي يحدد حدود قطاع

غزة مع إسرائيل لا يتطابق مع خط الهدنة لعام 1949م، حيث يوجد فارق مساحته تساوي 193 كم^2 من الأراضي المحاذية على طول السياج الفاصل لقطاع غزة بين خط الهدنة 1949م وخط 1967م، وقد حدث هذا الفارق من خلال اتفاقية سرية، سميت (اتفاقية التعايش)، بين ضباط الهدنة المصريين برئاسة محمود رياض، والإسرائيليين، تم الاتفاق فيها على تحديد خط جديد خط التعايش، إلى الداخل من خط الهدنة تجاه غزة، بحجة منع الاحتكاك مع الأهالي، وهو الخط الحالي، وكان قد تم توقيع الاتفاقية في 22 فبراير 1950م، وتم تسجيلها في مجلس الأمن الدولي في 17 مارس 1950م، دون الإعلان عن ذلك. وكان القطاع في ذلك التاريخ، تحت حماية وسيطرة القوات المصرية حيث كان يسمى آنذاك بالمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين. وظلت تلك التسمية سائدة إلى أن ظهر اسم قطاع غزة في المادة الأولى من القانون الأساسي رقم 55 لسنة 1955م، والخاص بإدارة هذه المنطقة (موسى، 2013، ص136). وينقسم قطاع غزة إدارياً إلى خمس محافظات وهي من الشمال للجنوب (بارود، 2012، ص14-15):

- **محافظة الشمال:** وتشمل بيت لاهيا وبيت حانون وجباليا النزلة ومخيم جباليا، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة 61 كم^2.
- **محافظة غزة:** وتشمل مدينة غزة ومخيم الشاطئ، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة 74 كم^2.
- **محافظة الوسطي:** وتشمل مدينة دير البلح، ومخيم النصيرات، ومخيم البريج، ومخيم المغازي، ومخيم دير البلح، والزوايدة، والمغراقة، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة 58 كم^2.
- **محافظة خانيونس:** وتشمل مدينة خانيونس ومخيم خانيونس، وقرى بني سهيلا، وعبسان الكبيرة، وعبسان الصغيرة، وخزاعة، والفخاري والقرارة، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة 64 كم^2.
- **محافظة رفح:** وتشمل مدينة رفح ومخيم رفح والمشاريع السكنية الحديثة حول المدينة وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة 108 كم^2.

2.2.2 قطاع غزة سكانياً

بعد حرب عام 1948م واحتلال الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية، ازداد عدد سكان محافظات قطاع غزة نحو 3.4 مرة، فبعد أن كان 80000 نسمة عام 1947م، ارتفع إلى 270000 نسمة

عام 1949م، ومرد هذه الزيادة هو الهجرة الإجبارية التي تعرض لها الفلسطينيون نتيجة التدمير الشديد التي تعرضت له المدن الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948م (بارود، 2012، ص17).

بناءً على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007م، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2016م في فلسطين حوالي 8.14 مليون نسمة، وقدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.88 مليون نسمة، منهم 956 ألف ذكر و925 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكور لكل 100 أنثى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص13). وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لشهر يوليو 2015م، يعتبر قطاع غزة صاحب أعلى كثافة سكانية في فلسطين، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2015 نحو 778 فردا/ كم^2 في فلسطين، بواقع 506 فرداً/ كم^2 في الضفة الغربية، مقابل 4986 فرداً/ كم^2 في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

2.2.3 قطاع غزة سياسياً

تنص المادة (5) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن: "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي"[1]. ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994م في قطاع غزة والضفة الغربية، وإقامة أول انتخابات تشريعية ورئاسية في الأراضي الفلسطينية عام 1996م تولت منظمة التحرير الفلسطينية إدارة شؤون السلطة الوطنية واتفاقيات السلام مع إسرائيل، إلى أن انعقدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية في العام 2005م، و2006م. أحدثت تحولاً في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني، حيث فازت حركة فتح في انتخابات الرئاسة، وفازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، ولوجود برنامجين مختلفين وأيديولوجيتين متناقضتين في السلطة التنفيذية، أدت إلى اقتتال داخلي ونزاع على السلطة، بسبب ازدواجية البرامج الحزبية، والتي أدت بالنهاية إلى الانقسام الجغرافي والسياسي بين حركتي فتح وحماس منتصف العام 2007م.

[1] المادة (5) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003.

منذ حصول الانقسام يخضع قطاع غزة لحكومة تتبع حركة حماس، تعد نفسها حكومة تسيير الأعمال الشرعية بعد إقالة الرئيس محمود عباس لها، وعلى الرغم من اتفاقات وتفاهمات المصالحة الفلسطينية، والتي كان آخرها تعيين حكومة توافق وطني يرأسها رامي الحمد الله، إلا أن القطاع يخضع لحكومة حماس كسلطة تنفيذية على أرض الواقع، وتبقى سلطة حكومة التوافق في الضفة الغربية، وما زالت جولات المصالحة مستمرة. ولعل ما يهمنا في هذا الجانب هو، اختلاف البرامج والخيارات التحررية لحركتي فتح وحماس، الأكبر والأكثر تأثيراً في السياسة الفلسطينية الداخلية. فحركة حماس تحمل برنامج المقاومة المسلحة كخيار رئيس ووحيد لتحرير فلسطين، أما حركة فتح تفضل خيار السلام والدبلوماسية في المرحلة التاريخية الراهنة، مع عدم تنازلها عن خيار المقاومة المسلحة. كما جاء في وثائق المؤتمر السادس لحركة فتح الذي ينص على أن: "كافة الخيارات الوطنية مطروحة لإنهاء الاحتلال"، وهذا التضارب في الأيديولوجيا والبرامج الحزبية بين حركتي فتح وحماس لم يبقَ أسير الأفكار السياسية فحسب، بل هو أمر واقع ففي غزة نجد قوة وجماهيرية حماس تفرض المقاومة المسلحة كخيار رئيس للتحرر الوطني، بالإضافة إلى الفصائل والتنظيمات التي تؤيد المقاومة المسلحة، وفي المقابل نجد أن السلطة الوطنية وحركة فتح في الضفة الغربية تعتمد خيار السلام والدبلوماسية كوسيلة للتحرر الوطني.

2.2.4 قطاع غزة اقتصادياً

سعت سلطات الاحتلال إلى إتباع سياسة الدمج الاقتصادي بين اقتصادها المتطور، واقتصاد قطاع غزة المنهك، مما أدى إلى تدمير شامل للبنية التقليدية للاقتصاد الوطني، ونسف للأسس الرئيسة لاستقلال المناطق المحتلة، ففي ظل سياسة الدمج الاقتصادي جرى إخضاع اقتصاد القطاع وربطة ربطاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لتحقيق أربعة أهداف وهي (أبو عامر، 2010، ص70):

1. تحطيم الاقتصاد الفلسطيني
2. إخماد الروح الوطنية، وطمس الهوية الفلسطينية.
3. حرمان الفلسطينيين ليس من حقوقهم السياسية فحسب، بل ومن حقوقهم المدنية.
4. تحويل حياتهم اليومية إلى مسلسل من المعاناة المؤلمة.

يعتمد الاقتصاد في غزة على الزراعة والصناعات الخفيفة. ومن المنتجات الزراعية الرئيسة: الحمضيات، والزيتون، والبلح، والأزهار، والفراولة، وأصناف أخرى من الخضار والفاكهة. أما الإنتاج الصناعي الرئيس في غزة، فيتمثل في المنتجات الغذائية، والبلاستك، والمواد الإنشائية، والأثاث، والنسيج، والملابس، وصناعات تراثية، مثل: الفخار والأثاث المصنوع من البامبو "الخيزران"، والبسط، والزجاج الملون، والتطريز، وصيد الأسماك (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016)، غير أن الأوضاع الاقتصادية في غزة كارثية على المستويين الحالي والمستقبلي، نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. فقد أولت إسرائيل اهتماماً بالغاً للحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة حماس، عبر تعطيل اتفاقية العائدات الجمركية، في ظل وجود ما يزيد عن 125 ألف موظف في صفوف السلطة الوطنية الفلسطينية الذين يحتاجون رواتب شهرية. وبثت إسرائيل دعاية إعلامية موجهة للرأي العام العالمي والمؤسسات المانحة، مفادها أن الأموال التي تأتي لـ سلطة حماس لن تذهب لرواتب الموظفين ومشاريع البنية التحتية وتحسين ظروف الفلسطينيين، بل ستجد طريقها إلى مخازن السلاح وتصنيع المتفجرات التي تملكها الحركة، مما منع الكثير من الدول الغربية من دفع مستحقاتها للسلطة الوطنية (أبو عامر، 2010، ص93:94). مما ساعد على توتر العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، وبالتالي بين حركتي فتح وحماس التي أدت إلى الانقسام السياسي نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن قطاع غزة شريط ساحلي صغير، يعيش حياة صعبة من حيث نقص المساحة الجغرافية، وزيادة عدد السكان، وأوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة جراء الاحتلال والحصار المفروض عليه. أي أن جميع خصائص قطاع غزة كانت سلبية، غير أن الكثافة السكانية التي يمتلكها قطاع غزة – القنبلة الديمغرافية، والإيمان بعدالة القضية الفلسطينية وقدرة الشعب على التغيير، دفعته نحو التمرد على الاحتلال الإسرائيلي ومقاومته بكافة الوسائل والطرق، بهدف نيل الاستقلال وتحرير الوطن.

2.3 المبحث الثاني: الدول الإقليمية والعربية الداعمة للمقاومة الفلسطينية المسلحة

دعمت الدول العربية والإقليمية وبعض أطراف المجتمع الدولي الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتباين الدعم الخارجي للثورة الفلسطينية وفصائلها هذا من جانب، واختلف الدعم في الحقب التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية من جانب آخر. وقد تبدلت مواقف الدول من مؤيد إلى معارض والعكس من المقاومة الفلسطينية المسلحة على المستويين العربي والإقليمي.

وفيما يخص الموقف السياسي للدول العربية والإقليمية من القضية الفلسطينية يمكن توضيحه كما يلي: شهد عام 2012 على المستوى الفلسطيني ثلاثة أحداث متفاوتة من حيث الأهمية الإستراتيجية، ومن حيث المواقف العربية والإسلامية. الحدث الأول، هو اجتماع منظمة دول حركة عدم الانحياز في طهران والبيان الذي صدر عن هذه القمة تجاه قضية فلسطين. الحدث الثاني، هو الاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. الحدث الثالث، هو الحرب الإسرائيلية على غزة، وتداعيات هذه الحرب على الدول الإقليمية والعربية. حيث أيدت الدول الإقليمية والعربية ما حصل على مستوى هذه الأحداث الثلاثة (عتريسي، 2013، ص3). إلا أننا في هذا المبحث من الدراسة سوف نتناول الدور الإقليمي والعربي في دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة.

2.3.1 دور الدول الإقليمية "إيران، تركيا" في دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة

لعبت القوى الإقليمية في المنطقة العربية دوراً في دعمها للقضية الفلسطينية، ودافعت عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعملت في المحافل الدولية على دعم الحقوق الفلسطينية في إقامة دولتهم وتحريرهم من الاحتلال الإسرائيلي. وقدمت الدعم لقوى المقاومة الفلسطينية المسلحة، فيما تباين دعم العمل المقاوم ما بين الجمهورية الإسلامية التي دعمت العمل المسلح، وتركيا التي دعمت الحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين.

2.3.1.1 جمهورية إيران الإسلامية

مرت السياسة الخارجية الإيرانية بمراحل مختلفة في تعاطيها مع القضية الفلسطينية، فخلال الفترة التي سبقت قيام الثورة الإسلامية بإيران 1979م، ظلت هذه السياسة مرتبطة- إلى حد كبير-

بالتوجهات الأمريكية في المنطقة، ولم تراوح موقع الشرطي كأحد الأدوار المناط بها، ولكن شكلت الثورة الإسلامية في عام 1979م انقلاباً شاملا في المواقف الإيرانية تجاه المنطقة العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، فقد أعلن الحكام الجدد في طهران منذ بداية توليهم للسلطة رفضهم القاطع لوجود دولة إسرائيل، وطعنهم في شرعيتها، وتأكيداً لمواقفهم هذا أعلنوا قطع علاقات إيران الدبلوماسية مع إسرائيل، وقدموا السفارة الإسرائيلية هدية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتصبح مقراً لها (بشير، 2013، ص82). وعلى مر تاريخ العلاقات الدبلوماسية الإيرانية مع الشعب الفلسطيني وقيادته، تمايز الدعم والمساندة في عدة اتجاهات ولعدة حركات سياسية وفقاً لبرامج إيران السياسي، غير أن ما يميز الدعم الإيراني هو دعمها لفصائل المقاومة الفلسطينية في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة.

يقول عدنان أبو عامر في دراسته (النفوذ الإيراني في قطاع غزة الشواهد والدلالات) "إن إيران ترى في إسرائيل مصدر تهديد لها، ولكن لا يعني ذلك الانجرار لحرب عمياء معها، كما أن إيران ترى في نفوذها في غزة وسيلة للتغطية على خلافها الطائفي مع الغالبية السنية ودولها، كما أنها تعد إحدى أوراق إيران في معركة برنامجها النووي. وتملك إيران من خلال دعم الجماعات الفلسطينية المسلحة "ممتلكات احتياطية" لتكسب بها ود الرأي العام العربي ضد خصومها العرب (شحادة، 2016). إن الدعم العسكري الإيراني للمقاومة الفلسطينية المسلحة وفصائلها تركز مع نهاية عان 2002م، وكان الدعم الثابت لحركتي الجهاد الإسلامي والحماس هو مقابل خدمة أجندة إيران السياسية والاستراتيجية، وأن الدعم العسكري جاء في توقيت رغبة طهران بإفشال المسار التفاوضي مع إسرائيل، ولكنها عادت للقبول به عبر تصريحات الرئيسين السابقين رفسنجاني وخاتمي "نقبل بما يقبل به الفلسطينيون" لكن بشرط أن تكون إيران جزءا من لعبة المفاوضات. وبرغم ذلك فإن حماس لم تحصل إلا على 20 مليون دولار سنويا ثم 50 مليونا، وحركة الجهاد على مليونين، في حين أن حزب الله حصل على 200 مليون ثم 300 عقب حرب 2006م (شحادة، 2016).

كما يمكن تحديد المساعدة العسكرية الإيرانية المقدمة لفصائل المقاومة الفلسطينية في تدريب مئات النشطاء على مختلف الوسائل والأساليب القتالية، وتهريب الوسائل القتالية، بما فيها صواريخ "غراد"، وتأهيل ونقل العلم والمهارات التكنولوجية–التنفيذية لاستخدامهما في إنتاج وتطوير الوسائل القتالية التي تمتلكها، بما فيها توسيع الطاقة الفتاكة التي تحتوي عليها العبوات الناسفة الموضوعة

على جانب الطرقات، وتوسيع نوعية الصواريخ المنطلقة تجاه المناطق الإسرائيلية، وتحسين قدراتها على تنفيذ عمليات ضد إسرائيل. إلى جانب تعزيز البنية التحتية العسكرية لها في غزة، وتطوير نسبة المناعة الموجودة لدى الفصائل، وقدرتها على الصمود أمام أي مواجهة مستقبلية مع إسرائيل، بإتقان نشطائها عبر هذه التدريبات لمهاراتهم القتالية، وممارسة التدريبات في مجال التكتيكات التي يتميز بها القتال الميداني، وكيفية تفعيل الوسائل القتالية، وعند عودة النشاط إلى غزة يكونوا مكتسبين المهارات في المجالات التكنولوجية المتطورة، وإطلاق الصواريخ وتفعيل العبوات الناسفة والقناصة، وتكتيكات أخرى (قناة الجزيرة، 2012). وقد أشاد القيادي في حركة حماس أحمد يوسف بالدور الإيراني في أحد مقالاته قائلا: "نحن نقدر للقيادة الإيرانية وقوفها معنا، ودعمها المتميز للمقاومة، وهذا فضل لهم نقرُّ به ولا ننكره، كما أن فصائل المقاومة الإسلامية لا تتوقف عن الإشادة بهذا العطاء، وتحرص على ذكره في كل المناسبات والفعاليات الوطنية التي تقوم بها" (يوسف، 2016). وفي زيارة القيادي في حركة حماس محمود الزهار إلى طهران عام 2012م، وعد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي "أن القضية الفلسطينية ومواجهة الكيان الصهيوني هما العمود الراسخ والفصل المشترك للصحوة الإسلامية، وشدد جليلي على ضرورة مراكمة مختلف طاقات الدول الإسلامية، خصوصاً الطاقات الجديدة الحاصلة إثر الصحوة الإسلامية، وقال: "إن العدو يحاول عبر إثارة الفتن الحيلولة دون مراكمة الطاقات وتظافر جهود الأمة الإسلامية" (عتريسي، 2013، ص2).

هذا بالإضافة إلى دعوة إيران بالشراكة مع حزب الله اللبناني الدائمة لدعم المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إعلامياً ومالياً وفكرياً، حيث تتبنى القنوات الإعلامية التابعة والمؤيدة لإيران فكر المقاومة ودعم صمودها في غزة. فقد أطلقت إيران العديد من المبادرات الإعلامية والفكرية لدعم المقاومة الفلسطينية، ففي عام 2010م عقدت إيران بالشراكة مع حزب الله اللبناني مؤتمراً للمقاومة في لبنان، تحت عنوان "الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة"، كانت التغطية الإعلامية لافتتاح المؤتمر تغطية واسعة، وفرها الفضاء القطري والإيراني بشكل جيد (الشعيبي، 2010). هذا بالإضافة إلى دعم إيران المادي لبعض المشاريع في قطاع غزة والتي تختص في أسر الشهداء والجرحى.

2.3.1.2 تركيا

مما لا شك فيه أن تركيا بمكانتها الجغرافية والسياسية، لعبت منذ وصول حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002م، دوراً مهما في العالم العربي بشكل عام، وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص، وهو ما بات يعرف بمصطلح "العثمانيين الجدد"، فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، باتت تركيا لاعباً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك وفق توجهات السياسة الخارجية للدولة التركية، والتي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وعندما نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى سدة الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية مع كل من إسرائيل والفلسطينيين، وحينما اقتربت أكثر من القضية الفلسطينية تراجعت في علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (بشير، 2013، ص49).

لعبت تركيا على المستوى الرسمي دوراً هاماً في تحركاتها الواسعة لحشد الدعم الإقليمي والدولي لوقف العدوان الإسرائيلي عن قطاع غزة عام 2008م-2009م. وقد أرسلت سفينة "مافي مرمرة" محاولة منها لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة في مايو 2010، غير أن إسرائيل اعترضت السفينة، وعلى إثر الحادث قطعت تركيا العلاقات الدبلوماسية وأوقفت التنسيق الاستراتيجي مع إسرائيل، وتحريك تركيا- أردوغان لدبلوماسيتها النشطة والقوية لدعم الموقف الفلسطيني عام 2012م، والذي تمخض عنه التصويت لصالح اعتبار فلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة (يوسف، 2016). واللافت للنظر هو التقارب بين تركيا وحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية، وفي ظل استمرار التواصل مع الرئيس محمود عباس على شيء من الفتور، فقد أيدت تركيا بشكل كامل حركة حماس، وبعد العام 2012م باتت القيادة التركية ملتصقة في حركة حماس أكثر من أي وقت مضى، وقد لعب الموقف المشترك من النظام في سورية دوراً أساسياً في المزيد من التقارب بين حماس وتركيا والاندفاع لوضع تركيا في موقع الزعيمة للعالم الإسلامي، وهو ما سبب بالطبع إزعاجاً لسورية وحساسية لإيران الداعمة الأولى عسكرياً وسياسياً ومالياً لحماس والقضية الفلسطينية (نور الدين، 2013، ص5).

إن القضية الفلسطينية هي مفتاح التدخل في المنطقة العربية، وعملت السياسة الخارجية التركية في حكم أردوغان بكل قوة للعب دور مؤثر في المنطقة العربية من خلال دعم ومساندة القضية

الفلسطينية، ولا سيما بعد فوز حركة حماس والتقارب الأيديولوجي مع حزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا، وهذا ليس غريباً في السياسة، حيث تعمل كافة الدول لتحقيق مصالحها القومية. ويمكن القول بأن الموقف التركي من المقاومة الفلسطينية المسلحة، يعتبر داعماً ومسانداً لتطلعات المقاومة الفلسطينية المسلحة الساعية لإنهاء الاحتلال، غير أن الدعم التركي تميز بالمساندة الدبلوماسية على المستوى الرسمي، والعمل على معالجة القضايا الخانقة التي يشهدها قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي، وكذلك الدعوة لإنهاء الانقسام الفلسطيني.

في النهاية، يعتبر الموقف الإيراني أكثر جرأة ودعماً للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، مالياً وعسكرياً وسياسياً، أما الموقف التركي من دعم حركات وفصائل المقاومة سياسياً ودبلوماسياً، ولم يقم بدعم تلك الحركات عسكرياً، بسبب علاقاته الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل، وقد تميز الدعم التركي في محاولته لإنهاء الأزمات الداخلية في قطاع غزة.

2.3.2 دور الدول العربية في دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة

ربما من الصعب القيام بتحقيق ممحص للعلاقات الفلسطينية العربية، وإبراز منطلقاتها والمبادئ التي ارتكزت عليها في دعم ومساندة المقاومة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني في فلسطين خلال العقود السبعة المنصرمة، ولا شك أن الدول العربية ولا سيما دول الطوق شكلت الحاضنة الأساسية للاجئين الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية المسلحة. ومما لا شك فيه، أن القضية الفلسطينية مثلت بؤرة جذب إهتمام رسمي وشعبي عربي وإسلامي، على حد سواء، فقد لعب الدافع الديني والثقافي دوراً أساسياً في إهتمام وتأييد الدول العربية للقضية الفلسطينية من بداياتها (البرغوثي، 2006، ص2). وخاضت الدول العربية عدة حروب ضد إسرائيل، وكانت نتائج الحرب كارثية على الشعب الفلسطيني والدول العربية التي باتت تؤيد السلام وقبول الأمر الواقع، أكثر من عزمها على إنهاء الوجود الإسرائيلي على الارض الفلسطينية، فلم تنتصر الدول العربية سوى في حرب 1973م وإجلاء الاحتلال عن سيناء المصرية.

وحالياً، يمكن وصف التأثير العربي، والسياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية مطلع عام 2011، بأنها ضعيفة بالرغم من التأييد والدعم المعنوي والمالي التي تقدمه الدول العربية مجتمعة،

حيث شهدت الدول العربية ولا سيما دول الربيع العربي، حزمة من التطورات والتحولات بدأت عام 2011 واستمرت حتى مطلع العام 2017م، ويوصف الوضع العام في الدول العربية بعدم الاستقرار، ووجود عقبات وتحديات التحول الديمقراطي، وكافة اجتماعات لجنة المتابعة العربية، سواء اجتماع القاهرة عام 2012، أو اجتماعي الدوحة 2012، لم تسفر جميعها عن جديد يتخطى سيناريوهات السلام وحل الدولتين رغم تأزمهما من قبل إسرائيل (جمعة، 2013، ص2). إلا أن المواقف العربية من المقاومة الفلسطينية المسلحة تختلف من دولة عربية إلى أخرى، وخاصة الدول التي تشترك حدودها مع فلسطين.

2.3.2.1 سورية

دعمت سورية الفلسطينيين في استعادة أرضهم المحتلة، ودخلت كبقية الدول العربية بجيوشها في حرب 1948م لتحرير فلسطين، إلا أن الهزيمة كانت من نصيب الجيوش العربية التي دخلت لتحرير فلسطين من العصابات الصهيونية (جيش الانقاذ)، واحتضنت سورية كالأردن ولبنان اللاجئين الفلسطينيين عامي 1948م و1967م، إلا أن العلاقات الفلسطينية– السورية كانت بين مد وجز في فترات مختلفة من عمر القضية الفلسطينية.

الخلاف السوري– الفلسطيني بداً واضحا للعيان منذ ما بعد حرب أكتوبر 1973م، وسعي العرب للحاق بقطار التسوية المرتقبة، ومحاولة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الحفاظ على مقعد للفلسطينيين فيها، في المقابل رفضت سوريا الدخول في معترك السلام والتنازل عن أراضيها، وكثيراً ما كانت العلاقة الفلسطينية– السورية بين مد وجز، فقد وجدت الثورة الفلسطينية في البدايات احتضاناً لها في سورية، وفي بدايات الحرب الأهلية اللبنانية 1975–1976 تحالفت المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية مع سورية، ولكن هذا التحالف تحول في مرحلة متقدمة من تلك الحرب الأهلية إلى خصومة واقتتال عبر مواجهات ضارية، وسادت أجواء من التوتر والحذر وعدم الثقة التي تعززت خلال حرب 1982م وحصار بيروت (الطاهر، 2014، ص196). إن التوتر مع سورية استعر منذ العام 1976م، ثم عاد للتصاعد منذ عام 1983م بعد حصار بيروت وما تلاه من انقسام في حركة فتح، وطرد ياسر عرفات من دمشق، وتمت محاولة القضاء على تواجده وعلى أنصاره في شمال لبنان، وخصوصاً مخيمي نهر البارد والبداوي في العام نفسه (صالح، 2012، ص95).

كان نظام حافظ الأسد يسعى جاهداً للإمساك بأوراق اللعبة السياسية في المنطقة وفي مقدمتها الورقة الفلسطينية، بينما كانت القيادة الفلسطينية تسعى جاهدة للإفلات من القبضة السورية والمحافظة على استقلال القرار الفلسطيني، وكان لبنان الساحة المتنازع عليها (الطاهر، 2014، ص196). سعت كافة الدول العربية من أجل التحكم في القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصيرها، بالإضافة إلى الأحداث السياسية على الساحة العربية التي جعلت الدول تتخذ مواقفها إما ضد أو مع المقاومة الفلسطينية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بمصالحها الاستراتيجية العليا.

إن العلاقات الفلسطينية– السورية، على المستوى الرسمي مع منظمة التحرير ما قبل اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، كانت متوترة في أغلب مراحل الثورة الفلسطينية، غير أن النظام السوري كان يدعم بعض التنظيمات الفلسطينية المقاتلة والمتواجدة في الساحة السورية واللبنانية، واستمر الدعم المادي والعسكري لتلك التنظيمات حتى يومنا هذا. ولأن سورية هي الدولة العربية الوحيدة من دول الطوق لم تدخل في عملية سلام مع إسرائيل، ظلت ترفع شعارات التحرير والمقاومة، وتدعم التنظيمات الفلسطينية الموالية لها، وبعد اشتداد المقاومة الفلسطينية في داخل فلسطين، أيد النظام السوري المقاومة الفلسطينية واحتضن فصائل المقاومة الفلسطينية ودعمها، وفي المقابل بدأت العلاقات الرسمية مع السلطة الفلسطينية تأخذ طابعاً جديداً، ولا سيما بعد استشهاد ياسر عرفات.

وفي المؤتمر العربي العام لدعم المقاومة لعام 2016م، جدد السفير السوري في لبنان علي عبدالكريم على دعم سورية للمقاومة والقضية الفلسطينية رغم الحرب العدوانية الإرهابية التي تتعرض لها، فيما أكد رئيس المجلس السياسي في حزب الله، إبراهيم أمين السيد، على صمود سورية في مواجهة الحرب الإرهابية (الوطن، 2016، ص5). فيما تبدل موقف النظام السوري من حركة حماس بعد حدوث الأزمة السورية عام 2011. وقد صرح أحمد يوسف على موقف النظام السوري الجديد قائلاً: "ربما كان ابتعاد حركة حماس عن سوريا هو الملف الأشد صعوبة والأكثر تأثيراً على الحركة، وذلك بحكم ارتباط هذا الملف بكل من إيران وحزب الله، والتي تجمعهما مع حركة حماس مسيرة تاريخية ومواقف نصرة ودعم طويلة، شعر الجميع أنها تأثرت سلباً، وشكلت – في الواقع – خسارة حقيقية للحركة؛ لأنها فُهمت وكأنها تحولات في سياق التحالفات، التي طرأت بعد الربيع العربي أو التي استجدت بعد انتكاسته. لم يكن الأمر سهلاً على الحركة عندما اتخذت قرارها بمغادرة دمشق، ولكنه

كان قراراً لا بدَّ منه، وإلا لوجدت حماس نفسها في دائرة الاتهام بالتواطؤ مع نظام بشار الأسد، وخسارة الكثير من دعم الأمة الإسلامية والشعوب العربية (يوسف، 2016).

2.3.2.2 لبنان

بعد خروج منظمة التحرير ومؤسساتها من الأردن في سبعينيات القرن العشرين، اتجهت إلى لبنان، وصنعت قاعدة عمليات عسكرية ومخيمات للاجئين جديدة، لتنطلق من جديد في لبنان عام 1972م. وخاضت فصائل منظمة التحرير صراعاً عنيفاً مع الجيش اللبناني لتحقيق ذلك وانتزعت في اتفاق القاهرة نوفمبر 1969م حق العمل المسلح في لبنان. ثم ما لبثت أن وجدت نفسها تدخل في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، حيث استهدف التحالف الكتائبي الماروني الذي أشعل فتيل الحرب التواجد الفلسطيني في لبنان (صالح، 2012، ص90).

وتوالت الأحداث في الساحة اللبنانية والتي كان أهمها وقعاً على منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية حرب بيروت. وضعت حرب 1982م في لبنان أقوى جيش في المنطقة ضد القوات اللبنانية– الفلسطينية المشتركة، لذلك كان مآل الحرب نتيجة مفروغاً منها، وخصوصاً عندما تلاشت العوامل السياسية والاستراتيجية التي ربما كان من شأنها لصالح إسرائيل، أو تحد من خياراتها، مع ذلك، فقد كان لسرعة إنهيار الدفاعات في الجنوب اللبناني، وتفكيك الوحدات العسكرية شبه التقليدية التي أقامتها فصائل المقاومة الفلسطينية، وقع الصدمة على المقاومة الفلسطينية في لبنان (صايغ، 1992، ص43). إن التاريخ العسكري المشترك للمقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية، تاريخ يزخر بالأحداث في كافة مراحل الثورة الفلسطينية، الذي حمل القوة والضعف معاً، إلا أن لبنان لها خصوصية مختلفة عن الدول العربية، فقد توقف دعم واحتضان المقاومة الفلسطينية من قبل لبنان، واقتصر على تأييد حقوق الفلسطينيين المشروعة في المحافل الدولية. فيما بدأ دعم واحتضان المقاومة من قبل حزب الله. وتأتي سياسة حزب الله اللبناني في دعم المقاومة الفلسطينية وفق المعطيات التالية (عطية الله، 2008، ص33):

- تبني القضية الفلسطينية والاهتمام بها ودعمها.

- العمل على احتواء حركتي حماس والجهاد، في لبنان، ثم في إيران وفي سوريا، وتقوية العلاقات بهما إلى درجة عالية جدا، والتأثير عليهما، وملء الفراغ العربي والإسلامي.
- السعي لربط الحركتين المذكورتين بدولة إيران.

2.3.2.3 الأردن

تتميز العلاقات الأردنية– الفلسطينية، بطبيعة خاصة، تختلف في مكوناتها وأدواتها وظروفها عن العلاقات الأخرى التي تربط عادة بين الدول والشعوب، وإلى حد ما عن تلك العلاقات التي تربط الدول العربية مع بعضها البعض، وقد تداخلت في بنائها عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وأبعاد جيبوبوليتكية، وتحولات تاريخية قديمة، فيما بدأت العلاقات الأردنية– الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى، اتفاقية سايكس بيكو 1916م التي أدت إلى تقسيم الكيانات العربية إلى دول متعددة، فيما بدأت تلك العلاقات بالوضوح والنضج بعد قيام إسرائيل عام 1948م، وإقامة الوحدة بين الضفتين عام 1950م، التي أدت إلى اضعاف قيام الكيان الفلسطيني المستقل (نوفل، بدون، ص 2).

فيما تبدلت العلاقات الأردنية– الفلسطينية، من علاقات تعاون ودعم للقضية الفلسطينية، إلى صراع وليس التعاون حول من له الحق بتمثيل الفلسطينيين وقضيتهم، وأقدم النظام الملكي الأردني على قمع المقاومة الفلسطينية المسلحة في أيلول/ سبتمبر 1970م (نوفل، بدون، ص2). فقد بدأت الاشتباكات العسكرية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية داخل مخيمات اللاجئين لوضع حد لحالة التسيب وعدم الاستقرار والفوضى السياسية التي كانت تعانيها الدولة الأردنية، وبعد عدة أيام اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في محاولة لحل الأزمة، وفي أكتوبر 1970م، وقع الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على اتفاق يحد كثيراً من الوجود الفلسطيني المسلح في المدن الأردنية (أبو ركبة، 2012، ص37).

كان النظام الأردني يعتبر نفسه هو من يمثل الفلسطينيين في المحافل الدولية ويعمل بكل قوته على إجبار منظمة التحرير للانصياع لأوامره، ويرى بأن منظمة التحرير عليها مراجعة النظام في سياساتها ولا سيما الخارجية، إلى أن جاء فك الارتباط عام 1988م، وفي مؤتمر مدريد للسلام 1991م كان الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني، غير أن المفاوضات السرية وتوصل المنظمة مع إسرائيل لاتفاق أوسلو كان بمثابة المفاجأة للأردن مع أنه رحب بالاتفاق. وبعد توقيع اتفاق أوسلو

بيوم، وقع الأردن مع إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق إعلان المبادئ التي مهدت الطريق للتوقيع على معاهدة السلام بينهما، واعتبرت تلك الوثيقة، أول وثيقة رسمية علنية بين الحكومة الأردنية وإسرائيل، والتي أشارت في ديباجتها إلى أن الهدف من المفاوضات هو في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل. وفي 25 يوليو 1994م وقع الأردن وإسرائيل في واشنطن، اتفاقية انهاء حالة الحرب بينهما، والتي عرفت بـ "إعلان واشنطن"، وفي 26 أكتوبر 1994م، وقع الأردن مع إسرائيل معاهدة السلام والتي عرفت باسم اتفاقية "وادي عربة" (نوفل، بدون، ص16). إن تاريخ العلاقات الأردنية– الفلسطينية، يحمل الكثير من الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية حتى يومنا هذا بعد طرح فكرة الاتحاد الكونفدرالي بقوة من قبل المفكرين والسياسيين الفلسطينيين والأردنيين بعد الانقسام الفلسطيني وانتقال مقر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الضفة الغربية.

إن التاريخ العسكري ما بين الأردن وفلسطين، تاريخ يحمل الإيجاب والسلب، حيث شاركت الأردن في حربي عام 1948م، و1967م. وساعدت المقاومة الفلسطينية المسلحة في حرب الكرامة، غير أن الأردن البلد العربي الوحيد الذي ضرب بكل قوة المقاومة الفلسطينية وثكناتها العسكرية في أيلول 1970م، وطرد المقاومة المسلحة التي كانت تلتحم مع العدو الإسرائيلي على الحدود الأردنية الفلسطينية، مما جعل المقاومة الفلسطينية تخسر أطول حدود مشتركة مع فلسطين. أما فيما يتعلق بدعمها عملية السلام فهي أيضاً دخلت مع إسرائيل في عملية سلام، وجاءت رؤية السياسة الأردنية بأن السلام وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967م، هي مصلحة لجميع الأطراف العربية وإسرائيل. ومع أن مصر أولى الدول العربية التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل، إلا أن العلاقات السياسية اقتصرت ما بين النظام المصري وإسرائيل، دون تطبيع للعلاقات، وما زال الأمن القومي المصري يعتبر إسرائيل هي مصدر التهديد في المنطقة العربية لها، أما الأردن فقد طبعت العلاقات مع إسرائيل ودعمت عملية السلام في المنطقة بشكل أكبر.

2.3.3.4 مصر

يعتبر الأمن القومي المصري من أبرز دوافع إهتمام مصر بقضية فلسطين، حيث أن حدود مصر الشرقية هي مصدر الخطر الدائم على مر العصور. فمعظم الغزوات التي دخلت مصر جاءت عبر فلسطين بوابتها الشرقية.

إن القضية الفلسطينية على رأس أولويات الإهتمام الدبلوماسي والسياسي لمصر. فما زالت العقيدة العسكرية المصرية حتى بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية عام 1979م، ترى في الحدود الشرقية بمثابة مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي المصري. وقد زاد الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بالجهود السلمية والدبلوماسية لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي (البرغوثي، 2006، ص17). وتباينت السياسة المصرية ما بين الدعم الدبلوماسي لإنهاء الصراع، والدعم المعنوي للمقاومة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال، وفقاً لطبيعة النظام الحاكم وسياساته.

من الواضح أن الدور المصري قبل ثورة 25 يناير 2011م، عن الدور المصري بعدها، فنظام محمد حسني مبارك، دعم عملية السلام وسار في درب السلام مع إسرائيل، ولعب دوراً بارزاً في عملية السلام الإسرائيلية– الفلسطينية، ولا سيما في الاتفاقات التي تبعت اتفاق أوسلو. وبعد ثورة 25 يناير المصرية تغيرت السياسة المصرية بشكل مباشر على القضية الفلسطينية، على كافة الصعد والمستويات. عاد الدور المصري ليدعم القضية الفلسطينية بقوة في المحافل الدولية، ومحاولاته الحثيثة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وقد تطور الموقف المصري الرسمي بعد الثورة فيما يخص المقاومة الفلسطينية، ومن أهم التطورات هو، موقف رئيس المجلس العسكري، المشير محمد حسين طنطاوي، الذي قال، بأن قطاع غزة يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل تحولاً خطيراً في المواقف المصرية (بشير، 2013، ص123). وتوصف السياسة المصرية بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي تجاه قطاع غزة، بالانقطاع مع حركة حماس التي تحكم قطاع غزة، إلا في حالات نادرة التي يتم التنسيق لها على أعلى مستوى ما بين مؤسسات الدولة المصرية ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وتتذرع مصر بالأوضاع الأمنية في سيناء، وكذلك بالانقسام

الفلسطيني. وتطالب من أجل فتح معبر رفح بشكل دائم ومستمر حفظ الأمن على المعبر من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والتوافق بين التنظيمات الفلسطينية على إجراء المصالحة الفلسطينية.

2.3.2.5 السودان

إن الدعم السوداني للقضية الفلسطينية ظل ثابتاً عبر مختلف العهود، غير أن دعم الإسلاميين في السودان للقضية الفلسطينية لم يخرج عن خط ظل ثابتاً في السياسات السودانية منذ توليهم الحكم، بل تطور الدعم السوداني للمقاومة الفلسطينية، وإن ظلالاً من الشك ربما تحوم حول تصعيد تسهيل الدعم الإيراني لحماس عبر السودان، فقد اشتدت في السنوات الأخيرة حركة نقل الأسلحة الإيرانية إلى قطاع غزة، عبر السودان لتواصل سيرها عبر مصر، ثم إلى سيناء، فغزة (حمد، 2013، ص17). إن قضية تسهيل دخول السلاح من دول اقليمية وعربية إلى المقاومة المسلحة في غزة حقيقة دامغة لا لبس فيها، ولا سيما الصواريخ ومدافع الهاون. غير أن موضوع تهريب السلاح وتسهيل دخوله إلى غزة يبقى لغزاً محيراً لم تستطع أجهزة المخابرات كشفه رغم كل الإمكانيات التكنولوجية، ولم تستطع قوات الأمن والجيوش القضاء عليه. إلا أن إسرائيل أقدمت على عدة عمليات عسكرية نوعية ضد شحنات الأسلحة القادمة عبر السودان.

أقدمت إسرائيل على تنفيذ عدة هجمات عسكرية على السودان بهدف منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، أشهرها: نفذت طائرات إسرائيلية غارة في ابريل 2011م استهدفت سيارة على أطراف بورت سودان بولاية البحر الأحمر وقتلت راكبيها، وفي يناير 2009م، تعرضت قافلة لمهربي الأسلحة بذات المنطقة لقصف يعتقد انه إسرائيلي لوقف تهريب الأسلحة من إيران إلى غزة. وقصفت إسرائيل في أكتوبر 2012م، مصنع اليرموك للصناعات الحربية، وقالت السلطات السودانية حينها إن 4 طائرات إسرائيلية نفذت الهجوم (سودانيون، 2014). وكشف تقرير إسرائيلي: قصف مصنع "اليرموك" السودانى استهدف أسلحة إيرانية وصواريخ "فجر" كانت سترسل إلى غزة (اليوم السابع، 2012).

نفت الحكومة السودانية اتهامات إسرائيل للخرطوم بتصنيع وتصدير الصواريخ التي تستخدمها حركة المقاومة الفلسطينية في قصف إسرائيل. وجاء الرد على الاتهامات والتصريحات الإسرائيلية

على لسان وزير الخارجية السوداني علي كرتي، الذي نفى بشكل قاطع أن يكون السودان قد أرسل أية صواريخ لحركة المقاومة الإسلامية "حماس". وتساءل كرتي: "كيف يمكن للصواريخ التي زعم أنها سودانية أن تصل إلى حركة حماس وهناك 12 ألف كيلومتر تسيطر عليها الأقمار الصناعية الإسرائيلية والعالمية التي تدعم إسرائيل، والجيش المصري يقف على هذه الحدود شبرا شبرا، وكيف يمكن لهذه الصواريخ أن تدخل؟". وقال وزير الخارجية في حديث للإذاعة السودانية، الجمعة 25 يوليو 2014م، إن هناك تطويرا لبعض المعدات لا يمكن للسودان أن يصنعها لكن "حماس" بالرغم من ذلك تحصل عليها، وتابع "ما يزعج إسرائيل أن يكون في أحشائها هذا الواقع المتفجر الذي يصنع يوميا من المعاناة قوة تدمر العدو من الداخل"(سودانيون، 2014). ويختلف الدعم السوداني للقضية الفلسطينية وفصائلها المسلحة، بأنه يحظى بدعم واحترام النظام الحاكم والمعارضة، ولا سيما العمل العسكري.

فقد طالب حزب المعارضة في السودان– حزب المؤتمر الشعبي، الذي يمثل جماعة الاخوان المسلمين في السودان في يوليو 2014م، نظام عمر حسن البشير والدول العربية بمدّ حركة حماس بالسلاح. وقال نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي، إبراهيم السنوسي: "الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بالسلاح فما الذي يجعلنا نستحي من دعم حماس بالسلاح". وتأتي تصريحات السنوسي في إطار مؤازرته للحكومة فيما تفعله من دعم عسكري للحركة الفلسطينية في الخفاء، خاصة بعد أن توعدت إسرائيل الخرطوم بردّ قاس بعد اكتشافها أن الصواريخ التي تضرب العمق الإسرائيلي سودانية الصنع. ونشرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في شهر يوليو 2014م، أن الصواريخ التي تستخدمها حركة حماس في قصف العمق الاستراتيجي لإسرائيل وتستخدمها حماس سودانية المصدر، وقالت: "على الخرطوم أن تتحمل رد الحكومة الإسرائيلية" (جريدة العرب الدولية، 2014، ص4).

تباينت مواقف الدول العربية من المقاومة الفلسطينية المسلحة، وفقاً لمصالحها القومية، وما يفرضه الواقع السياسي في المنقطة العربية بشكل عام، حيث أن الدول التي دخلت مع إسرائيل في اتفاقات سلام تفضل خيار السلام مع إسرائيل على خيار المقاومة المسلحة في استرداد الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي ينعكس توجهات الدول العربية على دعمها لخيار المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

أكدت قيادات في فصائل المقاومة الفلسطينية على دعم بعض الدول العربية والإقليمية للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، وأوضح القيادي في حركة حماس اسماعيل رضوان بأن "المقاومة تعمل من أجل الدفاع عن فلسطين وتسير في طريق التحرير، لذا واجب على امتنا العربية دعم المقاومة، وهناك بعض الدول العربية والإسلامية تدعم المقاومة، ولكن هناك دول لا تدعم المقاومة بسبب دخولها في سلام مع إسرائيل" (رضوان، 2016). وفيما يرى القيادي في الجهاد الإسلامي أحمد المدلل أنه لا يوجد دعم عربي رسمي سوى لوجستياً، أما الدولة الإقليمية الوحيدة التي تدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة مالياً وعسكرياً هي إيران (المدلل، 2016). وعن حجم الدعم يقول عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية جميل مزهر "إن الدول العربية تقدم دعماً معنوياً وسياسياً، أما الدعم العسكري المقدم هو من الدولة الإقليمية إيران". ويرى أن الدعم العربي بكل الأحوال غير كاف، لأن الاحتلال يسعى ويعمل لاستنزاف قدرات وإمكانيات المقاومة، من خلال تفوقه العسكري وإمكانياته، وهذا يتطلب من الدول العربية تقديم دعم مادي ومعنوي من أجل التغلب على هذا التفوق والتحرير (مزهر، 2016).

وبالرغم من الدعم المقدم وتباياناته العربية والإسلامية والإقليمية وبمختلف أنواعه، يمكن القول بأن موقع قطاع غزة ومكانته الجغرافية ساعدت كثيراً على تنفيذ إرادة فصائل المقاومة والانطلاق بالعمل المسلح بقوة من جديد في القطاع. بالإضافة إلى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، ساعد المقاومة في حرية التنقل والحركة وإعداد مقاومين بالمال والسلاح، أي أن الطبيعة الديمغرافية لقطاع غزة هيأت العمل بحرية أكبر من أي منطقة أخرى في فلسطين. وتبقى طرق تهريب السلاح ونوعياته إلى قطاع غزة غامضة وغير معلنة، بالرغم من المراقبة المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، والأقمار الصناعية، وكافة وسائل الأمن. وهذا يدل على أن المقاومة الفلسطينية المسلحة استطاعت العمل بكفاءة وقدرة عالية (التسليح، والتدريب، والإعداد، والتجهيز)، ونسج علاقات قوية مع الدول الداعمة لها إقليمياً وعربياً.

2.4 المبحث الثالث: تطور المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

لا يوجد خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف القوة Power أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف تقرر أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة. ونظراً إلى أن هذه التعاريف قد حصرت نطاقها في عملية التأثير، فإن المهتمين في العلاقات الدولية وشؤونها قدموا تعاريف أكثر وضوحاً نظراً لربط القوة في علاقات الدول، وهو الأساس في تطبيقات القوة وأثارها العملية. وبصورة رمزية، فإن القوة هي: قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س)، أو لا يفعل (ص)، بمعنى أن تسمح أي العلاقة بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معيناً لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب بالقيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها (حسين، 2011، ص503-504).

يمثل الصراع صلب عالم السياسة، ويؤكد ذلك العالم هانز مورجنثو Hans Morgenthau في كتابه "علم السياسة"، يستوي عالم السياسة الدولي وعالم السياسة الوطني- بأنه عالم الصراع من أجل القوة (بدوي ومرسي، 1999، ص 251). وتكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير، وتستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكل بمجموعها قدرة الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقاً للوجهة التي تخدم مصالحها. وتظهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة، كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والفعاليات والمؤسسات الثقافية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها (حسين، 2011، ص509).

إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتبة على أي فعل تقوم به جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة للدولة. ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي، وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدولة الأخرى،

بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العنصر العسكري الفرعي المتمثل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل، كما تشكل هذه القوة في الوقت ذاته مورد قوى يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة، ودفاعها على مستويات أخرى (حسين، 2011، ص520).

من خلال ما سبق، يمكن لنا القول بأن القدرة العسكرية للدولة بجانب عناصر القوة الأخرى، تحدد قوتها وقدرتها في العلاقات الدولية. غير أن ظروف حركات التحرر الوطني من حيث التشكيل والقدرة تختلف عن الدول، حيث أن وسائل المقاومة المسلحة تختلف وفقاً لطبيعة الصراع الدائر، ومراحله التاريخية. فقد تكون وسائلها نوعية ومؤثرة، أو بسيطة، أو استراتيجية، وتكمن قوة المقاومة المسلحة في قدرتها على التأثير بالعدو. فالمقاومة المسلحة هي الخيار الأول لدى حركات التحرر، وهو الخيار الاستراتيجي في عملية التحرر من الاحتلال بالرغم من وجود خيارات وبدائل أخرى. ولا نستطيع أن ننكر بأن حركات التحرر الوطني لا تمتلك سوى العزيمة والإرادة وبعض الإمكانيات المادية البسيطة التي تساعدها على ممارسة العمل المقاوم. غير أن طبيعة مواجهتها للعدو في الداخل الفلسطيني، يؤثر بشكل مباشر في قدرته الأمنية والسياسية والاقتصادية، أي أن الاحتلال يفرض حصاراً سياسياً واقتصادياً على غزة. وهذا يعني لنا بأن المقاومة الفلسطينية المسلحة برغم كافة الخسائر التي تتكبدها، وكذلك الشعب الفلسطيني جراء السياسات الاحتلالية، إلا أنها الخيار الرئيس في عملية التحرر الوطني، وفي قناعة الشعب الفلسطيني.

2.4.1 جذور المقاومة المسلحة في قطاع غزة

قاوم قطاع غزة الاحتلال الإسرائيلي في كل مراحل ومحطات تاريخ القضية الفلسطينية، والتي بدأت منذ بداية الهجرات الصهيونية على فلسطين، مروراً بالحروب العربية– الإسرائيلية، التي كانت غزة فيها منطقة الارتكاز لانطلاق القوات العربية إلى فلسطين، ولا سيما القوات المصرية. بالإضافة إلى انطلاق الشرارة الأولى للانتفاضات الفلسطينية من قطاع غزة.

بعد هزيمة العرب في حربهم الأولى مع إسرائيل عام 1948م، وعلى أثر اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري عام 1949م تحددت خارطة منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة شعبنا الفلسطيني، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة والتي ضمت أربع مدن

وستين قرية، أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين"، وبعد ثورة 23 يوليو 1952م، وقلب نظام الحكم في مصر، ظلت السياسة المصرية الرسمية حتى عام 1955م، مشدودة للقضايا المحلية المصرية بشكل عام، وحينما واجه سكان قطاع غزة مشروع التوطين في سيناء عام 1955م من خلال المظاهرات العارمة التي لم يشهد قطاع غزة لها مثيلاً، أعلن جمال عبد الناصر بأنه لن يسكت على العدوان الإسرائيلي على غزة أو على مشروع التوطين، وبعد الغارة الوحشية على غزة عام 1955م والغارات التي تلتها من قبل الجيش الإسرائيلي على مدينة خانيونس وعلى مواقع الجيش المصري في غزة، قرر جمال عبد الناصر ما يلي (الصوراني، بدون، ص6-10):

1. ضرورة شراء الأسلحة لمواجهة التهديد والعدوان الإسرائيلي على غزة
2. السماح للفدائيين الفلسطينيين في قطاع غزة بالانطلاق إلى داخل إسرائيل.

وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، كان من الطبيعي بروز مواقف فلسطينية مختلفة حول المقاومة المسلحة، جزء منها مؤيد لها ومدافع عنها، وآخر رأى ضرورة الابتعاد عنها خوفاً من ازدياد البطش الإسرائيلي بالسكان. ولكن طبيعة الوقائع الميدانية أثبتت أن مسيرة المقاومة انطلقت، وبدأ رجالها يبحثون عن الأسلحة والذخائر، وتعبئة أعضائهم ومناصريهم، وعن مصدر للدعم المادي والمعنوي من الداخل والخارج لضمان استمرارهم. وبالرغم من عدم التكافؤ مع قوة الاحتلال، فقد بدأ الفدائيون[1] عملهم على نطاق واسع ومكثف في السنوات التي تلت هزيمة 1967م، حتى أن جنود الاحتلال لم يعودوا يتمتعون بحرية الحركة في الأرض المحتلة ليلاً، لأنها تحت سيطرة الفدائيين، الذين جمعوا كميات كبيرة من السلاح، كالبنادق والقنابل والمتفجرات، وأصبحت مخيمات اللاجئين مراكز لنشاطهم (أبو عامر، 2011، ص1217). وقد مارس العمل الفدائي في قطاع غزة حتى عام 1973م العديد من التنظيمات الفلسطينية التي ترتكز أغلبها في ثلاثة تنظيمات وهي (البطش، 2015، ص168):

[1] انتشر لفظ فدائي على الفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال الإسرائيلي بالسلاح في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم.

أولها: قوات التحرير الشعبية: وهي مجموعات كانت بأغلب عناصرها تعمل ضمن جيش التحرير الفلسطيني الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة اللواء وجيه المدني، وبعد عام 1967م بقيت هذه المجموعات تمتلك كميات من السلاح استطاعت تنظيم نفسها بعد أسابيع من الاحتلال لتطبيق العمل الفدائي، كانت العمليات العسكرية أهم سماتها.

ثانيها: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح: وقد كان لها مجموعات كثيرة إن لم يكن أغلب مجموعاتها بعد عام 1967م في قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية، والتي أصبح من السهل التواصل بينها بعد الاحتلال وبناء مجموعات جديدة، وانطلاق العمل المسلح من قطاع غزة.

ثالثها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: اندرج عناصرها بالأساس من حركة القومين العرب، والتي كانت تضم مجموعات مختلفة، مارست العمل الفدائي في قطاع غزة بعد العام 1967م.

ونفذت المقاومة الفلسطينية المسلحة عدة أنواع من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال والمستوطنين في قطاع غزة والضفة الغربية وأراضي عام 1949، ومن أشهر تلك العمليات المواجهة المباشرة بالرشاشات والبنادق الخفيفة، وعمليات التفجير بالعبوات والقنابل اليدوية. وبرزت منذ أواسط سنة 1985 ظاهرة جديدة وهي، مرحلة الطعن بالسكاكين، نفذها فلسطينيون ضد المستوطنين الإسرائيليين، ما دفع ب شموئيل غورين منسق الأنشطة العسكرية في الأراضي المحتلة لينصحهم أن يحملوا أسلحة حين يمرون في المناطق العربية (أبو عامر، 2011، ص1219).

وفي عام 1987م انطلقت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الثورة الفلسطينية المعاصرة من قطاع غزة، التي بدأت جماهيرية تشمل كافة الطبقات الاجتماعية، وقد انطلقت مع بداية الانتفاضة التيارات الإسلامية في العمل العسكري. من خلال مجموعات صغيرة تواجه قوات الاحتلال بالأسلحة الخفيفة والعبوات الناسفة.

ويذكر عدنان أبو عامر عدة أسباب أدت لتطور المقاومة المسلحة في فلسطين بعد الاحتلال الكامل وهي (أبو عامر، 2011، ص1230):

1. حجم القمع الذي تعرض له الفلسطينيون مبكراً

2. تفشي البطالة بينهم، بعد أن سرح الاحتلال زهاء خمسة آلاف موظف، وأحرق مراكب الصيادين ليحرمهم من مصادر رزقهم.
3. التأثير الملموس لجيش التحرير الفلسطيني المتواجد في قطاع غزة، حتى لحظة وقوع الاحتلال، وبقاء بعض أفراده في القطاع إلى ما بعد الاحتلال.
4. الخبرة الوطنية المخزونة لدى الفلسطينيين منذ مواجهة القوات الإسرائيلية مع بدايات إنشاء دولة الاحتلال.

ومما تقدم نجد أن المقاومة الفلسطينية المسلحة بقطاع غزة، قد أعادت القضية الفلسطينية إلى المواجهة مرة أخرى، إلا أن انشغال العرب بأزماتهم الداخلية، وتطور نظرية الردع الإسرائيلية، جعل السجال يدوم ما بين أصحاب الأرض والحق والمحتل الإسرائيلي.

2.4.2 تطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة 2000-2005

تفجر بركان الشعب الفلسطيني في صورة انتفاضة جماهيرية عارمه عام 1987م، امتدت من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وأعادت فرض القضية على الساحة الدولية، ولعل من أهم النتائج السياسية التي أسفرت عنها الانتفاضة هو انتقال مركز الثقل في النضال الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، متحرراً من الهيمنة العربية (الشريف، 1996، ص201). وبتغير موازين القوى في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، والحرب الخليجية الثانية على العراق، أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، عن مؤتمر سلام عالمي، من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بموافقة إسرائيلية. ومع إعلان الاستقلال، ومشروع السلام الفلسطيني، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في الجزائر عام 1988م، أنهت منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة كاملة من مراحل عملها التنظيمي والسياسي، لتدخل غمار مرحلة أخرى، وهي مرحلة هجوم السلام (شبيب، 1993، ص88). وتكللت عملية السلام بالنجاح ووقعت منظمة التحرير مع إسرائيل اتفاق "إعلان المبادئ" عام 1993م، الموقعة في أوسلو، وما تلاها من اتفاقيات بين الجانبين عام 1994م، و1995م، ورحلت القضايا الأساسية للمرحلة النهائية التي كان سقفها الأعلى 5 سنوات (قاجة، 2012، ص309). غير أن إسرائيل فرغت عملية السلام من مضمونها، ولم تلتزم بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، ومضت المدة القانونية في الاتفاقيات لحل القضايا النهائية، ورفضت إسرائيل تقديم ما

جاء بالاتفاقيات للفلسطينيين، في مؤتمر كامب ديفيد 2000م، وعاد الرئيس السابق ياسر عرفات دون أن يوقع أي اتفاق مع إسرائيل، وبعد فترة قصيرة انطلقت انتفاضة الاقصى المسلحة عام 2000م.

بدأت انتفاضة الأقصى بمظاهرات عارمة ضد اقتحام شارون إلى المسجد الأقصى. ومن ثم التحمت الفصائل الفلسطينية المؤيدة والمعارضة لأوسلو في مقاومة الاحتلال بداية بالاشتباكات المتفرقة والخفيفة، ومن ثم بدأ تنظيم الانتفاضة المسلحة من قبل الفصائل والقوى الوطنية. فيما يقول ماجد كيالي عن انتفاضة الأقصى بأنه من الصعب دراستها بصفتها انتفاضة تقليدية، شعبية، ومدنية، فهي، منذ بدايتها، تحولت إلى شكل المقاومة المسلحة الذي طغى، رويداً رويداً، على مجمل فعالياتها الشعبية– المدنية (كيالي، 2002، ص43).

يمكن تفسير عودة خيار المقاومة المسلحة في انتفاضة الأقصى لعدة أسباب، أهمها:

أولاً: فشل المفاوضات الفلسطينية وخيار عملية السلام، بسبب التعنت الإسرائيلي وعدم تقديم استحقاقات عملية السلام.

ثانياً: زعزعة أمن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وتقويض أمن المستوطنين في الأراضي المحتلة، بعد أن ثبت بالتجربة أن إسرائيل تستغل مسار التسوية لتعزيز النشاط الاستيطاني في هذه الأراضي، الذي ازداد بنسبة الضعف خلال عقد التسعينات (كيالي، 2002، ص43).

ثالثاً: انتهاج طريق المزاوجة بين الانتفاضة والمقاومة من جهة، وبين المفاوضة من جهة أخرى، لرفع تكلفة الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (كيالي، 2002، ص43).

رابعاً: كان من المتعذر على الفلسطينيين، لأسباب موضوعية، الاقتصار في مواجهاتهم مع الاحتلال على وسائل الانتفاضة الأولى، المتمثلة بأشكال المقاومة الشعبية المدنية، بسبب خروج جيش الاحتلال من التجمعات والمدن الفلسطينية (كيالي، 2002، ص43).

خامساً: تطور وسائل المقاومة الفلسطينية بعد عودة قوات منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي حصل بعض الضباط فيها على شهادات عسكرية من المعاهد والكليات الحربية.

2.4.2.1 انتفاضة الأقصى 2000م

يرصد كمال علاونه في دراسته "انتفاضة الأقصى في فلسطين: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية" مراحل تطور انتفاضة الأقصى من المظاهرات العامة إلى العمليات العسكرية العنيفة مع قوات الاحتلال، على النحو التالي (علاونة، 2013):

المرحلة الأولى: انطلاق مسيرات ومظاهرات شعبية عامة وصلوات إسلامية جماعية في فلسطين، نظمت بعد أداء الصلوات في المساجد الإسلامية بفلسطين وخاصة المدن الكبرى، بدعوة التيارات الوطنية والإسلامية فانطلقت من الساحات العامة في المناطق الفلسطينية.

المرحلة الثانية: تسابق شباب فلسطين في ملاحقة قوات الاحتلال الإسرائيلي وإمطارهم الكثيف بالحجارة بالأيدي والمقاليع والزجاجات الفارغة والحارقة عند مداخل وشوارع المدن الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الفلسطينية، فقوات الاحتلال الإسرائيلي التي تتوغل في المدن الفلسطينية تكون أمام المواطنين، وكذلك هناك قوات احتلالية في مناطق (A.C). كما تمثلت فعاليات انتفاضة الأقصى الأولى في مناطق الجليل والمثلث والنقب والساحل في شهري أيلول وتشرين الأول عام 2000، بإضرام النيران في غابات كثيفة الأشجار وفي إحراق حافلات ومحطات باصات وسيارات وبنوك ومتاجر ومؤسسات عامة إسرائيلية وضرب سكان يهود ومهاجمة نقاط شرطة إسرائيلية وإغلاق طرق عامة ورفع أعلام فلسطين وحرق أعلام إسرائيلية واستخدام زجاجات حارقة ورشق كرات معدنية بالمقلاع.

المرحلة الثالثة: إلقاء زجاجات وقنابل يدوية حارقة وإطلاق رصاص على قوات الاحتلال، كاشتباك خفيف، من المقاومة من عشرات المقاومين بصورة فردية أو عبر خلايا ميليشيات الفصائل الوطنية والإسلامية. وهو تطور نوعي متقدم عن المرحلة الثانية السابقة، وهذه المرحلة مكنت قوى

الانتفاضة من التصدي لقوات الاحتلال تدريجيا لتصل إلى درجات ومراحل أكثر تطورا وفعالية، فكانت عبارة عن مناورة عسكرية خفيفة.

المرحلة الرابعة: تنظيم أعمال مقاومة مسلحة ضد جنود الاحتلال والمستوطنين اليهود على الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في فلسطين واقتحام المستعمرات اليهودية وإطلاق النار على اليهود في الشوارع والأماكن العامة والتصدي لزحف قوات الاحتلال في عملية إعادة احتلال المدن الفلسطينية في آذار ونيسان 2002 فيما عرف إسرائيليا بعملية (السور الواقي).

المرحلة الخامسة: تنظيم أعمال تفجير بشرية أو رجفات مزلزلة عبر قنابل بشرية استشهادية فلسطينية، من الأجنحة العسكرية للحركات الفلسطينية: حركة حماس (كتائب الشهيد عز الدين القسام)، وحركة فتح (كتائب شهداء الأقصى، وكتائب العودة، كتائب أحمد أبو الريش)، وحركة الجهاد الإسلامي (سرايا القدس)، والجبهة الشعبية (كتائب أبو علي مصطفى)، والجبهة الديموقراطية (كتائب المقاومة الوطنية)، ولجان المقاومة الشعبية (ألوية الناصر صلاح الدين)، وغيرها من فصائل العمل العسكري.

كانت الأحداث متسارعة جداً في انتفاضة الأقصى، فاشتعال الانتفاضة جماهيراً ومن ثم عسكرتها بطريقة تختلف عما كان عليه القطاع سابقاً، فقد أصبحت الأسلحة الخفيفة متوفرة والتشكيلات العسكرية أكثر فاعليه بعد تدريباتها بشكل علني، بالإضافة إلى العمليات التفجيرية في الداخل المحتل، كل ذلك الجهد المقاوم قابلته إسرائيل بالقوة المفرطة على المناطق السكنية دون مقدرتها على ردع المقاومين، فسرعة تجنيدهم في المقاومة وتدريبهم، وفتح عدة جبهات مع مواقع الاحتلال العسكرية في غزة والضفة بالإضافة إلى العمليات داخل الكيان، جعل قوات الاحتلال تستخدم القوة دون قدرة ردع للمقاومة، بل لإسكات الشعب وإخماد الانتفاضة.

2.4.2.2 القوة العسكرية للمقاومة المسلحة 2000-2005

يمكن رصد تطور القدرات العسكرية "الأسلحة المعلنة" لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، بلغة الأرقام والإحصائيات، من خلال وسائل الاعلام العربية والإسرائيلية، وكذلك الاعلام الحربي والبيانات العسكرية لقوى المقاومة المسلحة في قطاع غزة النحو التالي:

القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة 2000-2005

العام	السلاح	المواصفات – القدرة القتالية
2000م	الرشاشات الآلية والأسلحة الخفيفة	استخدم المقاومين البنادق الخفيفة في الاشتباكات الفردية مع جنود الاحتلال والمستوطنين.
2000م	أولى العمليات الاستشهادية في انتفاضة الأقصى	نفذها مقاومون بأجسادهم داخل أراضي 1948م، وكذلك في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنافست الفصائل الفلسطينية في تنفيذ عمليات استشهادية رداً على اغتيال إسرائيل قيادات الفصائل، وانتقاماً لدماء الشهداء والجرحى. استخدم المقاومون عدة طرق منها السيارات، والدرجات النارية. تطور العمل الاستشهادي من خلال تنفيذ النساء عمليات استشهادية كالرجال، **وفاء ادريس** اول فتاة فلسطينية بعد دلال المغربي تقوم بعملية استشهادية بتاريخ 2002/1/27
2001م	اقتحام مواقع عسكرية في قطاع غزة	قبل عام 2005م وإرغام الاحتلال بالانسحاب من قطاع غزة، سجلت المقاومة الفلسطينية العديد من العمليات العسكرية واقتحمت المواقع العسكرية والمستوطنات في قطاع غزة.
2002م	تفجير الدبابات الإسرائيلية	فجرت ألوية الناصر صلاح الدين أول دبابة صهيونية في انتفاضة الأقصى في قطاع غزة بتاريخ 2002/2/14م، وتعتبر الميركافاه الدبابة الأكثر تحصينا مما أسفر عن مقتل طاقمها.
2004م	الهاون	دخل سلاح "الهاون" إلى ميدان العمل الفلسطيني المقاوم عام 2004.
2004م	قاذف "الياسين" RPG فلسطيني	تمكنت كتائب الشهيد عز الدين القسام، من تطوير قذيفة جديدة مضادة للدروع، وقررت إطلاق اسم "الياسين" على القذيفة المبتكرة. وانطلقت القذيفة الأولى من نوع الياسين عام 2004م.
2005م	الأنفاق	بدأ استخدام سلاح الأنفاق عام 2005م

2.4.3 تطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة 2006-2010

لم يوفر الاحتلال الإسرائيلي أي وسيلة من وسائل الردع لقمع انتفاضة الأقصى، ولا سيما بعد عسكرتها، غير أن فصائل المقاومة الفلسطينية استمرت في عملها رغم التكاليف الباهظة التي تكبدتها، فهو المسار الوحيد الذي تمتلكه لمقاومة الاحتلال بعد فشل وتقويض عملية السلام، وقد نجحت المقاومة بقوتها في إرغام الاحتلال الإسرائيلي للانسحاب من قطاع غزة.

عرض أريل شارون خطة انسحاب "آحادي الجانب" لأول مرة في مؤتمر هرتسيليا 2003م، وبدأ بتنفيذ الخطة عام 2005م. ولم يكن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، نهاية لمعاناة الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، بل على العكس من ذلك، فمنذ اللحظة الأولى للانسحاب، بدأت التحذيرات تصدر من الأوساط العسكرية التي تحذر من تزايد المخاطر الأمنية على الحدود خلف "خط الهدنة"، وجاءت تلك التهديدات من مصادر عسكرية وأمنية، فقد أكد مراقبون إسرائيليون أن المستوطنات الواقعة داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، أصبحت مكشوفة أمام الصواريخ محلية الصنع، وأصبحت في مرماها، وأصبحت المستوطنات المحاذية لقطاع غزة في دائرة الخطر من أنفاق المقاومة المفخخة التي ابتكرتها فصائل المقاومة المسلحة في قطاع غزة (المشهراوي، 2013، ص72). كما ساعدت عدة عوامل على تنامي المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، منها العوامل التكنولوجية بعد عودة قوات منظمة التحرير التي شكلت السلطة الوطنية، التي درست العلوم العسكرية في الكليات والمعاهد العسكرية، وكذلك الثورة التكنولوجية في العالم الرقمي والإنترنت التي ساعدت المقاومين بالحصول على كافة المعلومات التي تلزمهم في عملية تصنيع المعدات القتالية بكافة أنواعها، بالإضافة إلى السفر للخارج ونقل المعارف والعلوم العسكرية، كل هذه العوامل ساعدت على تطور وسائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. بالإضافة إلى عامل الإيمان بعدالة القضية ومهمة تحرير الأرض المرهونة بشكل أساسي ورئيس على أبناء فلسطين.

وقد فشلت إسرائيل بالقضاء على الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية المسلحة، فأجبرت على الانسحاب من قطاع غزة. وبذلت إسرائيل جهوداً مكثفة من أجل منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وقصف الأهداف التي لها علاقة بإنتاج الصواريخ محلياً وعربياً، غير أن الهجمات الجوية وإن كانت ناجحة وفعالة، لم تضمن نزع سلاح المقاومة بشكل كامل، وعلى الرغم من محدودية قدرة

الفلسطينيين في ضرب الأهداف الإسرائيلية بالصواريخ، ظل التهديد الصاروخي قائما (المشهراوي، 2013، ص79). وبهذا تكون قد نجحت المقاومة الفلسطينية المسلحة في تحقيق بعض النتائج الإيجابية وارغام العدو على الانسحاب، وضمان عملها واستمراريتها رغم كل الضغوط لوقفها وتحجيمها.

2.4.3.1 القوة العسكرية للمقاومة المسلحة في قطاع غزة 2006-2010

اللافت للنظر أن المقاومة الفلسطينية لم تعمل على ضمان استمراريتها فقط، بل عملت على تطور أدواتها ووسائلها فيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ولا سميا القوة الصاروخية التي أصبحت سلاح المقاومة المسلحة الاستراتيجي.

القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة 2006-2010

العام	السلاح	المواصفات - القدرة القتالية
2006م	خطف جنود	خطفت المقاومة الفلسطينية المسلحة جندي إسرائيلي "جلعاد شاليط" وهي أول علمية خطف في انتفاضة الأقصى، والتي انتهت بصفقة تبادل أسرى باسم "صفقة وفاء الأحرار" عام 2011م.
2006م	صاروخ جراد	تملك الفصائل صواريخ جراد «أرض-أرض»، يأتيها بالتهريب، وهو «كاتيوشا» مُحسّن عن آخر صناعة روسية مثله، ومداه 20 كيلومترًا..
2008م	صاروخ 107	تمكنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة من تهريب صاروخ 107 إلى القطاع والذي يصل مداه 12كم.

2.4.4 القدرات العسكرية وصناعة الصواريخ عند فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

استخدمت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة أسماء متعددة لصناعاتها الحربية، وأغلب الأسماء التي استخدمتها فصائل المقاومة، تتماشى مع تاريخها النضالي، أو تيمناً بقياداتها العسكرية، على الرغم من أن الصناعات العسكرية منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000م وحتى العام 2007م متشابهة إلى حد كبير.

أولاً: حركة حماس

صنعت حركة حماس، عدة صواريخ، والتي عملت على تطويرها لاحقاً، فقد صنعت أولى صواريخها باسم "قسام1" الذي يبلغ قطره 60 ملم، ويحمل رأساً متفجراً يزن 5 كغم، ويبلغ أقصى مدى له 3كم. وصنعت "قسام2" وهو النسخة المطورة من قسام1، وبلغ قطره 150 ملم، ويبلغ مداه قرابه 8 كم، أما الجيل الثالث، فهو قسام3، الذي بلغ قطره 170 ملم، ويحتوى على رأس متفجر يزن 10 كغ، ويبلغ مداه ما بين 10–12 كم. وقد نجح في الوصول إلى جنوب عسقلان في شهر يوليو 2006م، كما يذكر أن هناك قسام4، ويبلغ مداه بين 18–12كم (القاسم، 2015، ص21).

ثانياً: حركة الجهاد الإسلامي

أطلقت حركة الجهاد الإسلامي على صواريخها اسم "قدس. صواريخ القدس شكل مطور محليا لصاروخ "الكاتيوشا" الإيراني الصنع، وفي العام 2002 صنعت سرايا القدس أول صاروخ محلي الصنع لها باسم "قدس 1"، ثم طورته في صاروخ "قدس 2"، وأخيرا صواريخ "قدس 3" التي تعتبر طويلة المدى ويصل مداها حتى 18 كيلومترا، ويحمل رأس الصاروخ كميات كبيرة من مادة (TNT) المتفجرة، ويصل طول صاروخ قدس 3 نحو مترين، ووزنه 70 كيلوغراما. كما صنعت سرايا القدس أنواعا أخرى من الصواريخ، مثل صاروخ قدس متوسط المدى، وصاروخ "الجراد" الذي يصل مداه إلى 16 كيلومترا (الجزيرة، 2007).

ثالثاً: لجان المقاومة الشعبية

صاروخ "ناصر" وهو الاسم الذي استخدمته لجان المقاومة الشعبية لتطلقه على صواريخها، ولديها سته أنواع منه، وهي ناصر1، وناصر2، وناصر3. وطورت ألوية الناصر صلاح الدين صاروخ الناصر 4 الذي يبلغ طوله مترين و30 سم، ويتم إطلاق الصاروخ عبر بطاريات أو أسلاك معينة أو ساعة موقوتة، والتطوير الذي أدخل على الناصر 4 هو أن الصاعق أصبح من داخل جسد الصاروخ وليس من الرأس وهذا يضمن حتمية انفجاره عندما يلامس أي شيء (الجزيرة، 2007).

رابعاً: حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح

أطلقت حركة فتح على صواريخها اسم الأقصى، ومن ثم طورته إلى صاروخ الياسر، الذي يصل مداه إلى 15 كم (القاسم، 2015، ص22). صواريخ الأقصى كانت على نوعين، وهي:

- **أقصى1:** وهو يشبه إلى حد بعيد صاروخ "القسام"، ويحمل رأسه مادة متفجرة تقدر بعدة كيلوغرامات، ويصل مداه إلى نحو 4 كيلومترات، ويطلق الصاروخ من منصة ثابتة وبطاريات خاصة.

- **أقصى2:** أصغر حجما من سابقه لكنه أكثر قوة وقدرة على حمل الرأس المتفجر، وهو يشبه إلى حد ما صواريخ (أرض–أرض)، ويطلق من منصة خاصة ويمكن استخدامه ضد المواقع الأرضية.

خامساً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

صنعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صاروخ صمود، وهو الاسم الذي أطلقته الجبهة على صواريخها، ويصل مدى صاروخ صمود إلى 7كم.

استفادت جميع فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة من التجارب العسكرية السابقة وورش العمل والحلقات العلمية، ولا سيما بعد عدوان الجيش الإسرائيلي الأول على قطاع غزة 2008م–2009م، فقد كان لزاماً على المقاومة الفلسطينية أن تغير استراتيجياتها وتكتيكاتها فيما يتعلق بالتعامل مع الكيان الصهيوني عسكرياً، وهو ما بدا واضحاً في تصريح القيادي في حركة حماس الدكتور محمود

الزهار أثناء مشاركته في مسيرة بمناسبة انتصار المقاومة الفلسطينية في العدوان الصهيوني السابق 14-21 نوفمبر2012م، إذ قال الزهار حينها: "اليوم نغزوهم ولا يغزوننا"، وصدرت بعض التصريحات عن أحمد الجعبري قبل استشهاده ملخصها أن "بإمكان حماس اليوم أن تقتحم مواقع عسكرية قريبة من غزة" (دلول، 2015). لم تتوقف القدرات العسكرية لدى فصائل المقاومة على صناعة الصواريخ، أو تطويرها فقط، بل تنوعت القدرات العسكرية لدى فصائل المقاومة الفلسطينية، ولا سيما بعد إدخال وتهريب الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج، وإن كانت غالبيتها العظمى أسلحة خفية ومتوسطة المدى. وقد بدا واضحاً تطور المقاومة رغم كافة محاولات إسرائيل لإنهاء العمل العسكري والقضاء على المقاومين، إلا أنها كانت في حالة تطور دائم.

2.4.5 تطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة 2011-2014

بعد أكثر من عقد على بدء المقاومة المسلحة في قطاع غزة، يواصل مؤشر تطورها الارتفاع دون أن تؤثر عليه ثلاث مواجهات عنيفة مع إسرائيل، وحصار شديد على كل الأنفاق الحدودية مع مصر، التي كانت مصدر التهريب الرئيس للسلاح (سهم الاخبارية، 2016). وفي هذه المرحلة زادت قدرات المقاومة العسكرية بشكل لافت جراء استخدام أسلحة جديدة ومتطورة.

2.4.5.1 القوة العسكرية للمقاومة المسلحة في قطاع غزة 2011-2014

نستطيع رصد القدرات العسكرية للمقاومة في تلك الفترة من خلال الجدول أدناه، وكذلك تحديد الأماكن والاهداف التي استطاعت المقاومة الوصول لها وضربها في عمق دولة الاحتلال، كما يلي:

القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة 2011-2014

العام	السلاح	المواصفات- القدرة القتالية
2012م	صاروخ M75	تضاعف مدى الصواريخ السابقة، ففي مواجهة العام 2012 فاجأت المقاومة الاحتلال بالصاروخ إم-75 الذي استهدف مدينة القدس. والذي يصل مداه إلى 75 كم.

2012م	كورنيت	صاروخ روسي مضاد للدبابات، تم تصميمه من قبل المصانع الروسية، ليحل محل تشكيلة الصواريخ الروسية القديمة، للتعامل مع دبابات القتال الرئيسة لدول حلف الناتو من فئة أبرامز M1A2 وليوبارد 2، كما يمكن استخدامه ضد الأهداف الجوية البطيئة الطيران كطائرات الهيلكوبتر.
2012م	صاروخ فجر 5	صاروخ «فجر 5» إيراني الصنع، تم تطويره في سوريا، ويبلغ طوله 6 أمتار، ويصل مداه إلى 75 كيلومترًا.. وأطلقت سرايا القدس وكتائب القسام الصواريخ على تل أبيب، للمرة الأولى في نوفمبر 2012م.
2013م	سام 7	كشفت كتائب القسام خلال عرض عسكري لها في غزة سبتمبر 2013م، عن امتلاكها لأسلحة مضادة للطائرات من نوع «سام 7». وأعلنت الكتائب استهدافها لطائرة أباتشي إسرائيلية بـ «سام 7» خلال الغارات الأخيرة.
2014م	صاروخ R160	مداه أكثر من 150 كم، وبرأس حربي يزن 175 كغم
2014م	صاروخ G80	لم تكشف المقاومة عن مداه، غير أنها استخدمته لاستهداف تل أبيب والخضيرة الواقعة على بعد 100 كم عن قطاع غزة.
2014م	براق 70	يقدر الخبراء مداه بأكثر من 70 كم، وبقوة تفجيرية تصل إلى 90 كغم
2014م	الانفاق العسكرية خلف خطوط قوات الاحتلال	عمليات الإنزال خلف الخطوط، ضربات استباقية ورعبٌ لاحق جنود جيش العدو وقادتهم في عدوان 2014

2014م	عمليات بحرية	نفذت كتائب القسام أول عملية كوماندوز بحري، في موقع زكيم العسكري.
2014م	مالوتكا	لأول مرة في غزة اعلنت سرايا القدس استخدام صاروخ المالوتكا الروسي الأصل. هو صاروخ مضاد للدروع من الجيل الأول، مخصص للرمي على الأهداف المدرعة والعربات والتحصينات، يوجه بواسطة سلك أثناء الطيران، يعرف بالصاروخ سايغر أو بال (AT3) حسب التسمية الغربية .
2014م	الهاون 120	اعتمدت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وفي مقدمتها "كتائب القسام" الجناح المسلّح لحركة حماس، وسرايا القدس الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، وألوية الناصر صلاح الدين الجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية على سلاح "قذائف الهاون"، في عمليات قصف المستوطنات والبلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع، أو ما يُعرف بـ "غلاف غزة". ووصف سياسيون وعسكريون إسرائيليون سلاح "الهاون"، بأنّه الأكثر فتكا، وتأثيرا، وأن الفصائل في غزة باتت تعتمد عليه أكثر من استخدمها للصواريخ المحليّة الصنع.
2014م	طائرات استطلاع	استخدمت حركة حماس طائرات استطلال لأول مرة في العدوان الأخير 2014م، والتي تستخدم للتصوير الجوي وأطلقت عليها اسم (أبابيل).

وقد أظهرت إحصائية عبرية نشرت حديثاً أن صواريخ المقاومة المجرّبة من بعد عام 2014، تخطت حاجز المائة، وهي أرقام اعتبرها محللون إسرائيليون على أنها "دليل على تقدم أسرع من الزمن بالنسبة لصواريخ المقاومة، بشكل يضمن دقة أفضل ومدى أطول" (سهم الاخبارية، 2016). إن قوة وقدرة العمل العسكري لدى فصائل المقاومة العسكرية، لا يقاس فقط بقدرته التدميرية، فهي بسيطة مقارنه بالأسلحة والقدرات العسكرية والتكنولوجية للدول، وإنما تأتي خطورة هذه القدرات العسكرية من موقعها الجغرافي "قطاع غزة" أي من داخل فلسطين، وحرية استخدامها فهي تختلف عن المراحل النضالية السابقة من عمر القضية الفلسطينية، فقد كانت تخضع لاعتبارات المكان وهيمنة الدول العربية على قرار فصائل المقاومة في الخارج.

2.5 الخلاصة

تمكنت التنظيمات الفلسطينية من جعل قطاع غزة شعلة المقاومة المسلحة، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها: موقع قطاع غزة الجيوسياسي، والتواصل الجغرافي لمحافظات القطاع، ووجود القيادة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية في القطاع. كافة هذه الاعتبارات أدت إلى تنامى وتطور المقاومة المسلحة في قطاع غزة، على مر تاريخ القضية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى دعم المقاومة المسلحة من قبل الدول الإقليمية والعربية، ومساعدة التنظيمات في امتلاك أسلحة متطورة نسبياً عما كانت تمتلكها قبل انتفاضة الأقصى 2000م. إن دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال كفلها القانون الدولي، للشعوب التي تخضع للاحتلال، من أجل الحق في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال.

ورغم كل المعوقات الكثيرة التي تواجهها المقاومة المسلحة في قطاع غزة على الصعيدين الداخلي والخارجي إلا أنها استطاعت التأثير في قوة الردع الإسرائيلية في كافة الجوانب والمجالات هذا من جانب، ومن جانب آخر استطاعت الاستمرار وتطور أسلحتها رغم العدوان المستمر والدائم لتشكيلاتها في القطاع، والعمل بكل الوسائل والسبل من قبل الاحتلال للقضاء عليها. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في الفصل القادم.

الفصل الثالث
المقاومة الفلسطينية وقوة الردع الإسرائيلية

المبحث الأول: الأمن القومي الإسرائيلي ونظرية الدرع.

المبحث الثاني: استراتيجية الردع الإسرائيلية واستمرارية المقاومة.

المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية وكسر قوة الردع الإسرائيلية.

3.1 مقدمة

واجهت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وسياسة الردع الإسرائيلية العديد من التحديات، أهما: المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، وتصاعد قوتها رغم الاعتداءات المستمرة على قطاع غزة. رغم تحديث نظرية الردع الإسرائيلية باستمرار بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة، خاصة على الصعيدين الأمني والعسكري.

وفي هذا السياق سوف يناقش الفصل قوة المقاومة الفلسطينية المسلحة وقدرتها على كسر قوة الردع الإسرائيلية في أكثر من جانب، والتي تبدأ باستمرار المقاومة في تحقيق أهدافها، ومن ثم كسر نظرية الردع، والوصول إلى شيء من توازن الردع والتعادل الإسرائيلي.

3.2 المبحث الأول: الأمن القومي الإسرائيلي ونظرية الردع

3.2.1 الأمن القومي الإسرائيلي

إن الدلالة العامة للأمن القومي، تعنى مجموعة التدابير والاحتياطات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما. على أن المجال الإقليمي، لا يعني الرقعة الجيوبوليتكية من الأرض فقط، بل يشمل الثروات الاقتصادية والأيديولوجية السياسية الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة، والأهداف الوطنية الممثلة لخطوطها القومية والحضارية (العاجز، 1989، ص21). ويحتل الأمن القومي الإسرائيلي أهمية جوهرية وقصوى بالنسبة لإسرائيل وقادتها، وكان تأمين وجود الدولة والحفاظ على استمرارية بقائها محور التفكير الاستراتيجي الصهيوني ويمثل أحد أهم المتغيرات التي أسهمت في صياغته وتكوينه، فقد اعتبر ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل ومنظرها الأمني أن الأمن يمثل كل شيء لإسرائيل بقوله: "إذا وجد وتوفر الأمن وجد كل شيء، وإذا لم يتوفر الأمن لا يوجد أي شيء"، وقد أشار ليفي أشكول منذ وقت مبكر من تاريخ إسرائيل إلى أن مشكلة إسرائيل الأمنية "يجب أن تحتل مكانة مرموقة ضمن اهتمامنا، إن هذا ليس نتيجة لأي من الاعتبارات الأيديولوجية بل أنه مسألة ضرورة ماسة، إن الأمن هو محط اهتمامنا الأول" (منصور، 2013، ص23). وينطلق مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي من مقولة "أرض إسرائيل" أي شعب بلا أرض، لأرض بلا شعب وإنكار الوجود العربي الفلسطيني وضرورة فرض الوجود الصهيوني، أي أن الأمن الإسرائيلي له مفهوم خاص يختلف في جوهرة عن باقي العالم في مفهومه للأمن القومي وهذا المفهوم نابع من كون إسرائيل كيان غريب زرع في هذه المنطقة لتحقيق أهداف الغرب (الفاعوري، 2011، ص62).

يعرف إيغال ألون الأمن القومي الإسرائيلي بأنه: "محصلة الاتصالات المتبادلة بدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة، التي تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية (منصور، 2013، ص23). وتعني نظرية الأمن القومي الإسرائيلي "المفاهيم" التي تنتجها إسرائيل لضمان أمنها، أو هي مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب التي يتم في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل طبقاً لأسبقيتها وطرق مواجهتها"، مع

الوضع في الاعتبار الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الإسرائيلية في مقابل تحجيم معطيات القوة العربية، وتعتبر عملية تصنيف أسبقيات العمل واتجاهاته من الجوانب الحيوية للمفاهيم الإستراتيجية الإسرائيلية (الفاعوري، 2011، ص62). وتعد حاجة إسرائيل إلى جهاز أمن قوي مسألة وجودية. لذا، يخصص لجهاز الأمن نصيب كبير نسبياً من ميزانية الدولة، قياساً بالمعمول به في أكثر دول العالم. وتولد الحاجة إلى تحديد سلم أولويات وطني نقاشاً متصلاً يتعلق بمقدار الموارد الاقتصادية المخصصة للأمن على حساب أهداف وطنية أخرى (إيفن، 2011، ص123).

يعتبر الأمن خدمة تقدمها الدولة لسكانها الذين يطمحون إلى حياة آمنة واعده، والأمن يعد منتجاً عاماً تقليدياً، يتمتع به المستهلكون، بلا صلة بمشاركتهم في تمويله وإنتاجه، ولا يعتبر استعمال الأمن على نحو عام محصوراً في عدد من الأشخاص، لكنه محصور في مجال جغرافي. والاستثمار في الأمن له تأثير في القدرة على منع الحروب والأعمال العدائية وموجات العنف بواسطة الردع، كما يؤثر في القدرة على تقصير مدة الحروب، ومضاءلة أضرارها، ومع كل ذلك، فالاستعداد الأمني الصحيح لا يؤمن المخاطرة بحياة البشر فقط، بل بالأضرار الاقتصادية الكبيرة أيضاً (إيفن، 2011، ص125). ولإنتاج أمن قومي إسرائيلي قوي تخطط إسرائيل لإنتاج أمن قومي قادر على حمايتها من أي اعتداء، وهذا يكلف دولة الاحتلال أكثر مما ترصد من ميزانيات كبيرة جداً لإنتاج أمن قومي قادر على حمايتها من المقاومة المسلحة. وبحسب ميزانية إسرائيل لعام 2006، فقد كانت لحرب لبنان الثانية أثر كبير في زيادة ميزانية الأمن بـ 26% أكبر مما خطط له في ذلك العام. وفي عام 2008 زادت الميزانية 7.8% من الإنتاج العام. وبحسب ميزانية إسرائيل للأمن القومي لعام 2009–2010، فقد كانت الميزانية المقررة 51.57 مليار شيكل، ونتيجة تدهور الأمن فقد صرف 56.54 مليار شيكل، أي بزيادة 9.6%، وكان سبب الزيادة لأحداث أمنية غير متوقعة (إيفن، 2011، ص129). ومن الأعمال العسكرية التي تزيد من تكلفة الأمن الإسرائيلي في حالة الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والمناطق الفلسطينية، كضرب الصواريخ على إسرائيل، والعمليات في العمق الإسرائيلي "أي داخل حدود عام 48".

3.2.2 الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

يتضمن خوض الحرب القيام بالأعمال الحربية، واستخدام مختلف وسائل الصراع المسلح، ومن أهمها التشكيلات والقطاعات والوحدات العسكرية، ومختلف أصناف القوات المسلحة، وذلك بهدف بلوغ الأهداف والمقاصد السياسية والاستراتيجية والعملياتية، وتتعلق الأساليب التي تستدعي خوض الحرب استخدامها من الأهداف السياسية للدولة وتحديدها من الواجهة الاستراتيجية والعسكرية (الكيلاني، 1969، ص349). يرتبط مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية العسكرية الصهيونية، التي تعتمد القوة في تثبيت كيانها والتي تنبع من مجموعة من المتغيرات وهي (العاجز، 1989، ص22-23):

1. التفوق العسكري للقدرة العسكرية الإسرائيلية بحيث تستطيع أن تواجه جميع الشعوب العربية في آن واحد.
2. القدرة على التحكم في المنطقة، وهي لذلك ترفض أي اجراء يقلل من تلك القدرة، فهي لا تقبل أي تواجد عسكري حقيقي في سيناء وتعتبر اغلاق مضائق تيران بمثابة اعلان حرب عليها من حيث الواقع،
3. تعتبر مبدأ حماية الوضع القائم أساساً لحماية كيانها الذاتي.
4. في محاضرة أعدها اريل شارون حول "أمن إسرائيل في الثمانينيات" في أواخر عام 1981م، قال إن صمامات الأمان الإسرائيلي تتمثل في:

- منع خرق التسويات الأمنية كما حدث في سيناء والجولان.
- منع أي خرق للوضع الراهن في جنوب لبنان.
- منع حدوث أي تغيير في المركز الجغرافي العسكري لمناطق المواجهة بشكل قد يتسبب في حدوث خطر غير محتمل.
- منع دول المواجهة من الحصول على سلاح النووي.
- استمرار العمل ضد التهديد الإرهابي.

3.2.2.1 مفهوم الاستراتيجية

من المفهوم التقليدي للاستراتيجية العسكرية، وجدنا أن الاستراتيجية هي: استخدام القوة العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة. ولقد عبر المفكر العسكري البريطاني ليدل هارت عن هذا التعريف بقوله: "الاستراتيجية هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" (الكيلاني، 1969، ص 352). وارتبط مفهوم تطور الاستراتيجية العسكرية بشكل مباشر نحو تطور مفهوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، فالنظرية العسكرية مشتقة من نظرية الأمن القومي، ويستوجب هذا التطور بناء وتسليح الجيش بالشكل الذي يجعله قادراً على الرد على التهديدات الخارجية (العاجز، 1989، ص40). وإذا كان هدف استعمال القوة العسكرية هو إحراز أهداف سياسية. لذا يمكن اعتبار الأهداف السياسية بعيدة المدى في سياق دولة الاحتلال الخاصة هي أهداف ثابتة في جوهرها، تتمثل في الحفاظ على الوجود القومي في الدولة وتحصينه. بعد تعرفنا على مفهوم الاستراتيجية العسكرية في الحرب، نسأل سؤالاً مباشراً: **متي تحارب إسرائيل وفقاً لمنظري الحرب الإسرائيليين؟**

تخرج إسرائيل للحرب في واحد من السيناريوهات الثلاثة الآتية (سيبوني، 2011، ص81):

1. وقف عمل عنيف للعدو: الذي يتسلح من الشمال والجنوب بسلاح مائل المسار، وهو سلاح موجه يستخدم ضد أهداف مدنية وعسكرية في إسرائيل، فكلما احترس العدو من استعمال هذا السلاح، لم يمس نسيج الحياة المدنية في إسرائيل، فإن غاية استعمال القوة يكون في الحفاظ على الردع، والمس قدر المستطاع بإجراءات بناء العدو لقوته. لكن، مع تحقق هذا التهديد، يجب على إسرائيل العمل سريعاً كي تنشئ ردعاً جديداً، وبهذا السيناريو ترد على التهديد المتحقق بالفعل.

2. تثبيط تهديد محدد ومحسوس: حيث توجد أوضاع ينشأ فيها تهديد، ترى إسرائيل في وجوده احتمال استعماله خطراً كبيراً. لهذا، يبقى استعمال القوة كآخر بديل في مسار إدارة الأخطار، وبعد استعمال أدوات تثبيط ليست في مجال القوة: اقتصادية وسياسية. وفي حالة كهذه،

تستعمل القوة لإحداث ضربة استباقية هدفها الأعلى تثبيط طاقة التهديد الكامنة. وفي هذا السيناريو، تبادر إسرائيل إلى استعمال قوتها على احتمال تهديد العدو.

3. رد استراتيجي على عملية للعدو: يوجد أحيانا وضع يتحقق فيه احتمال تهديد، وليست من عملية لوقفة ذات صلة. مثلاً، عندما تتعرض إسرائيل لهجوم لمرة واحدة بصواريخ بعيدة المدى، أو تواجه عملية مسلحة كبيرة، على إسرائيل آنذاك أن تستعمل قوة هدفها ضرب منجزات استراتيجية موجهة إلى أهداف مختارة عند العدو.

إذن تنامي قوة عسكرية تسعى لتحرير فلسطين وإن كانت بسيطة، يعتبرها المنظرون للحرب في إسرائيل تهديداً مهما كانت بساطة تلك القوة ويلزم محاربتها والقضاء عليها، فهي لم تخضع لاستراتيجية الردع الإسرائيلية، وعليها يجب أن ترد بقوة. وهذه في أبسط الحالات.

أما إذا كانت تلك القوة تسعى لضرب القوات الإسرائيلية المحتلة، فهنا يقوم منظرو الحرب في إسرائيل بالتنظير لضرب تلك القوة عسكرياً، حتى وإن كانت عمليات محدودة ضد هذه القوة وإن كانت معنوية كالعمليات في القدس التي ينظر لها استراتيجياً وفقاً لنظرية الردع الإسرائيلية بزيادة الإجراءات ضد مواطني القدس كالطرد والهدم وسحب الهوية المقدسية وغيرها من الإجراءات. أي أن الرد قد يكون عسكرياً أو إجرائياً وفقاً لطبيعة هذه القوة التي تهدد إسرائيل وفق تعبير منظري الحرب فيها.

3.2.2.2 الاستراتيجية السياسية- العسكرية الإسرائيلية

كل شيء في إسرائيل مسخر لغرض الحرب وموجه لخلق أمة محاربة، القوانين والأحزاب والنوادي والمدارس والمطبوعات والصحافة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والأدب والفكر، كل شيء بلا استثناء مسخر لتحويل يهود إسرائيل إلى جيش مقاتل، وقد رأينا كيف أن كل يهودي مجند رجل كان أم امرأة، والعقلية العسكرية الإسرائيلية التي تسيطر على إسرائيل تشبه شبها عميقاً واضحاً العقلية العسكرية في ألمانيا النازية سابقاً قبل الحرب العالمية الثانية واثنائها (الكيلاني، 1969، ص361).

انطلاقاً من الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، أنشأت إسرائيل لنفسها مذهباً عسكرياً خاصاً بها، مستنداً في ذلك إلى موقعها وجغرافيتها العسكرية، وتاريخ وجودها وإمكانياتها، وطاقاتها البشرية والاقتصادية، ويتميز المذهب العسكري الإسرائيلي عن معظم المذاهب العسكرية الأخرى بتبنيه لتعاليم الدين اليهودي (الكيلاني، 1969، ص372). إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية هي أساس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، والتي تسيطر سيطرة كاملة على كافة أنشطة العسكريين الإسرائيليين، وهذه العقيدة بمفهومها العام في دولة مثل إسرائيل تعتبر أساس المنبع لشتى استراتيجيات هده الدولة، بما فيها السياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية. لم توضع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية اعتباطاً، وإنما جاءت نتيجة حسابات ودراسات كاملة وساعد في رسمها غياب استراتيجية عربية شاملة، وما خلف الغياب من ثغرات نفذت منها الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية النابعة من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي (العاجز، 1989، ص35). إن مسميات الاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة حملت مسميات توراتية، وهذا ما سوف نقوم بتوضيحه في مباحث لاحقة عند تحليلنا للاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة.

3.2.2.3 مفاهيم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

قامت إسرائيل نتيجة للغزو والاستيطان الاستعماري، لذا فإن إرادة البقاء للقوة هي تسيطر على جميع معطيات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وأغراضها وأسسها ومفاهيمها، وتتولد عن إرادة البقاء بالقوة ثلاثة مفاهيم أساسية توجه الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، يذكرها هيثم الكيلاني على النحو الآتي (الكيلاني، 1969، ص420-443):

1. الأمن: إن مشكلة إسرائيل الأولى هي مشكلة أن تكون أو لا تكون، أن تبقى أو تزول، ومن هنا غدت مشكلة الأمن في إسرائيل محور حياتها وقطب تفكيرها كله، وقد ظلت مشكلة الأمن تحتل المقام الأول في الجهد الصهيوني الاستعماري.
2. العنف: كتب السياسي الإيطالي نقولا ميكافيلي في كتابه الأمير يقول: "لا يمكن أن توجد قوانين صالحة إلا حيثما توجد أسلحة قوية، وحيثما توجد أسلحة قوية توجد قوانين صالحة"، إن إسرائيل نموذج واقعي لهذه المعادلة الشرطية التي صاغها ميكافيلي وبالرغم من أن تلك

المعادلة كانت وليدة القرون الوسطى فإنها غدت حية واقعية متمثلة بدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة في القرن العشرين. وقامت إسرائيل بامتلاك أسلحة قوية، واستخدمته في الغزو والعدوان مع الدول العربية.

3. حتميه الحرب: اعتبر الفقيه العسكري الألماني كلوز ويتز "الحرب امتداداً للسياسة أي أن السياسة هي الأصل وأن الحرب هي الفرع"، الهدف السياسي يشكل الغاية، والحرب تشكل الوسيلة لتحقيق الأهداف. وسارت على نظرية كلوز كافة الحروب القديمة والحديثة، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي جاءت بشكل آخر من أشكال العلاقة بين السياسة والحرب مختلفة عن نظرية كلوز ويتز، فقد جعل الاحتلال الحرب هي الأصل والسياسة هي الفرع. وذلك منذ أن وجدت الصهيونية كعقيدة وتطورت كاستراتيجية وتكتيك، ولا تزال تجعل من الحرب وسيلة للغزو والتوسع والاستعمار في المجلات الجغرافية والاقتصادية.

3.2.2.4 أسس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

لكل دولة استراتيجية عسكرية خاصة بها، ولكل استراتيجية عسكرية أسس تقوم عليها وتعتمدها في التخطيط والتنفيذ، وللاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية أسس خاصة بها اعتبرها المذهب العسكري الإسرائيلي ركائز لتلك الاستراتيجية ودعامات لها، وقد اشتقها مخططو المذهب العسكري وواضعوه من الواقع الراهن لإسرائيل، وركائز الاستراتيجية العسكرية هي:

أولاً: الحرب الوقائية

ظهرت نظرية الحرب الوقائية بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية منفردة في السلاح الذري، وتقوم نظرية الحرب الوقائية على الفرضية التالية "عندما يملك أحد الخصمين قوة أو سلاحاً لا يملكه الخصم الآخر فإنه يلجأ إلى استباق المعركة للقضاء على قوة خصمه" (الكيلاني، 1969، ص446). وقد فلسف هذا المفهوم الأمني إيغال ألون في منتصف الستينات فيعرف الحرب الاستباقية بأنها "مبادرة عملياتية إسرائيلية تتخذ ضد الحشودات العدائية وتستهدف احتلال موقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو قبل أن يبدأ بهجومه المفترض". وتلجأ إسرائيل إلى مبادرة شن الحرب حتى لا تخاطر بدخول الحرب الأخيرة على أرضها (منصور، 2013، ص48).

ثانياً: الردع

يعتبر "الردع" مصطلح جديد دخل قاموس السياسة والعسكرية حديثاً، ومعناه: أن يقوم طرف ما بردع الطرف الآخر عن شن حرب ينوي القيام بها، وقوامه امتلاك ترسانة ضخمة من الأسلحة وعدد كبير من الوحدات والوسائل (الكيلاني، 1969، ص449). واستراتيجية الردع الإسرائيلي في جوهرها وحقيقتها وكافة ما يشتق عنها من نظريات واستراتيجيات في الحرب المحدودة، والحرب المتدرجة ليست سوى شكل من أشكال استراتيجية العدوان، غايتها بسط نفوذ طرف على طرف ووسيلتها في ذلك ممارسة الضغوط والتآمر والعدوان المتدرج، ومن مراميها قهر الإرادة الوطنية وشل عزيمتها عن المقاومة (الكيلاني، 1969، ص450). واعتمدت إسرائيل منذ نشأتها عام 1948م إلى صياغة وبلورة مفاهيم أمنية واستراتيجية لتشكل المرتكزات الأساسية في صناعة أمنها وعقيدتها الاستراتيجية، وكان الردع أحد أبرز المفاهيم التي عملت النخب ومراكز الأبحاث الإسرائيلية على بنائها وتطويرها لتتعاطى بشكل استراتيجي مع الفلسطينيين والمحيط العربي (منصور، 2013، ص52).

استخدمت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في الماضي نظرية الردع واستراتيجيتها، في علاقاتها العدوانية مع الدول العربية، وسعت إلى إدخال مفهوم القوة الرادعة الإسرائيلية في أذهان الدول العربية، وغرسها في نفوس العرب في مختلف وسائل الإعلام وشتى العمليات الانتقامية المحلية على الحدود وجعلوها مرادفاً لمعنى جيش الدفاع الإسرائيلي بقصد إضفاء صفة الرعب والإرهاب والتهديد المستمر التي تشكلها القوة الإسرائيلية المسلحة على الدول العربية واقناعها بجدية التهديد الجاثم بقربها وحملها على تصديق حدوثه وإمكانية وقوعه وحتمية استخدامه ضدها (الكيلاني، 1969، ص450). ففي السابق استخدمت إسرائيل استراتيجية الردع ضد المقاومة الفلسطينية في الخارج، فقصفت كافة مواقع التنظيمات الفلسطينية المتواجدة في سبعينيات القرن الماضي في الأردن ولبنان. وكانت استراتيجية الردع الإسرائيلية تعمل من أجل منع استمرار المقاومة الفلسطينية.

ثالثاً: التفوق

تواجه إسرائيل خصومها وهي أقل منهم عدداً، لذا اعتمدت على عدة نواحٍ لتضمن التفوق على العرب وهي: التفوق السلاحي وخاصة سلاح الطيران، التفوق التكنولوجي فهي تعتمد على التقدم

العلمي والتكتيكي، بالإضافة إلى حشد كافة طاقات المجتمع للخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري (الكيلاني، 1969، ص476). الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية ودعم الدول الكبرى لها فهي تمتلك سلاحاً نووياً وغواصات، وأقوى سلاح طيران في المنطقة العربية، وكذلك سلاح مدرعات.

رابعاً: نقل المعركة إلى أرض العدو

تقوم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على أساس عدم التنازل عن أي شبر من الأراضي التي احتلتها في مراحل مختلفة وعلى أساس نقل المعركة إلى أرض العدو (الكيلاني، 1969، ص478). وكذلك البنية الجغرافية لإسرائيل تسمح بسرعة وصول القوات المهاجمة إلى مراكزها الحيوية وشطرها إلى نصفين، لذلك لجأت الاستراتيجية الإسرائيلية إلى بلورة مفهوم نقل الحرب إلى أرض العدو، وكانت دلالة هذا المفهوم اتباع نهج هجومي خلال المواجهة العسكرية مع الدول العربية، أما الدفاع فكان ينظر إليه على أنه مرحلة ضرورية قبل إتمام تعبئة الاحتياط (منصور، 2013، ص43).

خامساً: استثمار الموقف الدولي

تنطلق إسرائيل في تخطيط استراتيجياتها العسكرية من أساس استثمار الظروف الدولية، وتدرك إسرائيل حقائق الموقف الدولي والتوازن العالمي وخاصة فيما يتعلق بضرورة تحديد الهدف بدقة ووضوح، إذ تدرك إسرائيل حماية ودعم الدول الاستعمارية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لها في الهيئات الدولية (الكيلاني، 1969، ص482).

سادساً: الأمر الواقع

إن التفكير الإسرائيلي القائم على مبادئ الهجوم والحرب، يعتمد كأساس من أسس الاستراتيجية العسكرية–على أن الأمر الواقع له من الفوائد والنتائج المضمونة ما يستدعي اللجوء إليه في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، إذ أن الكسب المؤقت يمكن تحويله–بالصمود ومرور الزمن إلى كسب دائم (الكيلاني، 1969، ص480).

3.3 المبحث الثاني: استراتيجية الردع الإسرائيلية واستمرارية المقاومة

إن "الحسم" و"الردع" يشكلان حجري الزاوية في نظرية الأمن الإسرائيلية، ولكن بما أن "الحسم" في حروبها مع العرب، وخاصة تجاه الأراضي الفلسطينية. وأثارت استراتيجيات إسرائيل العسكرية جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية، والعربية والعالمية، ويأتي هنا السؤال بشأن قوة الردع الإسرائيلية، وفيما إذا كان قد طرأ تغيير عليها؟

هذا ما سوف تناقشه الدراسة بعد عرض استراتيجيات الردع الإسرائيلية، ومدى تأثيرها، وكيف أثرت وتأثرت بها المقاومة الفلسطينية المسلحة.

3.3.1 استراتيجية الردع الإسرائيلية

3.3.1.1 العقيدة الأمنية لإسرائيل

تعود نشأة هذه العقيدة إلى أوائل خمسينيات القرن العشرين، وكان أول من وضع أسسها أول حكومة اسرائيلية ووزير الدفاع فيها دافيد بن غوريون وقامت على المرتكزات التالية (عوني، 2013، ص2-3):

- **تعزيز قوة الردع**، من خلال بناء قدرات عسكرية تردع أعداء إسرائيل عن المبادرة إلى شن حرب ضدها.
- **الإنذار الاستراتيجي**، بحيث تمتلك إسرائيل قدرة استخباراتية تعطي إنذاراً مبكراً عن نية العدو الاقدام على شن حرب.
- **الحسم**، عندما يفشل الردع وتندلع الحرب، يجب أن تكون إسرائيل قادرة على نقل الحرب إلى أرض الخصم باكراً، والسعي لحسم المعركة بأسرع ما يمكن.

ولم تتوقف العقيدة الأمنية لإسرائيل على هذه المرتكزات فحسب، بل تطورت مع تطور الزمن وكذلك القدرات العسكرية، ويمكن رصد المرتكزات الجديدة على النحو التالي (موسى وآخرون، 2016، ص164):

- **عقيدة الضاحية**، نسبة إلى ما حدث في الضاحية الجنوبية في بيروت 2006م، وهو ما سيحدث في أي مكان يتم منه إطلاق النار على إسرائيل، حيث سيستخدم ضدها قوة غير متكافئة تؤدي بضرر ودمار بالغين.

- **كي الوعي**: ابتدعها موشية يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، إبان انتفاضة الاقصى، يقوم على توجيه ضربات ساحقة للمقاومة الفلسطينية المسلحة وإلى السكان المدنيين على حد سواء، لجعلهما يدركان أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، وأن المقاومة عبث وعواقبها وخيمة عليها.

- **جز العشب**، مفهومه يعني تكرار الحرب كلما بدا أن العشب راح ينمو بمعنى زيادة قدرات المقاومة القتالية وبخاصة ترسانتها الصاروخية.

- **نهج هنيبعل**، مفاده أنه في حال خطف جندي إسرائيلي يجب أن يبادر القائد المحلي إلى العمل فوراً لإحباط عملية الخطف، ولو أدى الأمر إلى إصابة الجندي المخطوف ومقتله.

3.3.1.2 استراتيجية الردع الإسرائيلية

بعد الاعتداءات الثلاثة على قطاع غزة، جري الحديث عن استراتيجية ردع جديدة في الجيش الإسرائيلي، وتحمل الاستراتيجية الجديدة تضارباً في المصطلحات والأهداف، هذا ما أوضحه الكاتب الإسرائيلي "أفنير غلوب" حيث قال: "إن الردع هو أحد المبادئ الأربعة الرئيسة من النظرية الأمنية القومية الإسرائيلية، الردع معناه استخدام التهديدات لإقناع الخصم بالامتناع عن القيام بعملية ما، الردع ليس فرض سياسة ما، الردع معد لمنع خطوات لم تخط بعد. أما الإجبار بموازاة ذلك معد لإقناع الخصم بالتخلي عن عمل يقوم به أو القيام بعمل يرفض أن يقوم به. في "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" يوجد ارتباك ما بين المصطلحات؛ ذلك أن مصطلح "الردع المركز" اشتمل أيضًا على محاولة "إجبار العدو على العمل" (مركز أطلس للدراسات، 2016، ص2). وثيقة الاستراتيجية هي تطور مهم في التحولات التي تحملها الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، من ردع دون الجهود، إلى الإجبار عن التخلي عن أي عمل يقوم به. وقبل تحليل تلك التحولات على أرض الواقع لابد من عرض أهداف إسرائيل الاستراتيجية العامة.

3.3.1.3 أنماط الردع الإسرائيلي (الفاعوري، 2011، ص87-88):

1. التدخل المباشر: وهو التدخل العسكري المباشر ضد الجماعات المسلحة، سواء في عملية واسعة أو محدودة، أو استهداف أشخاص "اغتيال"، وهي الدعامة الأولى وجوهر الردع الإسرائيلي.

2. الردع في المواجهة ضد الدولة المضيفة: وهي الدعامة الثانية للردع، مثل حالة لبنان وحزب الله والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، ولنجاحة يجب الحصول على تأييد من المجتمع الدولي.

3. الردع الموجه للسكان: وهدفة عزل الجماعات المسلحة عن السكان المحليين، أو بمعنى آخر القضاء المعنوي والاجتماعي على البيئة الحاضنة للمقاومة المسلحة لمنعهم من تقديم الدعم لها.

4. الردع من خلال الدولة الراعية: من خلال الدولة الراعية للمقاومة المسلحة كحالة إيران والسودان وسوريا، والتركيز على تهديد المصالح المباشرة والقيادات ودوائر صنع القرار وعلاقاتها الخارجية ومنع قيام المقاومة المسلحة من أن تكون وكيلاً للدول الراعية.

5. الردع غير المباشر: تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه "الخطة الكبرى"، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه "مشاكل الأمن الجاري"، وترسم الخطة الكبرى استراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة، أما استراتيجية معالجة "مشاكل الأمن الجاري"، والتي تجري حالياً خاصة على الساحة الفلسطينية، فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضٍ عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الأنية.

3.3.2 أهداف إسرائيل الاستراتيجية العامة في قطاع غزة

وضعت إسرائيل تفكيك سلاح المقاومة في غزة هدفاً رئيساً لها، حيث جاء ذلك بصورة واضحة على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي قال: "يجب تفكيك سلاح غزة، وإفراغها من الصواريخ". وكذلك هدفت إلى القضاء على أنفاق المقاومة الفلسطينية بتدميرها (الريماوي، 2015، ص212-213). وكذلك هدفت إسرائيل إلى تأكيد التزام الجيش والحكومة بأمن الدولة العبرية، التي ترى في الحرب الدورية النهج الوحيد لتحجيم إمكانات المقاومة الفلسطينية التسليحية، وإعادة الهدوء وترميم هيبة الردع، والضربة العسكرية للمقاومة، للخروج بمظهر المنتصر (أبو وطفة، 2015، ص83). إن هذه الأهداف لم تتحقق ونظرية الردع لم تبق كما هي، فالاعتداءات الثلاثة رغم الخسائر الفلسطينية في كافة المجالات إلا أنها استمرت وازدادت قوة.

3.3.3 استمرارية المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

إن استراتيجية الردع الإسرائيلية وكافة مخططاتها يمكن أن نثبت فشلها، بعدم قدرتها على ردع المقاومة المسلحة أو منعها من الاستمرارية والتطور. وهذا ما حصل فعلاً فقد تطورت المقاومة الفلسطينية وازدادت صلابة رغم قوة الرد العسكري الإسرائيلي تجاه قطاع غزة.

لقد تطور أداء المقاومة الفلسطينية المسلحة في التفكير والأداء خلال الاعتداءات الثلاثة على غزة 2014/2012/2008م، فالمتتبع يجد أن هناك تطوراً ملحوظاً لأداء المقاومة المسلحة على الأرض شمل هذا التطور تطبيق مبادئ الحرب من تحقيق المفاجأة والمباغتة، ومبدأ حشد القوة، والاقتصاد فيها، وكذلك مبدأ التأمين ، هذه المبادئ التي سطرها كبار القادة العسكريين في القديم والحديث، وكما ظهر تطور المقاومة في تطبيقها مبدأ البساطة ومبدأ التامين، وكما شمل التطور التأثير في نظرية الأمن الصهيونية، حتى وصلت المقاومة الى زعزعة النظريات الأمنية مثل: الردع الاستراتيجي، والحرب الاستباقية، واستطاعت نقل المعركة إلى أرض العدو، كما استطاعت المقاومة في عدوان 2014م جر العدو إلى حرب طويلة الأمد تستنزف قدراته وتؤثر على جبهته الداخلية، فاستطاعت تحويل دولة الكيان الى بقعة طاردة لليهود بعد أن كانت جاذبة لهم (وشاح والقدرة، 2016،

ص207). ويمكن رصد استمرارية المقاومة وزيادة قدراتها القتالية على المجابهة مع قوات الاحتلال من خلال المراحل التي مرت بها منذ العام 2000 حتى العام 2015 على النحو التالي:

أولاً: تحقيق الأهداف

إذا فشل القوي في تحقيق أهدافه فإنه مهزوم حتماً، وإذا تمكن الضعيف من المحافظة على ذاته فإنه منتصر؛ مهما تبدلت به الظروف، وقد استطاعت المقاومة الفلسطينية منع العدو من تحقيق أهدافه التي يضعها لحملاته العسكرية ما بين عامي 2008–2014م، ولم يكن لدى الصهاينة أهدافُ كاملة معلنة بشكل صريح؛ بسبب تباين التصريحات بين قادة الكيان ، ولكن برزت أهداف منها ما هو معلن ، ومنها ما لم يعلنه العدو ، وقد ظهر أبرزها في تصريح آفي ديختر وزير الأمن الداخلي بتاريخ 4 يناير 2009م، فقد قال: "إن هدف العملية العسكرية في غزة وقف صواريخ المقاومة قطعياً، ووقف تهريب الأسلحة، ومن ثم عقد تهدئة تختلف كلياً عن التهدئة السابقة" (وشاح والقدرة، 2016، ص209).

ثانياً: القدرة والأداء

في عدوان 2014 قامت كتائب القسام بتنفيذ عملية إنزال بحري خلف خطوط العدو على موقع (زيكيم) العسكري، وقامت المقاومة الفلسطينية المسلحة بقصف عمق الكيان الصهيوني بعدما استهدف القسام مدينة حيفا المحتلة بصواريخ r160، وقد ترتب على ذلك خلل لدى العدو في الانتشار، والتركيب، والاستعداد ، فلم يستطع العدو تغطية كامل المناطق المهدد بها ، فقام بتعزيز القوات الساحلية على حساب مناطق أخرى ، وبذلك قام قانصو الدبابات باستهداف آلياته بالسلاح الموجه، بعدما فقدت تكتيكاتها الصحيحة، ومن مفاجآت كتائب القسام في الحرب أيضاً ما أعلنته عندما حذرت شركات الطيران العالمية من أنها ستقوم بضرب المدن الصهيونية، ومطار بن غوريون الدولي في وقت محدد ومعلوم (وشاح والقدرة، 2016، ص212).

إن أداء المقاومة الفلسطينية في العدوان الإسرائيلي عام 2014م يشير إلى تطور إيجابي متواصل في قوة النيران الصاروخية، وفي دقة توجيهها نحو أهدافها داخل فلسطين المحتلة، وفي بعد مداها الذي يصل إلى تل أبيب وما بعدها، وأصبحنا نقف أمام مقاومة محترفة تطور نفسها وتراكم الخبرة

وتضاعف عناصر القوة لديها وتستفيد من نقاط ضعف العدو خاصة في جبهته الداخلية وحساسيته من الخسائر البشرية وقصر نفسه في حروب الاستنزاف الممتدة (عدوان، 2014). واستخدمت المقاومة الفلسطينية خلال عدوان 2014، صواريخ أكثر تطوراً وذلك ما ظهر أثناء سير العمليات من خلال التدرج في عمليات الاطلاق والتي كان لها الدور الكبير في تغيير الموازين لصالح المقاومة، فقد أعلنت المقاومة الفلسطينية المسلحة عن استخدامها صواريخ جديدة كصاروخ أس 55 (سجيل)، وأيضاً صاروخ جي 80، أو J80، كما استخدمت صاروخاً من طراز " آر 160" R160، كما استخدمت صاروخاً من نوع براق 70، وبراق 100، وصواريخ أخرى من نوع (مالوتكا)[1] (جودة، 2016، 343).

ثالثاً: استراتيجيات الحرب

استطاعت المقاومة الفلسطينية في الساعات الأولى من عدوان2014م، من استيعاب الصدمة الأولى وانتزاع زمام المبادرة الاستراتيجية باستهدافها مراكز الثقل الاستراتيجي في تل أبيب والقدس وبئر السبع في اليوم الثاني للحرب، فكانت هذه هي المفاجأة الاستراتيجية الأولى، تبعتها مفاجآت ميدانية بدأت بعمليات التسلل عبر البحر والساحل ووصولها إلى قاعدة عسكرية برية بحرية في العمق الإسرائيلي، ثم القصف المؤثر لتل أبيب، وتحليق الطائرات المسيرة، والنجاح في مواجهة صواريخ القبة الحديدية وإفشالها في كثير من الحالات، ثم توالت المفاجآت الميدانية بالقدرة على تنفيذ عمليات ناجحة خلف خطوط العدو (فريق الأزمات العربي، 2015، ص123).

3.3.3.1 خسائر الاحتلال في الاعتداءات الثلاثة على قطاع غزة

أولاً: عدوان 2008م

كان الاقتصاد من أبرز خسائر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، هذا ما قالته صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية، وأبرز الخاسرين حسب الصحيفة قطاع السياحة. الصحيفة كشفت أن تكلفة كل يوم قتال بالنسبة لجيش الاحتلال تبلغ حوالي 35 مليون شيكل (نحو 10 ملايين دولار)؛ وتتبع

[1] راجع تطور وسائل المقاومة المسلحة في الفصل السابق.

التكاليف الأساسية لجيش الاحتلال من الغارات التي يشنها سلاح الجو على قطاع غزة، والأسلحة المتطورة التي يستخدمها (العربي 21، 2014).

ثانياً: عدوان 2012م

نتيجة قصف المقاومة الفلسطينية المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، فر بالمتوسط أكثر من 70–90% (44 ألف نسمة عدد سكان المنطقة المسماة غلاف غزة وتضم 49 مستوطنة)، فيما هجر من 10–30% من سكان المنطقة الأبعد قليلا من غلاف غزة. وتوزع سكان المناطق المذكورة إلى مناطق أكثر أمنا في الشمال والوسط، وتم إسكانهم في إطار قانون فندق الضيافة. وتعد هذه النسبة 5% من عدد من هاجروا من بيوتهم من الفلسطينيين. وبعد انتهاء الحرب عاد معظم الإسرائيليين إلى بيوتهم، فيما لم يعد أكثر من 150 ألف فلسطيني إلى منازلهم. وتعرض الاقتصاد الإسرائيلي لخسائر اقتصادية مباشرة (توقف جزئي للعمل والسياحة والصناعة، وغيرها من المرافق الإنتاجية) تصل إلى أربعة مليارات شيكل أي ما يعادل 1.1 مليار دولار. الأمر الذي يعني أن إسرائيل خسرت ما يقارب 9 مليارات شيكل ثمن قذائف وصواريخ وطلعات جوية ومحروقات وغير ذلك من المصاريف (الهندي، 2014).

ثالثاً: عدوان 2014م

تقدر خسائر العدو في المعركة حوالي 9 مليارات شيكل في كافة القطاعات، والمنشآت التي تعطلت خلال (51) يوم من الحرب موزعة على النحو الآتي (أبو وطفة، 2015، ص109–110):

1. مثلت كلفة الحرب على غزة حسب تقديرات الجيش بين (5،4) مليارات شيكل، وزاد من عبء كلفة الحرب، تجنيد الاحتياط، حجم الذخائر المستنفذة ولا يحتمل ان تصرف الميزانية الموزعة على الخطة أن تصرف ثلث ميزانية الجيش لعام كامل 2014م، 26.15 مليار شيكل على حملة عسكرية ضد المقاومة.
2. تم تجنيد نحو 80 ألف جندي احتياط عشية محاولة الدخول البري في قطاع غزة.

3. هاجم سلاح الجو الإسرائيلي نحو (5226 هدفاً) على مدار 50 يوماً من القتال واستهلك 50 مليون لتر وقود للطائرات المقاتلة، وهو أكثر من ضعف ما استخدم في اعتداء عام 2012م.
4. تسلمت القوات البرية خلال العمليات القتالية 39 ألف قذيفة دبابة، 34 ألف قذيفة مدفعية، 4.8 مليون رصاصة.
5. تم استخدام القوات البرية 60% من مجموع الذخائر المستخدمة والبالغة 5 آلاف طن.
6. تم استخدام 3214 وسيلة قتالية خاصة بما في ذلك أجهزة الرؤية الليلية.
7. استهلكت العربات المدرعة والدبابات الإسرائيلية وغيرها نحو 11 مليون لتر سولار، أي ضعف ما استهلكته في اعتداء 2012م.
8. قتل نحو 72 اسرائيلياً حسب ادعاء الجيش الإسرائيلي، منهم 66 جندياً، أي 92% سقطوا أثناء المعارك مع المقاومة الفلسطينية.

3.3.3.2 النتائج التي حققتها المقاومة الفلسطينية

حققت المقاومة الفلسطينية العديد من النتائج في العدوان الأخير عام 2014م، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أولاً: النتائج العسكرية (أبو وطفة، 2015، ص109-110):

1. قصف المواقع العسكرية، والمدنية بصواريخ قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وبعيدة المدى، بزخم متوازن حتى نهاية الاعتداء.
2. تنفيذ هجمات إيذائية قصد الاختراق والاستنزاف، قصف الحشود العسكرية المتوغلة والمحيطة في قطاع غزة بقذائف الهاون والصواريخ قصيرة المدى.
3. تحقيق توازن الردع من خلال الهجمات التكتيكية التي شنتها المقاومة وأسفرت عن عشرات القتلى من جنود الاحتلال.

4. أربكت وأبطلت استراتيجية الأنفاق قدرة سلاح الدروع الميكانيكي، على التصدي لهجمات المقاومة حيث تجاوزت المقاومة منظومة (الميركافا) بالمفاجأة.

5. حققت المقاومة تفوقاً نوعياً في الروح القتالية، رغم الفارق في التسليح والتدريب القتالي.

6. التأثير المعنوي ومخاطبة الوعي للمواطن الإسرائيلي من خلال الاختراق التقني للقنوات الإسرائيلية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبث الخوف وضعف المعنويات في نفوس الأعداء للحط من معنوياتهم وإفشال مخططاتهم.

ثانياً: النتائج الاقتصادية

استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الإسرائيلي، مما دفع بعض الكتاب والمحللين إلى الاكتفاء بأن إسرائيل، قد خسرت الحرب. الكاتب الإسرائيلي عمونئيل جارتل قال: "قبل أن تنتهي الحرب نستطيع القول إن حماس قد انتصرت بالحرب وكل مواطني إسرائيل يعلمون ذلك"، أضرار اقتصادية كبيرة جداً أصابت إسرائيل، منها (الريماوي، 2015، ص217):

1. توقف الرحلات الجوية باتجاه إسرائيل.
2. أوردت صحيفة يدعوت أحرنوت إحصائية لخسائر إسرائيل الاقتصادية التي بلغت 18 مليار شيكل، إضافة إلى 14 مليار شيكل طلبها الجيش للتعويض عن خسائره في الحرب.

ثالثاً: النتائج الاجتماعية:

لأول مرة في تاريخ إسرائيل يصيب المجتمع الإسرائيلي ما يعرف بالهجرة الداخلية بهذا الحجم جراء الحرب بالرغم من حرص إسرائيل على التعتيم على هذه الظاهرة، المعطيات الإسرائيلية تحدثت عما يأتي: تم فراغ كبير في الجنوب من سكانه، مما تسبب في فوضى غير مسبوقة أثناء خروج المستوطنين بفعل إطلاق الصواريخ، حيث سادت في الأيام الأولى من الحرب الفوضى المرورية عند المخارج إلى مناطق الوسط، والشمال. الهروب من الجنوب كان واضحاً أيضاً عند انتهاء العدوان ولم ينس الكثير من الإسرائيليين ما حل في أمنهم الشخصي (الريماوي، 2015، ص218).

مكاسب المقاومة الفلسطينية الداخلية

بجانب المكاسب سابقة الذكر، نستطيع رصد عدة مكاسب داخلية للمقاومة المسلحة في قطاع غزة وهي على النحو التالي (مركز قاوم للدراسات والإعلام، 2013، ص56):

- حققت المقاومة انجازات عسكرية تاريخية باستهدافها مدناً إسرائيلية تقع في العمق، ولأول مرة استطاعت أن تهدد سلاح الجو الإسرائيلي ولو بشكل محدود.
- أدارت المقاومة الفلسطينية المسلحة المواجهة مع الاحتلال بثبات واستطاعت أن تتحكم بسير المعركة بطريقة أربكت العدو وشكل عنصر المفاجئة عاملاً اساسياً في ضرب معنويات الجبهة الداخلية.
- ساهم التنسيق بين أجنحة المقاومة المسلحة في قطاع غزة، في قرار الحرب وقرار التهدئة بتصليب الجبهة الداخلية في غزة.
- شهد العدو بقدرات المقاومة الفلسطينية المسلحة في غزة على التخطيط والاستفادة من دروس الاعتداءات على قطاع غزة.
- رفعت المقاومة الفلسطينية المسلحة في غزة رصيدها من تأييد ودعم نتيجة صمودها أمام جيش الاحتلال ومواجهته.

3.4 المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية وكسر قوة الردع الإسرائيلية

3.4.1 أهداف المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

بجانب الهدف الرئيس الذي تسعى المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى تحقيقه وهو تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، هدفت إلى تحقيق عدة أهداف متوسطة المدي، ويمكن إجمال تلك الأهداف على النحو التالي:

- رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.
- تحقيق توازن الردع بتهديد عمق إسرائيل، ومحاولة فرض معادلات قوة جديدة في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، من أجل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

3.4.1.1 كسر قوة الردع الإسرائيلية

إن مفهوم الردع الإسرائيلي في منطلقاته الأولية، يكمن في محاولة التأثير في حسابات الاستراتيجية لدى العدو وثني إرادته عن القيام بأعمال غير مرغوب فيها عن طريقة إثارة تكاليفهما البشرية والمادية، فمنذ قيامها عام 1948م اتبعت إسرائيل سياسية استراتيجية تعتمد مفهوم الردع للحفاظ على أمنها، وقد وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "ديفيد بن غوريون"، ومن ثم رئيس الأركان "موشية ديان"، قواعد هذه السياسة القائمة على الرد غير المتكافئ في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (محمود، 2007، ص58). ولفهم موازين الردع بين مختلف اللاعبين في المنطقة العربية يتطلب التحليل المعمق الذي لا يمكن اختزاله في مجموعة العلاقات الثنائية، وهذا الفهم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القوى الفاعلة والاسقاطات والقيود (Malaka, 2008, p2). أخذ مفهوم الردع الإسرائيلي ومنطلقاته الأمنية تتطور وفقاً للتطورات الميدانية وقوة المقاومة الفلسطينية. ويبقى السؤال المطروح الآن: **هل ما زالت إسرائيل تمتلك أسلوب ردع ناجحاً؟**

تعاني إسرائيل من أزمة وجود حقيقة بعد تصاعد التحديات الاستراتيجية التي تواجهها، خصوصاً بعد فشلها في محاولة ترسيخ وجودها في أذهان الأمة العربية والاسلامية ولعبت المقاومة الفلسطينية

المسلحة في قطاع غزة، التي تقودها حركة حماس دوراً رئيساً في تعزيز الرفض العربي والإسلامي لإسرائيل، وهذا ما أدركته الأخيرة مبكراً. ففي مؤتمر هرتسليا لأعوام 2007م، 2008م، 2009م الذي عقد تحت عنوان ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، تم تسليط الضوء على مجموعة التحديات الاستراتيجية التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي، وكان من أهمها: استمرار حماس في الحكم الذي سيفشل أي تسوية سياسية، واستمرار المقاومة (حبيب، 2013، ص73).

في تقرير الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي عام 2014-2015، كتب شلومو بروم وأودي ديكل وعنات كورتس دراسة بعنوان "دروس في أعقاب المفاوضات الفاشلة والمواجهة العسكرية"، مؤكدين فيها فشل منظومة الردع الإسرائيلي: "منذ مرحلة مبكرة من الاعتداءات الأخيرة على غزة، جرى جدل في المستوى السياسي في إسرائيل حول تحديد أهدافها وكدرس مستفاد من معارك غير متكافئة سابقة، حددت الحكومة أهدافها المتواضعة وهي: الهدف الأول كان (الهدوء مقابل الهدوء)، و(تكبيد الثمن لحماس)، هذه المصطلحات عكست الفهم بأن المواجهة هي نتيجة لإنهيار الردع الإسرائيلي، والهدف الثاني هو ترميم هذا الردع وأن من الممكن تحقيق ذلك باحباط محاولات حماس التسبب بخسائر لدى الجانب الإسرائيلي وتدفيعه الثمن عندما يكتشف أنه يدفع ثمناً باهظاً مقابل إنجازات قليلة، إن أمكنه تحقيق انجازات أصلاً" (أطلس للدراسات الإسرائيلية، 2014، ص17). ويرى التيار المؤيد للسلام والتسوية في إسرائيل بأن تصفية القضية الفلسطينية من خلال اعتبار السلام بديلاً عن العمق الاستراتيجي مع بقاء عنصر السيادة الاستراتيجية والقدرة على الحسم العسكري في العمق، ويمثل هذا التيار شمعون بيرس الذي جاءت أفكاره في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، حيث قال: "إن مفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية" (ماضي، 2015، ص122).

شكلت المقاومة الفلسطينية المسلحة عنصراً مهماً وأساسياً في إدارة الصراع مع إسرائيل، لتغدو هذه العمليات رقماً صعباً في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، نتيجة إدخالها عناصر جديدة عليها. ذلك أن تلك العمليات بينت عدم فعالية المعالجات العسكرية لها، وبرهنت على عدم جدوى الحل العسكري الإسرائيلي لحفظ أمن دولة إسرائيل، وقد شكلت الأساليب الجديدة التي أدخلتها فصائل المقاومة الفلسطينية في استراتيجية قتالها ضد إسرائيلي هاجساً لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

وغدت تجربة المقاومة الفلسطينية المسلحة ودورها في معادلة الصراع مع إسرائيل، والانجازات التي حققتها ظاهرة تحظى باهتمام خبراء الأمن والاستراتيجيين (محمود، 2007، ص84).

أكد "افينر غلوب" في وثيقة "استراتيجية الجيش الإسرائيلي"، بأن هناك محدودية في مبدأ الردع الإسرائيلي، حيث ورد فيها "الردع العام والأساسي لدولة إسرائيل، والذي يعتمد على تفوق وقوة الجيش الإسرائيلي، ما يزال موجوداً، ولكن مدى واقعيته متقلص مقارنة بالماضي، وذلك أن التهديدات قد تغيرت"، وحسب الوثيقة ظل مبدأ الردع واحداً من الأساطين الرئيسة في نظرية إسرائيل الأمنية والمدماك الأساسي، وتقترح الوثيقة مكونين لتحسين الردع وهما: حياكة رسائل الردع للأعداء المحددين حسب خصائصهم، وتعزيز العلاقة بين الردع والتحصين (مركز أطلس للدراسات، 2016، ص8). غير أن هذه التحسينات قد تأتي بنتائج إيجابية في حالة التعامل مع جيش وقوات رسمية، أما في حالة الشعب الفلسطيني فهو إما مقاوم للاحتلال أو محتضن لعمل المقاومة، وهنا نكون أمام مقاومة شعب بأكمله ضد الاحتلال. فلم تستطع إسرائيل منع المواجهة مع تنظيمات المقاومة في غزة، فقد اعتقدت أن تحمّل حماس المسؤولية عن السكان في غزة سيمنعها من الدخول في أي مواجهة مع إسرائيل، وذلك انطلاقًا من حالة الضعف التي تواجهها الحركة، والوضع الاقتصادي الصعب في غزة، وكذلك القطيعة السياسية من الدولة الأكبر على حدودها: مصر (قدس، 2016).

3.4.1.2 شيء من توازن الرعب

إن الانسحاب الإسرائيلي من لنبان عام 2000م، والانسحاب من غزة 2005م أدى إلى تعزيز قوة المقاومة المسلحة، وزيادة الهجمات المسحلة ضد إسرائيل بما في ذلك عمليات التسلل وعمليات خطف الجنود الناحجة، وكان الرد الإسرائيلي مكلفاً ولم يحقق نتائج سياسية، وقد أثرت القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطيين بالسلب على إسرائيل وأضر بمكانتها الدولية (Rid, 2012, p138). وازدادت أهمية الصواريخ في تسليح المقاومة باعتبارها وسيلة دفاعية ووسيلة انتقامية ثأرية كلما أقدمت إسرائيل على ممارسة العدوان، وصارت صناعة الصواريخ شائعة لدى جميع الفصائل التي نشطت للمقاومة، ولعل السبب في كثرة الاعتماد على هذه الوسيلة، أن إسرائيل لم تترك متراً واحداً من الحدود دون تدابير إنذارية تجعل تجاوزها والتسلل إلى داخلها شبه مستحيل. وهذا هو السبب غالباً في تناقص العمليات الاستشهادية داخل العمق الإسرائيلي. في المقابل اعتمدت المقاومة الفلسطينية

المسلحة على الصواريخ في ردم وتقريب الفجوة مع إسرائيل في ميزان الردع، ولا سيما في الصواريخ والقذائف المستوردة من الخارج (الريس، 2009، ص 28).

وإذا ما قارنا بين نتائج الاعتداءات الثلاثة على قطاع غزة سوف نجد أن السياسة الإسرائيلية العامة أعلنت بأنها نجحت في الحرب مقابل خيبة أمل وإحباط، فقد اعتبرت إسرائيل أن الحرب على غزة انتهت بمكاسب عسكرية وسياسية كبيره لحسابها، مقابل تلقي حماس وفصائل المقاومة ضربات قاسية اضطرتها لقبول وقف النار دون أن تحصل على أي من مطالبها. غير أن رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست "زئيف إلكين، دعا إلى تشكيل لجنة تحقيق وقال: "لا مفر من لجنة تحقيق لفحص الأسئلة القاسية التي تصرخ من قلب هذه الحرب، فالحرب غير مجدية لأن استخلاصاتها لم تطبق والجولة القادمة قريبة جداً" (عواودة، 2014، ص32-33). إذا كانت الصدمة التي تلقاها الجيش الإسرائيلي بتجربته مع حزب الله قاسية جداً فهاهي تتكرر في قطاع غزة بوضع مختلف ولكن أشد فداحة بسبب وضع القطاع المحاصر والمقطوع العمق الجغرافي، فضلاً عن حجم اللا تكافؤ في موازين القوة العسكرية. فالجيش الإسرائيلي يحاصر القطاع ويهدد بالاعتداء عليه كل فترة وقد حاول حتى الآن ثلاث مرات. ووصف منير شفيق نجاح المقاومة أمام القوة العسكرية قائلا: "إن اقتحام القطاع اذا ما توفرت له خطة دفاعية مفكراً بها جيداً إلى جانب الصمود الشعبي والتصميم الإيماني بروح قتالية شجاعة ولو في بضع مئات من المقاتلين سيكون ممتنعاً عن الاقتحام ليضيف إلى الجيش الإسرائيلي صدمة لا تقل عن صدمة جنوب لبنان فالقانون الحاكم هنا لا يحسب عسكرياً فقط وإنما يدخل فيه الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي" (شفيق، 2008، ص245).

3.4.1.3 تعادل استراتيجي

عبر رئيس الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يدلين عن خيبة الأمل وأجواء الإحباط السائدة في إسرائيل بتصريحات ومقالات متكررة منذ منتصف عدوان الأخير على غزة، مفادها أن "الحرب انتهت بنتيجة تعادل استراتيجي رغم اختلال موازين القوى والصمت الدولي والدعم العربي السري". وعبر رؤساء الحكم المحلي في المنطقة المحيطة بقطاع غزة والمعرفة بـ "غلاف غزة"، وتعد 38 مستوطنة، في الإذاعة العبرية العامة عن خيبة أملهم من وقف الحرب دون إزالة تهديدات

الصواريخ والأنفاق التي دفعت السكان للهرب نحو مناطق أخرى منذ بداية الحرب. وعكس هذه المشاعر السلبية رئيس بلدية عسقلان إتمار شمعوني الذي اعتبر وقف الحرب دون الإجهاز على حماس وفصائل المقاومة استسلام للإرهاب (عواودة، 2014، ص34). وفي هذا الصدد يركز Malka Amos في دراسته "Israel and Asymmetrical Deterrence" على مفهوم الردع ما بين الدولة وفصائل المقاومة المسلحة، حيث يقول "معادلة الردع بين الدولة والمقاومة، معادلة غير متماثلة"، ويدعو هذا التباين إلى فهم مفهومين وهما (Malaka, 2008, p2):

أولاً: ضعف القوة Weakness of power: ويعني عدم القدرة على ترجمة القوة المحتملة في نظرية الردع الاستراتيجي الفعال للدولة.

ثانياً: قوة الضعف Power of weakness: ويعني قدرة الجانب الأضعف من حيث القوة الشاملة، لخلق قوة محلية لردع الجانب الأقوى وتوسيع المناورة العسكرية غير المتماثلة.

قال يوسي كوبرواسر، وهو مسؤول كبير في الحكومة والرئيس السابق للتحليل في أمان والاستخبارات العسكرية الاسرائيلية إن " الانتقام العشوائي لن يكون قادراً على اخضاع المقاومة" (Rid, 2012, p140). وعن استراتيجية المقاومة الفلسطينية التي استخدمتها ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما تحدث الباحث صلاح الدين العواودة في كتابة "استراتيجية الضعف" عن تجربة المقاومة في غزة التي اعتبرها الكاتب تجربة فريدة نظرًا لاستحالة الظروف التي عملت في ظلها. ويمكن إجمال ما أوردة عن استراتيجية المقاومة الفلسطينية فيما يلي (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2016):

- حافظت على العقيدة القتالية والمعنويات العالية لمقاتليها وقدرة غير محدودة على الصبر والتحمل والوعي الأمني.
- المقاومة الفلسطينية في غزة التزمت بمبدأ الانسحاب الإستراتيجي والهجوم التكتيكي؛ فقد اختفت قواتها كلها عن سطح الأرض في الخنادق والأنفاق فلم يجد العدو الإسرائيلي ما يقصفه غير مواقع التدريب المهجورة والأهداف المدنية التي شملت المدارس والمستشفيات وطواقم الإسعاف.

- استفادت المقاومة الفلسطينية من أرض غزة الرملية لإيجاد مكان تختفي فيه، واعتمدت مبدأ "حماية نفسها أهم من ضرب العدو"، ولم تركّز قواتها بمكان واحد، وحافظت على قدرتها على التحرك الفعال والاشتباك مع العدو في مواقع كثيرة بهجمات تكتيكية حقّقت فيها تفوقًا واضحًا رغم حذر العدو الشديد وخبرته بحرب "الجاريلا"[1] ، كما التزمت بعدم الرغبة في حسم المعركة مع العدو واكتفت باستنزافه من خلال الاشتباكات المتفرقة.

- اعتمدت المقاومة الفلسطينية على نفسها؛ فصنعت الصواريخ والقذائف والقنابل واستغنت عن الأسلحة الثقيلة. في الجانب الاستخباراتي فشل العدو فشلاً واضحًا رغم بعض النجاحات في اغتيال بعض القادة السياسيين والعسكريين، إلا أن النجاح الأبرز في غزة كان على الصعيد الأمني فقد تمكّنت من أسر جنود الاحتلال والاحتفاظ بهم لفترة طويلة رغم الواقع الأمني الصعب في غزة.

3.4.2 تأثير المقاومة الفلسطينية المسلحة على الأمن الإسرائيلي

أثرت المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة على الأمن الإسرائيلي من عدة نواح، ويمكن إجمالها على النحو التالي (حبيب، 2013، ص 83-86):

أولاً: التأثير السياسي

أثبتت المقاومة المسلحة بما لا يدعى مجال للشك أن لها تأثيراً كبيراً على المشهد السياسي الإسرائيلي الذي بدا واضحاً في الأدبيات السياسية. حيث لم تحقق إسرائيل الهدف الرئيس من اعتداءاتها على قطاع غزة وهو ردع حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، وهو ما صرّح به القادة الإسرائيليون وعلى رأسهم رئيس الوزراء نتنياهو، وهو ما قاله المحلل الصهيوني بعد واحد وخمسين يوماً من العدوان الذي قُتِل فيه عشرات الجنود الإسرائيليين، إلى جانب: "تدمير أسلوب حياتنا اليومية، ووضع البلاد في محنة اقتصادية، كنا نتوقع أكثر من إعلان وقف إطلاق النار ...إذ كنا نتوقع أن يذهب رئيس الوزراء إلى مقر الرئيس ويبلغه بقرار الاستقالة" (فريق الأزمات العربي، 2015، ص118). ويمكن إجمال التأثير السياسي للمقاومة الفلسطينية المسلحة على إسرائيل بما يلي:

[1] **حرب الجاريلا** Guerrilla warfare: هي حرب العصابات غير التقليدية التي يكون فيها قوة أقل تسلحاً تواجه جيشاً نظامياً.

- **خطة فك الارتباط،** بدا هذا التأثير يأخذ منحى سلوكياً لدى صانع القرار الإسرائيلي عندما استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تقنع شارون بضرورة الرحيل عن غزة.

- **عسكرة النظام السياسي،** يرى الخبراء والمحللون السياسيون الإسرائيليون أن أهم أثر للمقاومة الفلسطينية على النظام السياسي الإسرائيلي دفعها نحو تآكل النظام الديمقراطي في إسرائيل، حيث بدا واضحاً طغيان المؤسسة العسكرية على المؤسسات الأخرى.

- **القدرة على إعادة أسلمة الصراع،** ترى إسرائيل في المقاومة الفلسطينية الإسلامية خطراً محدقاً بها، بسبب محاولاتها أسلمة الصراع وفق العقيدة الإسلامية.

- **وعي جديد:** تسبب العدوان على غزة بتفكير جديد في إسرائيل حيال الصراع، ريما تكون حقيقة فشل إسرائيل في تحقيق الأهداف المعلنة للحرب، وتكبدها خسائر موجعة رغم استخدام كمية هائلة من النيران والصمت العربي والدولي، وشن ثلاثة اعتداءات في خمس سنوات، هي أسباب لبداية تكَون وعي جديد في الجانب الإسرائيلي، فقد حمل قائد البحرية والشاباك سابقاً عامي أيالون على المتمسكين بنظرية "القوة المفرطة"، بأنه من غير الممكن كي وعي الفلسطينيين بالنار والحديد، فالحل يكمن في تسوية الصراع بسرعة من خلال حكومة الوحدة الفلسطينية والرئيس عباس، وأكد الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان بعدم وجود حل عسكري للصراع بين إسرائيل وفصائل المقاومة المسلحة في غزة (عواودة، 2014، ص40).

ثانياً: التأثير السكاني الديمغرافي

يمكن رصد التأثير الديمغرافي للمقاومة الفلسطينية في اتجاهين وهما: الأول تزايد نسبة الهجرة العسكرية من إسرائيل إلى الخارج، أما الثاني فهو انعدام القدرة الإسرائيلية على إعادة التوزيع الجغرافي لسكانها، أي أن الإسرائيليين يتمركزون في شريط ساحلي ضيق، والغالبية العظمي في تل أبيب حيث يسكن 2 مليون يهودي في المدينة وضواحيها.

ثالثاً: التأثير العسكري

لا ينكر القادة العسكريون الإسرائيليون التأثير العسكري للمقاومة المسلحة على الدولة الإسرائيلية، ففي مطلع عام 2014م، قامت صحيفة يديعوت احرونوت بتوقيع عريضة بأن إسرائيل إذا ما تمترست خلف القوة العسكرية دون السعي للسلام سوف تهدد بالزوال. وقد رفعت الحكومة الإسرائيلية شعار عدم التفاوض قبل أن تُوقف حماس صواريخها باتجاه إسرائيل، ولكنها– أي إسرائيل– اضطرت إلى التفاوض على وقف النار تحت النار، وهو ما لم يكن ليتم في حروب إسرائيل السابقة مع البلدان العربية (فريق الأزمات العربي، 2015، ص119). ورغم عدم اعتراف إسرائيل بالخسائر التي تتكبدها من قبل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، إلا أننا نستطيع القول بأن إسرائيل تتكبد خسائر تسليحية ضخمة كالقبة الحديدة، وكذلك خطف الجنود وما يتبع ذلك من تحرير أسرى، وكذلك إعلاق مطارات إسرائيل أثناء العدوان، ونزوح مستوطني المستوطنات في غلاف غزة. أي أن الاحتلال يتكبد خسائر مادية وبشرية، بالإضافة إلى خسائرة العسكرية.

رابعاً: التأثير الفكري

يرى إبراهيم حبيب أن ما يقلق إسرائيل من حكم حماس لغزة، وتراه تحدياً استراتيجياً لوجودها مع كافة فصائل المقاومة المسلحة، يعود إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن إيجازها على النحو التالي (حبيب، 2010، ص1089–1090):

- فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة ترفض الاعتراف بـ إسرائيل ومواثيقهاو تدعو إلى تحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها.
- وجود حماس في الحكم التي ترفض مبدأ المساومة على حق العودة، وبالتالي لا يمكن تمرير أو فرض أي اتفاق سياسي يتجاهل الحقوق الفلسطينية.
- وجود حماس في الحكم اعطاها قدرة هائلة على زيادة قدراتها العسكرية من خلال حصولها على كميات كبيرة من السلاح عبر الأنفاق، وكذلك فإن فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في القطاع التي تتزايد قدرتها العسكرية نتيجة حرية الكاملة في امتلاك الأسلحة المتنوعة.

وفق التقارير الإسرائيلية عن الاعتداءات الثلاثة فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق الأهداف، ولذلك يبقى العدوان قريباً وقائماً كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فالتهديدات بشن هجوم جديد على قطاع غزة علنية ولأسباب مختلفة أهمها هو ضرب المقاومة الفلسطينية المسلحة. ومن المؤكد أن سير العمليات على الأرض ترك أثراً كبيراً على تحول مواقف بعض دول العالم، لاسميا بعد المذابح والمساس المهول المدنيين وبالأحياء السكنية مما جعل بعض الدول ترفع من وتيرة نقدها لإسرائيل (أبو سيف، 2014، ص10). هذا بالإضافة إلى أن شعوباً كثيرة ترفض ما يحدث في فلسطين، لا سيما بعد رؤيتها للجرائم الإسرائيلية. إن الشعوب التي تعيش في البلدان الديمقراطية تؤثر على قرارات حكوماتها، وبالتالي يضع قضية فلسطين في أولوية القضايا العالمية رغم اشتعال المنطقة العربية بالثورات والأزمات. وهذا ما دعا فرنسا للإعلان عن عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن تسوية القضية الفلسطينية مطلع العام 2016م.

3.5 الخلاصة

بالنظر إلى أهداف وركائز نظرية الأمن القومي الإسرائيلي والاستراتيجيات التي تعتمدها لقمع أي قوة فلسطينية تعمل من أجل التحرير ومقارنتها على أرض الواقع من خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والمقاومة المسلحة، نستطيع التأكيد على ما يلي:

أولاً: استطاعت المقاومة الفلسطينية المسلحة ضرب العمق الإسرائيلي من خلال الصاروخ.

ثانياً: استطاعت المقاومة الفلسطينية المسلحة التسلل عبر الحدود والاشتباك مع قوات الاحتلال في الداخل، وهذا ضرب مبادئ النظرية الإسرائيلية التي اعتمدت على نقل المعركة لأرض العدو.

ثالثاً: الضربات المحدودة أو الحروب الوقائية التي تنفذها دولة الاحتلال، زادت من قوة وشعبية المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، فالإرادة وتحدي الاحتلال والعمل على تطور أسلحة المقاومة الفلسطينية جعل من فعالية تلك الضربات رغم قساوة الخسائر لا تعني شيئاً، فالفلسطينيون لن يتركوا أرضهم أو يستسلموا لتلك الاعتداءات إلا بتحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال، أو على الأقل مرحلياً تحقيق أهداف يرضى عنها الشعب الفلسطيني وتوفر له حياة كريمة.

رابعاً: لم تثبط التهديدات الإسرائيلية مواطني قطاع غزة وفصائلها المسلحة من عزيمتهم على مواصلة الجهاد والمقاومة، أي أن استراتيجية الردع الإسرائيلية كسرت في غزة، وأصبح أي تصريح للاحتلال عن اعتداء جديد في غزة يواجه بتصريح للمقاومة مضاداً له، يوضح بكل صراحة وبساطة أن المقاومين جاهزون للنصر أو الاستشهاد في سبيل الدفاع عن الأرض.

الفصل الرابع
تحديات المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة

المبحث الأول: قوة الاحتلال العسكرية

المبحث الثاني: الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة

المبحث الثالث: آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة

4.1 مقدمة

تحدثنا في فصول سابقة عن دور قطاع غزة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي أقام دولته على أرض فلسطين– أراضى الـ 1948م المحتلة، وكذلك بعد احتلال أرض فلسطين بالكامل عام 1967م، ودور القطاع في مقاومة الاحتلال في الانتفاضات والهبات الجماهيرية، ولا سيما المقاومة المسلحة. وفي هذا الفصل من الدراسة، سوف نبحث التحديات التي تواجه المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، من مختلف الجوانب، وكذلك الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، بهدف قمع المقاومة والقضاء عليها، ومن ثم سوف نناقش كيفية تغلب المقاومة المسلحة على التحديات الراهنة والمستقبلية.

4.2 المبحث الأول: قوة الاحتلال العسكرية

إن هدف المقاومة الاستراتيجي هو تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال، وهذا الأخير يعمل بكل قوته المادية لقمع وردع المقاومة والبقاء أطول فترة ممكنة في احتلاله للأرض الفلسطينية. إن الاحتلال الإسرائيلي هو آخر احتلال لأرض الغير في عالمنا المعاصر، وتؤثر عدة عوامل وعلى كافة الصعد الإقليمية والدولية في الصراع الدائر، ولعل قوة الاحتلال وقدرته ومنافسته تنبع من عاملين رئيسين: الأول، الدعم الغربي الكامل في كافة الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. الثاني، ذاتي، أي قوة إسرائيل وقدرتها على تطوير نفسها عسكرياً واقتصادياً. وفي المقابل دعم العالم الشرقي حقبة الحرب الباردة (عالم ثنائي القطبية) المقاومة الفلسطينية، وتجاذب المواقف العربية حول المقاومة الفلسطينية ما بين مؤيد ورافض.

نحن أمام معادلة واضحة المعالم، كما هي نظرية المباريات[1] في السياسة الدولية إن جاز لنا التعبير. هدف المقاومة الاستراتيجي هو التحرير، وهدف الاحتلال الاسرائيلي هو التمكين على الأرض، بمعنى استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية. وبالتالي تقوم نظرية المباريات بين المقاومة والاحتلال فالأولى تسعى لإنهاء الاحتلال، والثانية تسعى للقضاء على المقاومة ووصفها بالإرهاب. وهذا ما تحدثنا عنه في الفصول السابقة، من انتصارات واخفاقات المقاومة أمام الاحتلال الإسرائيلي. حتى انتقلت المقاومة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل. وفي هذا الفصل سنحاول طرح كافة التحديات التي تواجهها المقاومة الفلسطينية المسلحة، وكيفية التغلب عليها أو الحد منها، من خلال طرح كافة القضايا التي تعيق المقاومة الفلسطينية المسلحة وتحد من قدرتها في مواصلة عملية التحرير.

[1] **نظرية المباريات Game theory**: تعد نظرية المباريات إحدى المناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية، إذ أن الدول غالباً ما تدخل في مباراة من أجل تحقيق أهدافها، وهناك أنواع مختلفة من المباريات ويعود هذا الأسلوب المستعمل في تصنيفها، بين صفرية وغير صفرية وهي الأشهر، إلى تعاونية وغير تعاونية وهكذا، وأخذت تظهر أنواع جديدة من المباريات نتيجة لزيادة اهتمام الباحثين. وتعد إسرائيل إحدى الدول المتبعة لهذا المنهج في علاقاتها الدولية بشكل عام وعلاقاتها مع دول الطوق بشكل خاص (مكى، 2013، ص35).

بدأت الصهيونية بعصابات مدربة تدريباً عسكرياً في الغرب، ولا سيما في بريطانيا العظمى آنذاك. ولم تستطع تلك العصابات من تحقيق أي نتائج دون دعم القوات البريطانية عام 1948م، فكانت القوات البريطانية تدعم العصابات ليس عسكرياً فحسب، بل تدعمها سياسياً، من خلال قواتها المتواجدة في فلسطين، حيث كانت القوات البريطانية تضرب المقاومين وتقضى عليهم في أماكن تواجدهم في المدن والقرى الفلسطينية ومن ثم تضمن سيطرة العصابات الصهيونية وسيطرتها على تلك المدن والقرى، إلى أن دخلت القوات العربية التي لم تستطع الاستمرار بالحرب بسبب انظمتها الحاكمة وسطوة الأمم المتحدة والدول العربية في وقف الحرب. مما أدى لضياع الجزء الأكبر من أرض فلسطين عام 1948م. وتوالت الهزائم العربية في جميع الحروب العربية- الإسرائيلية، عدا حرب تحرير سيناء عام 1973م، ومرت تلك الأحداث التي عصفت بالقضية الفلسطينية، تاركة أثاراً سلبية على الفلسطنيين، ففي عام 1948م خسر الفلسطينيون الجزء الأكبر من فلسطين، واستمرت المقاومة من الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى جاءت حرب عام 1967م، التي كانت نتائجها احتلال كامل الأرض الفلسطينية، مما جعل المقاومة تنطلق وتتصاعد في أراضي الدول العربية، وبعد حرب بيروت 1982م، استطاعت إسرائيل بتأمين حدودها مع الدول العربية وطرد منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة المسلحة من جنوب لبنان.

لعل التحدي الأكبر الذي كان يواجه القوات الفلسطينية، هو انعدام الدعم العربي للعمل المسلح من أراضيه، أمام الدعم الغربي للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من ذلك كانت المقاومة الفلسطينية تنطلق من جديد كلما استطاعت دولة الاحتلال ضرب المقاومة وتفكيكها. فبعد أن كانت المقاومة تعمل في الأراضي العربية ووصلت لنهايتها على الحدود العربية- الفلسطينية، بدأت من جديد في الداخل الفلسطيني، فما وجد احتلال على وجه الأرض على مر التاريخ، إلا وجدت المقاومة لإنهائه والقضاء عليه.

4.2.1 تحديات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة

إن مقاومة الاحتلال عبر التاريخ الإنساني سواءً كانت بالطرق السلمية أو العنفية فقد كانت تتكبد خسائر بشرية ومادية جمه، ويعمل الاحتلال الغازي بكافة الطرق والوسائل لإحباط أي محاولة لمقاومتة وطرده من البلاد، وقد تكبدت المقاومة الفلسطينية المسلحة عبر تاريخها الطويل العديد من

الخسائر، وما زالت تتكبد الخسائر وتقدم التضحيات في سبيل هدفها المنشود وهو تحرير الأرض، وتواجه المقاومة الفلسطينية العديد من التحديات والمعوقات التي تفرضها دولة الاحتلال، والتي تتمثل في قدرتها العسكرية، والازدواجية في الخيارات الفلسطينية ما بين المقاومة المسلحة والشعبية، بالإضافة إلى تعنت السياسات الإسرائيلية الموجهه لقطاع غزة لقمع المقاومة.

4.2.1.1 قوة إسرائيل العسكرية

يشكل الجيش الإسرائيلي من العصابات الصهيونية المقاتلة، ولا سيما (الهاجاناه)، وفي مايو عام 1948م ومع إعلان قيام دولة إسرائيل انتهت فترة عمل الهاجاناه، وأصبح منذ ذلك الحين الجيش العامل في إسرائيل يضم سبعة ألوية نظامية، وثلاثة ألوية بالماخ[1]، ولواء مدرعاً واحداً، كما دعمت الألوية النظامية والبالماخ بأسلحة تشيكية وفرنسية بينما ظل لواء المدرعات فقيراً للغاية من حيث العتاد. وفي جلسة الحكومة المؤقتة 26 مايو 1948م، صادقت الحكومة على مرسوم تأسيس جيش الدفاع الإسرائيلى (حسان ويوسف، بدون، ص15). ويؤكد كتاب اسرائيليون بأن إسرائيل هي دولة عسكرية ويحكمها العسكريون منذ قيامها على أرض فلسطين، ففي كتاب ألفه غابريئيل شيفر وأرون باراك وعميرام أرون بعنوان "جيش لدية دولة"، يرى الباحثون أن نشوء الشبكة الأمنية في إسرائيل لا ينبع فقط من الطبيعة العسكرية للحركة الصهيونية، وإنما ينبع بشكل خاص من البنية القوية غير الرسمية التي وضعها الآباء المؤسسون لإسرائيل وخلفاؤهم، والذين سعوا إلى استخدام القطاع الأمني، وخصوصاً العسكري، للتقدم في عملية بناء الدولة (ضاهر، 2009، ص127).

يبلغ تعداد الجيش الإسرائيلي حتى نهاية عام 2011 نحو 621.500، حيث بلغ عدد القوات البرية في الخدمة الفعلية 133 ألفاً، وعدد الاحتياط 380 ألفاً، وعدد القوات الجوية في الخدمة الفعلية 34 ألفاً، وعدد الاحتياط 55 ألفاً، وعدد القوات البحرية في الخدمة الفعلية 9.500، وعدد الاحتياط 10 آلاف، بينما بلغ عدد القوات شبه العسكرية (شرطة حدود إسرائيل) في الخدمة الفعلية 7.650 (مركز الزيتونه، 2013، ص12). إن الجيش في إسرائيل منذ نشأته وتكوينه على يد العصابات الصهيونية المسلحة إلى يومنا هذا، يتلقى الدعم الغربي في شتى المجالات العسكرية، هذا بالإضافة إلى التطوير الذاتي.

[1] البلماخ هي العصابات الصهيونية، التي شكلت فيما بعد حزب البلماخ والذي اندمج في حزب الماباي ثم العمل.

تبني إسرائيل نظريتها الأمنية على ثلاثة عناصر رئيسة وهي: أولها القوة الذاتية، وهي قوة الدولة المادية والبشرية، وثانيها قوة الحليف الاستراتيجي، وثالثها القوة التي تكتسبها من تشتت قوى العدو أو تحييدها، وبالتأكيد فإن إسرائيل تمتلك قوة عسكرية كبيرة ذات إمكانات تنظيمية وتسليحية وتدريبية وتكنولوجية متطورة، فهي تعد أكبر قوة إقليمية، وتضاهي قوات الدول العظمى، واستطاعت بهذه القوة في حروب سابقة التفوق على مجموع القوى العسكرية العربية الرسمية (فريق الأزمات العربي، 2015، ص116). أما المقاومة الفلسطينية التي تتمركز بشكل رئيس في قطاع غزة، فقد استطاعت السياسة الإسرائيلية التي تتصف بـ "قوة السياسة عالمياً، وسياسة القوة إقليمياً" أن تحقق إنجازاً في حصر الجغرافيا التي تتحرك المقاومة الفلسطينية ضمنها وتحجيمها، ومن خلال الضغط على دول الطوق العربي بشكل خاص، وتحميلها مسؤولية أي عمليات عسكرية تنطلق عبر حدودها أو أراضيها ضد إسرائيل، وهو ما عبر عنه نتنياهو في كتابه "وطن تحت الشمس" عندما أكد أن القوة العسكرية الإسرائيلية هي التي أجبرت النظام الرسمي العربي على التخلي عن المواجهة العسكرية وترك خيار المقاومة واللجوء إلى عقد الاتفاقات السلمية مع إسرائيل (فريق الأزمات العربي، 2015، ص116). وبالتالي خضعت المنطقة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عملية السلام مع إسرائيل، وفق مبدأ "الأرض مقابل السلام"، ورغم إجحاف اتفاقيات السلام بحق الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل ترفض حتى الآن منح الفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم المشروعة. وبقيت المقاومة الفلسطينية المسلحة تقاوم الاحتلال من أجل تلك الحقوق، التي كان عنوانها قطاع غزة لعدة اعتبارات ذكرناها سابقاً. وفي الفصل اللاحق سوف نبحث على أرض الواقع نظريات إسرائيل الأمنية وقوتها الردعية في مواجهة المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة.

4.2.1.1.1 هيكلية الجيش الإسرائيلي

تتشكل هيكلية الجيش الإسرائيلي على النحو التالي (مركز الزيتونه، 2013، ص12):

1. **قيادة المنطقة الشمالية:** تكمن أهدف قيادة المنطقة الشمالية في حماية الحدود الشمالية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل.

2. **قيادة المنطقة الجنوبية:** تهدف قيادة المنطقة الجنوبية إلى الدفاع عن الحدود الجنوبية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، كما تقع على عاتق القيادة مسؤولية جميع الوحدات الواقعة في قطاع العربة، النقب وإيلات، وتمتد نفوذ القيادة الجنوبية من الحدود الشرقية مع الأردن، وحتى الحدود الغربية مع مصر.

3. **قيادة الجبهة الداخلية:** تعمل قيادة الجبهة الداخلية بشكل أساسي في حالات الطوارئ المختلفة؛ في مجال الدفاع المدني في أوقات الحروب والأزمات، كما تعمل في مجالات الإنقاذ في العالم.

4. **القيادة الوسطى:** تقوم القيادة الوسطى بحماية المنطقة الوسطة والحدود الشرقية ومنع الهجمات من المناطق المسيطر عليها إلى الجبهة الداخلية.

وتخضع قيادة المناطق السابقة لقيادة هيئة الأركان الإسرائيلية، والتي تضم عدة وحدات داعمة للقوات الإسرائيلية بشكل عام، مثل: النقل والإمداد، وشعبة الاستخبارات، وعمليات الجيش، وشعبة التخطيط، وشعبة المعلومات والاتصالات. ويخضع قطاع غزة حسب هيكلية الجيش الإسرائيلي لقيادة المنطقة الجنوبية في الجيش، وتعمل برفقته كافة الوحدات القتالية السابقة عندما يقع الاعتداء على قطاع غزة أو التوغل في أراضي القطاع منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000م وصولاً للاعتداءات الثلاثة على قطاع غزة.

4.2.1.1.2 القدرات العسكرية الإسرائيلية

تمتلك إسرائيل أكبر ترسانة عسكرية في الشرق الأوسط بما تحويه من تكنولوجيا متقدمة، وفي ما يلي أهم جوانب التسلح الإسرائيلي (الجزيرة، 2016)[1]:

1. **الدبابات والمدفعية:** لدى إسرائيل ما يقارب 4 آلاف من الدبابات بأنواع مختلفة مثل دبابة شيرمان 50 وشيرمان 51 والدبابة الشهيرة ميركافا التي تزن 65 طنا. وكذلك أصناف من المدفعية مثل دافيدكا وسلطام أم 66 وسلطام أم 71، ومدفع مكمات وروئيم.

[1] تلفزيون الجزيرة: الاخبار عرض تحليلي للقدرات العسكرية الإسرائيلية الحديثة.

2. **القوات الجوية:** يوجد لدى إسرائيل نحو 1400 من الطائرات العسكرية مثل طائرة كفير المعدلة من طائرة ميراج الفرنسية، وهيرون وطائرات رفائيل، وكذلك أف 15 وأف 16 ومقاتلات من طراز ميغ 21 وسكاي هاوك، وأيضا طائرات هيلكوبتر من صنف كوبرا إي أتش1 وأباتشي إي أتش 64.

3. **القوات البحرية:** لدى إسرائيل أيضا ما يقارب 10 ما بين سفن وزوارق بحرية مثل شالداغ وتسار 3 وتسار (4- 5) الفرنسية الصنع، والغواصتان غال البريطانية ودولفين الألمانية، وتحمل صواريخ متنوعة مضادة للسفن، مثل صاروخ غابرييل الذي دخل الخدمة البحرية سنة 1962، وصاروخ ماغاش وصابرا.

4. **الصواريخ**: بدأت إسرائيل تطوير قدراتها الصاروخية مطلع الستينيات، وتتدرج قوتها الصاروخية من صواريخ لانس التي يبلغ مداها 1300 كيلومتر ثم صواريخ جيريشو 1 البالغ مداه 500 كيلومتر، ثم جيريشو 2 الذي يتراوح مداه بين 1500 و4000 كيلومتر. كما طورت صاروخ بوباي تيربو سنة 2002 ويتراوح مداه بين 350 و1500 كيلومتر. ولديها كذلك مجموعة صواريخ آرو 1 وآرو 2، بالإضافة إلى صواريخ أريحا "حيركوا" (3-2-1) وشافيت، وهي طويلة المدى وبإمكانها حمل رؤوس نووية.

لعل أخطر ما تمتلكة إسرائيل من أسلحة، هو السلاح غير التقليدي (السلاح النووي)، فإسرائيل لديها برنامج نووي متكامل، بالرغم من التعتيم الإعلامي، والصمت الدولي حول السلاح النووي الإسرائيلي، هذا ما كشفته التقارير السرية، وفضح أمره في الصحف الأجنبية عالم الذرة الإسرائيلي (فعنونو) الذي عمل في المفاعل النووي الإسرائيلي.

4.2.1.2 السلام والإزدواجية في الخيارات الفلسطينية

منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية حددت خيار المقاومة المسلحة كهدف استراتيجي لتحرير كامل التراب الفلسطيني، وبعد الهزائم التي لحقت بالدول العربية في حروبها مع إسرائيل، بدأ الفكر السياسي الفلسطيني يشق طريقاً أكثر واقعية، من خلال القبول بالحلول السلمية كمرحلة تاريخية لابد وأن تمر بها القضية الفلسطينية عام 1974م (البرنامج المرحلي). وقد مثل هذا الفكر منظمة

التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح والفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة، وبعد نشأة الحركات الإسلامية وانتهاجها العمل العسكري في تحرير كامل التراب الفلسطيني، أصبح هناك برنامجين مختلفين الأول يعمل لتحرير فلسطين على حدود 1967م بالطرق الدبلوماسية، والثاني يعمل على تحرير فلسطين وقبل في حدود 1967م كمرحلة أولى من خلال (هدنة) بالطرق العسكرية، ويعتبر الطرق الدبلوماسية لم تأتِ بأي شيئ لفلسطين. وبالتالي أصبحنا أمام ازدواجية خيارات التحرر الوطني المقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية.

وعندما طرحت مسألة تبني المقاومة الشعبية إلى جانب المفاوضات حصل إلتباس بالمفهوم، فالبعض أرادها سلمية لا تتصادم مع الاحتلال أو مع المستوطنين، تكتفي بالتحركات التظاهرية، كالاعتصامات بالميادين وبالساحات، وإلقاء الخطابات، وتنظيم الحفلات الفنية، وإصدار البيانات، وقد حاول أصحاب الرأي تجنب الصدام مع الاحتلال، والتمويه على رأيهم بدعوى سعيهم إلى مقاومة ذات مظهر سلمي وحضاري، متناسيين تماماً أن من يضفي الطابع العنفي على المقاومة الشعبية هو جيش الاحتلال، والمستوطنين من خلال اجراءاتهم القمعية الدموية على التحركات الشعبية السلمية المناوئة للاحتلال(سلميان وآخرون، 2013، ص27).

الواقع الموضوعي للشعب الفلسطيني يقول بترابط حقوق هذا الشعب وقضاياه في مناطق انتشاره كافة، بين الداخل والخارج، بين المناطق المحتلة وفلسطين المحتلة عام 1948م، وبين الضفة والقطاع. بين هذه المناطق كلها على تنوع ظروفها وخصوصياتها، وإذا كان الانقسام قد أنشأ سلطتين، إلا أن الواقع يقول إن الاحتلال في الضفة الغربية تتفاعل مع الأحداث العدوانية على قطاع غزة، وأن النضال في غزة لا يمكن فصم عراه عن النضال في الضفة الغربية. وبالتالي فلا يمكن لأي عقل سياسي أن يتصور أن تلتهب الأمور في قطاع غزة ويبقى الوضع في الضفة الغربية هادئاً والعكس صحيح (سلميان وآخرون، 2013، ص 29). إن الازدواجية في خيارات التحرر الوطني، وكيل الاتهامات للبرامج الحزبية، يؤدي إلى ضعف المقاومة الفلسطينية المسلحة، فالعمل العسكري أو الدبلوماسي دون دعم وموافقة جماهيرية تلتف حوله لن ينجح ويستمر. بالإضافة إلى مهاجمة المقاومة الفلسطينية المسلحة من الداخل، يؤدي إلى ضعفها، وبالتالي إلى ضعف إمكانية تحقيق النتائج لصالح الشعب الفلسطيني. وهذه الإزدواجية لابد وأن تحل من خلال برنامج عمل وطني

مشترك يضم كافة خيارات التحرر الوطني الفلسطيني، ويكون خيار المقاومة المسلحة أحد أبرز الخيارات المطروحة لتحرير فلسطين. ولعل انجاز هذا العمل يتطلب دعم وتأييد حركتي حماس وفتح.

إن فتح وحماس مدعوتان لإعادة صياغة نفسيهما وتقديم أطر وبرامج تتناسب وحاجات الشعب الفلسطيني حتى تكونا معاً أو أي منهما قادرة على قيادة الشعب الفلسطيني وتحقيق أحلامه في الحرية والاستقلال. الشعب الفلسطيني ليس بحاجة الى انتخابات مبكرة وإنما هو بحاجة الى أطر وتنظيمات وقيادات واستراتيجيات وبرامج قادرة على انقاذه من الأوضاع الحالية (عبدالله، 2007).

4.2.1.3 السياسات الإسرائيلية تجاه المقاومة المسحلة في قطاع غزة

تحدثنا سابقاً، عن هيكلية الجيش الإسرائيلي وقدراته العسكرية، وحينما نتحدث عن السياسات الإسرائيلية تجاه المقاومة العسكرية، نرى بأن هذه الهيكلية والقدرة العسكرية تعمل بكل جدية لإنهاء المقاومة المسلحة في قطاع غزة، وبذلك يستخدم الجيش الإسرائيلي كافة وحداته العسكرية ولا سيما الجوية في ضرب المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ويستخدم كافة الأسلحة المتطورة في الاغتيالات السياسية، أو التوغلات المحدودة، أو الاعتداءات والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة. وسوف نعرض أهم السياسات الإسرائيلية لضرب المقاومة في قطاع غزة.

أولاً: سياسة الاغتيالات

إن سياسة الاغتيالات واستهداف قادة المقاومة المسلحة ليست سياسة جديدة تقوم بها إسرائيل، فمنذ أن وجدت المقاومة الفلسطينية المسلحة عمل جيش الاحتلال الإسرائيلي بكل إمكانياته التكنولوجية والمعلوماتية من أجل اغتيال كافة القادة العسكريين ولا سيما العاملين في مجال تطوير قدرات المقاومة المسلحة، وقد اغتالت إسرائيل العديد من القيادات العسكرية الفلسطينية من كافة التيارات والفصائل الفلسطينية دون تميز، وقد تعرض الباحث نفسه لأكثر من عملية اغتيال من قبل الجيش الإسرائيلي. إن سياسة الاغتيالات هي عمليات عسكرية دقيقة يقوم بها سلاح الطيران الإسرائيلي من خلال استهداف المطلوبين له، بصواريخ صغيرة وذكية، تطال المستهدف حتى وإن

كان متحركاً. وهناك بعض عمليات الاغتيال التي تعتمد على التكنولوجيا وتحديد الأماكن كما تم استهداف الشهيد يحيى عياش عام 1995م، في معسكر جباليا.

يعتمد جيش الاحتلال في سياسة الاغتيالات على المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الذكية والمتطورة في الوصول لقيادات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فيما يحاول قادة المقاومة بالتغلب على الفوارق التكنولوجية والمعلوماتية التي يمتلكها جيش الاحتلال، من خلال عدة وسائل وطرق تهدف لتحجيم التكنولوجيا الإسرائيلية وعدم قدرتها للوصول لقيادة المقاومة المسلحة وصناع الأسلحة وغيرها من الوحدات التابعة للمقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. ولعل اغتيال التونسي محمد الزواري في 15 ديسمبر 2016م دليلاً على استمرار سياسة الاغتيالات ضد المقاومين.

ثانياً: التوغل المحدود

تتوغل القوات الإسرائيلة بشكل دوري على حدود قطاع غزة، ولا سيما المناطق التي تنشط بها المقاومة الفلسطينية، بحثاً عن تجهيزات المقاومة الفلسطينية المسلحة، كالمواقع العسكرية، والانفاق العسكرية. بهدف ضرب قواعد إرتكاز المقاومة الفلسطينية المسلحة، والإمكانيات التي تمتلكها.

إن التوغلات الإسرائيلية لم توقف منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، لأن المقاومة الفلسطينية المسلحة لم تتوقف عن الإعداد والتجهيز، وتعتبر هذه التوغلات تحدياً لعمل المقاومة في قطاع غزة، ولا سيما في عملية الاعداد والتجهيز، فإن عملية حفر الانفاق تأخذ وقتاً طويلاً في الإعداد. وكذلك عمليات تدريب المقاومين وتجهيزهم في المواقع العسكرية تأخذ أيضاً وقتاً وجهداً كبيرين، وبالتالي تؤثر عمليات التوغل المحدودة على قطاع غزة في تطور المقاومة واستمرارية عملها. وبالرغم من ذلك تعتبر عمليات التوغل مصدراً رئيساً للاشتباك مع قوات الاحتلال، فالمقاومة تكون مستعدة للدفاع عن قطاع غزة، وبالتالي يتم مواجهة القوات المتوغلة من قبل المقاومة الفلسطينية.

ثالثاً: الاعتداءات والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة

تعتمد إسرائيل في أية مواجهة مفترضة مع قوى المقاومة المسلحة لاحقاً على البعد الأمنى والاستخباري، من خلال تشابك العلاقات بين مركباته الثلاثة: الأول، الإنذار والتحذير من تهديدات متوقعة. الثاني، توجيه الرسائل الردعية اللازمة للقوى المعادية. الثالث، الوصول لمرحلة الحسم الميداني مع المنظمات في ساحة المعركة (أبو عامر، 2010، ص3).

لا شك أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، والتي تستهدف بشكل رئيس المقاومة الفلسطينية المسلحة، تؤثر بشكل مباشر على قدرة المقاومة في كافة المجالات، من خسائر بشرية ومادية. ولا سيما في حال المقارنة بين قدرة المقاومة والترسانة العسكرية الإسرائيلية التي تستخدمها في عدوانها على القطاع، فهي تستخدم كافة أنواع الأسلحة المتطورة، وكذلك التفوق التكنولوجي الذي يعطيها القدرة التدميرية في صفوف المقاومة والمواطنين، فهي تستهدف أي شئ له علاقة بالمقاومة في قطاع غزة، وإن كانت مقاومة الصبر والصمود، ضمن نظرية "كي الوعي[1]" التي تستخدمها إسرائيل مع سكان قطاع غزة.

[1] **نظرية كي الوعي:** ابتدعها موشية يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، إبان انتفاضة الاقصى، يقوم على توجيه ضربات ساحقة للمقاومة الفلسطينية المسلحة وإلى السكان المدنيين على حد سواء، لجعلهما يدركان أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، وأن المقاومة عبث وعواقبها وخيمة عليمها (موسى وآخرون، 2016، ص164).

4.3 المبحث الثاني: الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة

منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والمناطق الفلسطينية كافة تخضع لمحاولة اقتلاع الانسان الفلسطيني من أرضة بكافة الأشكال العنصرية، ولا سيما القوة العسكرية، وقد خضع قطاع غزة للعديد من الاعتداءات المتكررة، فهي تهدأ فترة وتزاداد في فترات أخرى من تاريخ الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وفي هذا المبحث سوف نرصد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي آحادي الجانب من القطاع عام 2005م.

4.3.1 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008م

إن العدوان على غزة في عام 2008م، أو ما يسمى بعملية "الرصاص المسكوب"، عكست بهذا الشأن استخلاص عبر إسرائيلية صحيحة من حرب لبنان الثانية، كما عكست تطبيق أساليب اتضح أنها قادرة على تقويض قسم من طرق عمل حركات المقاومة وبهذا الشأن يجدر التأكيد على الضربة القاسية التي لحقت بالأطر العسكرية والسياسية في حركات المقاومة، ومن ضمنها أطر الحكم التي قاموا بتطويرها، وعلى الامتناع عن تحديد أهداف غير عملية، ولا سيما الحسم، والحذر من الانجرار إلى نوع المعركة التي يريدها الخصم (ماضي، 2015، ص124). سعت إسرائيل من وراء اعتدائها ضرب المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، ومنع الصواريخ التي تطلقها على المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع. وحينما فشلت في ذلك، أعادت اعتداءها على قطاع غزة عام 2012م.

4.3.2 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012م

شعرت اسرائيل بأن ميزان الردع الذي زعمت أنها حققته عقب اعتداء عامي 2008م–2009م قد انخفض بشكل واضح، خاصة وأن الاحتلال احتفظ لنفسه بحق الدخول في قطاع غزة لتمشيط المناطق الحدودية، واستمرار حصاره بحرًا وجوًا، وفرض منطقة أمنية عرضها بحدود (300) متر، وشن غارات محدودة بين الحين والآخر، وبنفس الوقت لم يكن لدى المقاومة القدرة على وقف هذه التجاوزات أو حتى الرد عليها بدون أن يؤدي ذلك إلى انفجار الموقف. وخلال السنوات التي تلت الاعتداء الإسرائيلي عامي 2008م–2009م وبدلاً من أن تتراجع قدرة المقاومة التسليحية تضاعفت

وبشكل كبير، وساء الوضع بالنسبة للاحتلال مع سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، وقدرت المخابرات الصهيونية أن قسماً من السلاح الليبي وصل قطاع غزة (أبو الخير، 2016، ص132).

4.3.3 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م

يعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة الذي بدأ في الثامن من تموز/يوليو 2014م، واصطلح على تسميته إسرائيلياً بـ"الجرف الصامد"، وهو المسمى المقتبس من الكتاب المقدس ليحمل معنى التطهر والصمود؛ العدوان الثالث على القطاع خلال السنوات الخمسة الماضية، ولكنه يعتبر العدوان الأخطر من حيث الأهداف والطموحات الإسرائيلية، ومن حيث حجم الخسائر والتدمير الذي لحق بالقطاع، ومن حيث حجم الخسائر على الجانب الإسرائيلي، وفشل الحكومة الإسرائيلية في توفير غطاء سياسي يفسر أسباب العدوان من ناحية، وفشلها في تحقيق الأهداف من ناحيةٍ ثانية، وبالذات هدف القضاء التام على قدرات المقاومة الفلسطينية، وهدف فرض واقع سياسي جديد يقود إلى عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وتقويض تجربة المصالحة الفلسطينية (شعث، 2016). وصاحب العدوان الإسرائيلي على غزة حرب إعلامية ونفسية استخدمت فيها الرواية والترويج بوصفهما أداتين من أدوات الحرب، فقد روجت إسرائيل رواياتها عبر الإعلام والدوائر الدبلوماسية من أن دوافعها تتصل بمقتل ثلاثة من المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية في 12 يونيو 2014م، على أيدي فلسطينيين يعتقد أنهم ينتمون إلى حركة حماس، حيث اعتبرت ذلك عدوانا يستحق منها الرد والمواجهة (فريق الأزمات العربي، 2015، ص114).

تواترت التحليلات السياسية حول ميزان الربح والخسارة في المستويين السياسي والعسكري، الناتج عن العدوان الإسرائيلي على قطاع 2014م، وعلى الرغم من الصمود الذي أبداه أهل غزة، لكن هناك بعض الآثار الكارثية التي لحقت بالغزيين والبنى التحتية. ويلخص ما قالته كيونغ واكانغ مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 6أغسطس 2014م عن الآثار المدمرة التي خلفتها الأعمال العدائية على قطاع غزة بسبب همجية الجيش الإسرائيلي. حيث قالت في الجلسة الطارئة للجمعية العامة التي عقدت حول غزة، إن العالم راقب برعب تأثير العدوان على الأطفال والمدنيين وإن استعادة الثقة والتعامل مع صدمة الحرب قد يتطلب أجيالاً (السهلي، 2014). ومع ذلك كان الموقف

الدولي من العدوان الأخير على غزة أقل حدة وانتقاداً من تلك التي واجتها في اعتداءاتها السابقة حين حركت جيشها على القطاع عمامي 2012م، و2008م. بل ويمكن استنتاج أن المناخ الدولي كان حافزاً ومشجعاً لإسرائيل في عدوانها. باستثناءات قليلة فإن المواقف الدولية كانت محايدة وهي بهذا المعنى صامتة عن إدانة العدوان، لكنها اتسمت بإشاراتها القوية للهجمات الصاروخية الفلسطينية مقابل الهجمات الإسرائيلية في مساواة غير مستوجبة ولا محقة بين الاحتلال وحق الشعوب في الدفاع عن نفسها. كما لم تتم الإشارة إلى حقيقة كون إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية إلا في مرات قليلة (أبو سيف، 2014، ص9).

4.3.4 الدوافع الإسرائيلية لعدوان جديد على قطاع غزة

يبقي السؤال المطروح الآن: هل تتكرر الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة مستقبلاً؟ وكيف تقرر إسرائيل ذلك؟

بداية، لم تتوقف التصريحات والتهديدات الإسرائيلية سواء على المستوى السياسي أو العسكري من ضرب غزة والقضاء على المقاومة المسلحة. وقد أكد الكاتب والمختص في الشأن الإسرائيلي أكرم عطاالله أن المراقب والمتابع للشؤون الإسرائيلية يدرك تماماً بأن الحرب على قطاع غزة مسألة وقت لأن ما نعيشه اليوم من أجواء هي تماماً ما عشناها قبل اندلاع الحرب الماضية عام 2014. وأوضح عطاالله في تصريح خاص لـ"فلسطين اليوم"، أن حركة حماس تتحدث عن استعدادها للحرب فيما يتحدث الاحتلال "الإسرائيلي" بشكل يثير الانتباه عن قدرات حماس الصاروخية والانفاق الهجومية والكومندوز القسامي (فلسطين اليوم، 2016). وقد أجمعت صحف إسرائيلية على أن قطاع غزة على أهبة الاستعداد لمواجهة عسكرية مع إسرائيل، مشيرة إلى أن التقديرات العسكرية تؤكد أن حركة المقاومة الإسلامية حماس حفرت أنفاقا عميقة تجاوزت الحدود إلى عمق إسرائيل. ونقل مراسل صحيفة معاريف "يوحاي عوفر" عن رئيس دائرة المعابر في وزارة الدفاع الإسرائيلية "كميل أبو ركن" أن محاولات تهريب الأسلحة عبر الأنفاق في غزة وصلت إلى أكثر من 740 محاولة خلال عام 2015م، مشيراً إلى أن هذه التطورات قد تشعل الجبهة الجنوبية وتتسبب بحرب جديدة (قناة الجزيرة، 2016).

وقد أصدر رئيس هيئة أركان الجيش "جادي إيزينكوت" (استراتيجية الجيش الإسرائيلي) في خطوة غير مسبوقة قبل خمسة أشهر، بشكل واضح وصريح، بأن أية حرب مقبلة على قطاع غزة يتوجب أن تهدف إلى السيطرة على "مراكز الثقل السلطوي" لحركة حماس؛ ومنظومات القيادة التحكم في جهازها العسكري. ويعني إعلان هذه الوثيقة أن قيادة الجيش الإسرائيلي تلزم المستوى السياسي في تل أبيب بشروط الحرب في قطاع غزة التي تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل، وضمن ذلك تصريح بإعادة احتلال القطاع. وقد جاء إصدار وثيقة إيزنكوت رداً على الانتقادات التي وجهتها النخب السياسية والإعلامية في تل أبيب لأداء الجيش خلال الحرب 2014م (النعامي، 2016). يعرض الكاتب والمحلل السياسي أيمن الرفاتي أبرز الدوافع التي قد تشجع "إسرائيل" لدخول حرب جديدة ضد قطاع غزة، يمكن إجمالها بما يلي (الرفاتي، 2016):

- الرغبة في إيقاف تعاظم قدرات حركة حماس العسكرية وردعها من جديد بعدما أصبحت عملية إعادة بناء قدراتها واضحة بعد عامين من الحرب، حيث أفادت التقارير الإسرائيلية بأن الجناح العسكري لحماس وصل لمرحلة من الإعداد تشابه تلك التي كان عليها قبل حرب 2014 وهذا ما يحتم على "إسرائيل" إعادته عدة سنوات للوراء لضمان استمرار الأمن في الجنوب.

- معضلة الأنفاق من أبرز الدوافع الموضوعية التي قد ترى "إسرائيل" نفسها مضطرة أمامها لخوض حرب جديدة على قطاع غزة في ظل تقارير إسرائيلية متعددة تشير إلى أن هناك أنفاقا اجتازت الحدود، وقد يكون أي تصعيد غير محسوب خلال الفترة المقبلة.

- استعادة هيبتها التي فقدتها خلال حروب العقد الأخير حيث لم تستطع حسم أي معركة مع أعدائها بما في ذلك قطاع غزة.

- استعادة "إسرائيل" جنودها المفقودين في قطاع غزة، إلا أن نجاح تسويق هذا المبرر داخلياً في "إسرائيل" لن يجد في ظل وجود مخاطرة عسكرية كبيرة قد تؤدي لزيادة أعداد المفقودين.

- وهناك دافع أخير وغير عقلاني يتعلق بطبيعة التفكير اليمينية المتطرفة التي تقود الحكومة الإسرائيلية التي لا مشكلة لديها في الدخول بحرب تقتل المزيد من الفلسطينيين وتضعفهم وتزيح تهديدهم لفترة طويلة.

إن تجربة التاريخ الانساني توضح لنا بأن أي دولة محتلة، تقاوم من يحتلها حتى انتهاء الاحتلال، وفي تلك الحالة تعمل القوى الاستعمارية على الحفاظ على قوتها ووجودها من خلال القوة المسلحة لضرب المقاومة بكل حزم وانهائها. ولذلك لا يمكن أن تنتهي الاعتداءات الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية بشكل عام، وعلى قطاع غزة عنوان المقاومة الفلسطينية المسلحة بشكل خاص.

في الواقع إن ما يحدث هو فترات من الهدوء وفق إدارة الصراع مع المحتل ليس أكثر، فالاحتلال يهدأ في فترات محدودة ويعاود رسم مخططاته وسياساته من جديد حتى في عدم وجود مقاومة، كما يحدث الآن في الضفة الغربية من استيطان ومصادرة للأراضي الفلسطينية، وكذلك القرارات الإسرائيلية بشأن منع الآذان في المسجد الأقصى. وحينما يشعر الاحتلال باشتداد المقاومة أو امتلاكها قدرات عسكرية جديدة يشعر بخطورة وجودها ويبدأ باعتداء جديد من أجل ضربها. وأخيراً، نقول لن تنتهي الاعتداءات إلا بانتهاء الاحتلال نفسه.

4.4 المبحث الثالث: آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة

إن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة أثرت على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه التأثيرات لم تكن جديدة فمنذ وقوع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهو يحاول تدمير المجتمع الفلسطيني لأنه لا يستيطع مواجهته. وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى وعودة خيار الكفاح المسلح من جديد من حانب، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ووصولها للسلطة هذا من جانب آخر، ازدادت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية بدءاً بالحصار ووصولاً إلى العدوان والاجتياح الكامل.

ويعتبر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة هو الأعنف والأكثر دموية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، فقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها، أنواعاً مختلفة من الأسلحة، وقامت القوات الجوية والبرية والبحرية بإطلاق قذائفها باتجاه المنازل السكنية والمنشآت العامة والخاصة في مختلف محافظات غزة، من جنوبها إلى شمالها. وكانت المناطق الحدودية شمال وشرق محافظات غزة الأكثر عرضة وتركيزاً للعمليات الحربية الإسرائيلية، الأمر الذي أوقع خسائر بشرية وأضراراً اقتصادية مضاعفة في تلك المناطق (شعث، 2014). إن الأضرار والآثار السلبية المترتبة على الحرب الإسرائيلية على غزة لم تقتصر على الإنسان من حيث عدد الشهداء والجرحي وتدمير المنازل والمرافق فقط، بل تعدتها لتشمل البيئة والأرض، فقد زادت الاعتداءات من حالة المعاناة التي يعانيها أهل غزة، والتي تمثلت في الاستيلاء والسيطرة على منابع المياه العذبة وعلى مصادر الطاقة المختلفة من كهرباء وغاز الطهي، هذا بالإضافة لما تمارسه إسرائيل من تدمير للأشجار والمزروعات والأراضي الزراعية نفسها (العربية لحماية الطبيعة، ص2). وفي هذا الجانب من الدراسة سوف نرصد آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أثرها على المقاومة الفلسطينية.

4.4.1 آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الاقتصاد في قطاع غزة

أولاً: عدوان 2008م

ارتكبت قوات الاحتلال العديد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني الذي يتطلع للحرية، وازدادت تلك الجرائم أثناء الاعتداءات على قطاع غزة، حيث تأثر القطاع الاقتصادي بشكل كبير في العدوان الأول 2008م مقارنة بالاعتداءات التي تلته، ويمكن لنا رصد حجم الأضرار في قطاع غزة على النحو التالي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010):

- قصفت الطائرات الإسرائيلية، مستشفى في منطقة تل الهوى وسط مدينة غزة. كما قصفت ميناء غزة البحري بعدة صواريخ مما ألحق به أضراراً جسيمة. وطال القصف جامعات وكليات ومنازل ومساجد في مناطق متعددة من قطاع غزة.
- الطائرات الإسرائيلية قصفت مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني في حي تل الهوى ومبنى وزارة الداخلية بالإضافة إلى منطقة الأنفاق على الحدود مع مصر بقنابل ارتجاجية.
- استهداف مطار غزة الدولي، وتدمير جسرين يصلان المنطقة الوسطى بمدينة غزة. وغارات جوية استهدفت مقر الضابطة الجمركية شرق جباليا مما أدى إلى تدميرها بالكامل.

ثانياً: عدوان 2012م

ارتكبت قوات الاحتلال عدداً من الجرائم بحق المواطنين في قطاع غزة، وشنت غارات مختلفة، حيث أطلق الاحتلال تجاه مناطق قطاع غزة نحو (3000) قذيفة مختلفة؛ ويمكن إجمال جرائم الاحتلال التي ارتكبها خلال فترة العدوان كالتالي (أبو الخير، 2016، ص136):

- تدمير (55) منزلاً بشكل كلي، ومئات أخرى ما بين أضرار جسيمة ودمار جزئي.
- تدمير مسجدين بشكل كلي، و(34) مسجداً آخر ما بين تدمير جزئي وأضرار بالغة.
- تدمير (8) مقرات حكومية، و(13) مقراً أمنيا وشرطيا، وجسرين يربطان وسط القطاع بشماله.
- استهداف (6) مكاتب صحفية، و(6) مراكز صحية، و(28) مؤسسة تعليمية، و(22) منشأة مدنية وجمعية خيرية.

- تدمير وإلحاق أضرار بالغة في عشرات الأراضي الزراعية.

كما لا بد من التطرق للمجزرة التي وقعت خلال هذا العدوان، وهي استهداف العدو بعد عصر اليوم الخامس للعدوان منزلًا لعائلة الدلو في حي النصر غرب غزة، مكونًا من ثلاثة طوابق يسكنه ست عائلات دون تحذير مسبق، أودى بحياة أربعة عشر شخصاً من الأطفال والنساء.

ثالثاً: عدوان 2014

من الآثار الكارثية للعدوان على قطاع غزة، تدهور مجالات البيئة وعناصرها كافة في القطاع، ولاسيما المسكن والزراعة والتربة والمياه، وقد زادت مؤشرات البؤس الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدرت معطيات فلسطينية صادرة عن مراكز حقوقية دولية ومصادر حكومية فلسطينية، أنه إضافة إلى سقوط حوالي ألفي شهيد فلسطيني، بينهم أكثر من 400 طفل، فضلاً عن نحو 10 آلاف جريح، تمّ رصد خسائر اقتصادية على النحو التالي (السهلي، 2014):

- تدمير ممنهج في البنية التحتية في قطاع غزة نتيجة حوالي شهرين من العدوان.
- بلغ إجمالي المنازل المستهدفة 10604 منزلاً، منها 1724 منزلاً تمّ تدميرها بشكل كلي، و8 آلاف و880 منزلاً دمرت بشكل جزئي.

4.4.2 آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة.

من أخطر الأحداث التي شهدتها القضية الفلسطينية في المرحلة الأخيرة: سياسة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. هذه السياسة التي تبنّتها ومارستها "إسرائيل" من أجل عزل الأراضي الفلسطينية، بالرغم من كلّ التنديدات والمناشدات العربية والدولية، تحت ذرائع عديدة؛ منها "الإجراءات الأمنية"، "سلطة حماس غير الشرعية"، وغيرها، التي تقضي بمنع دخول الفلسطينيين إلى "إسرائيل" دون رقابة. ورغم أن سياسة "الحصار" هي فكرة قديمة وردت على لسان بن غوريون، كما وضع موشيه شاحال خطّة لتنفيذها أثناء تقلّده منصب وزير الأمن الداخلي في مطلع العام 1994م، بعدما قال رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين "أخرجوا غزّة من تل أبيب"، إلاّ أن رئيس وزراء الكيان أرييل شارون هو أوّل من وضع هذه الخطّة قيد التنفيذ. وكان ذلك في منتصف عام 2002، عقب

فشل عملية "السور الواقي" في القضاء على البنية التحتية للمقاومة، وبعد تمكّن المقاومة من ضرب أهداف في العمق الإسرائيلي رداً على تلك العملية (العيلة وحمد، 2009).

أولاً: عدوان 2008م

مع بداية عدوان 2008م، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلي مقار الأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة على امتداد قطاع غزة وخلال خمس دقائق، حيث تزامن ذلك مع وقت تأدية طلاب مدارس قطاع غزة امتحانات نهاية الفصل الأول الأمر الذي خلق حالة من الخوف والهلع في صفوف التلاميذ، وأدى هذا العدوان إلى إعلان وكالة الغوث ووزارة التعليم إلى تعليق الامتحانات ومن ثم اغلاق المدارس (مركز الميزان، 2009، ص4). وأصدرت الأونروا نداء عاجلاً للحصول على مساعدات بقيمة 35 مليون دولار أميركي لتمويل الاحتياجات الطارئة في قطاع غزة وتوفير الحاجات الأساسية لنحو 94 ألف فلسطيني من سكان القطاع الأكثر فقراً بالإضافة إلى توفير المعدات الطبية الضرورية والمساعدات الغذائية التي علقت الوكالة توزيعها في وقت سابق من الشهر الحالي بعد نفاد الاحتياط من الدقيق والمواد الأساسية الأخرى. وقصفت قوات الاحتلال مدرسة الفاخورة التابعة للأونروا، غربي مخيم جباليا، بقذائف المدفعية مما أدى إلى استشهاد أكثر من أربعين مواطناً وعشرات الجرحى. وكانت عشرات العائلات قد فرت من منازلها والتجأت إلى هذه المدرسة هرباً من القصف الإسرائيلي. يذكر أن استهداف المدرسة تم بعد ساعات قليلة فقط من إعلان الوكالة استهداف مدرستين لها في غزة ورفح وسقوط عدد من الشهداء والجرحى فيهما (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010).

ثانياً: عدوان 2012م

تكرر تعطيل الدراسة في مدارس وجامعات قطاع غزة في اعتدائي 2012م، و2014م. وتحويل المدارس إلى مراكز لإيواء النازحين من المناطق الحدودية في قطاع غزة، والتي لم تسلم من الاستهداف بمن فيها من النازحين.

ثالثاً: عدوان 2014م

في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، الذي يرصد أثر العدوان الإسرائيلي 2014م على واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، جاءت النتائج كما يلي(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص9-14):

أثر العدوان على مكان السكن: بينت نتائج المسح أن 9% من الأسر الفلسطينية في غزة قامت بتغير مكان سكنها بسبب عدوان 2014م.

أثر العدوان على البنية التحتية: بينت النتائج أن 87% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تعرضوا لانقطاع أكثر من مرة في الأسبوع لخدمة التزود بالمياة من الشبكة العامة، في المقابل 97%، تعرضوا لانقطاع يومي.

حالة الدخل: أظهرت نتائج المسح أن حوالي نصف الأسر (53%) انخفض مستوى دخلها خلال فترة العدوان، في حين أن (43%) حافظت على مستوى دخلها خلال العدوان مقارنة مع واقع دخلها قبل العدوان.

فيما بينت دراسة أعدتها سلطة جودة البيئة حول "الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة" عام 2014م، أن العدوان الذي شنته إسرائيل على غزة كان له أثر خطير وشامل على مجمل عناصر البيئة الفلسطينية، وقد كان هذا العدوان على حد قول إسرائيل- من أكثر الحروب بعد حرب 1973م التي قامت بها إسرائيل منذ تاريخ نشأتها في العام 1948م وإلى الآن، وجاءت نتائج التقرير على النحو التالي (سلطة جودة البية، 2014، ص5):

- تلوث الشاطئ البحري بشكل مباشر بنسبة تجاوزت 70% من طول الساحل قبيل العدوان.
- تضرر وتلوث الأراضي والتربة الزراعية بشكل مباشر بفعل القصف المتكرر لها بشتى أنواع المقذوفات والذخائر مما تسبب في إحداث آلاف الحفر العميقة في الأراضي الزراعية وتلوثها بمتوسط مساحة 350 متراً مربعاً.

- تراكم كميات ضخمة من ركام المباني والمنازل التي دمرتها قوات الإحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان سواء بقصفها من الجو أو البر أو البحر أو بتجريفها خلال الإجتياح البرى قدرت بحوالي 2 مليون طن.
- بلغت كمية النفايات الصلبة المنزلية التي تراكمت في شوارع مناطق مختلفة من قطاع غزة حوالي 70 ألف طن بواقع ثلاثة أضعاف ونصف للكمية التي تراكمت في عدوان 2008م.

نلاحظ مما سبق، أن الاعتداءات الإسرائيلية أثرت في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غزة، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى كي الوعي الفلسطيني من أجل طلب الحياة الآمنة وتوفير لقمة العيش، دونما العمل على تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال، ونستطيع ملاحظة أن الاحتلال الإسرائيلي في كافة اعتداءاته استهدف المرافق العامة، ولا سيما مؤسسات التعليم والمدراس. ونتيجة للأوضاع التي يعيشها قطاع غزة بدأ التفكير بالهجرة، فقد أوضحت نتائج استطلاع أعدها مركز الاحصاء الفلسطيني أن نسبة الأسر التي فكرت أو أحد أفرادها بالهجرة قبل العدوان (منذ عدوان 2009 حتى قبل عدوان 2014) 24%، مقابل 29% من الأسر أو أحد أفرادها تفكر حالياً بالهجرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص15). وهذا يعني أن النسبة لم تحمل فارقاً كبيراً رغم الأضرار والصعوبات الكبيرة التي يعيشها أهل غزة، حتى وإن كان هناك نسبة عالية تفكر بالهجرة فهي تفكر بتحسين وضعها الاجتماعي نتيجة الحصار والاحتلال، الذي هو مفروض منذ وجود الاحتلال على أرض فلسطين، ولم نلمس تحسناً كبيراً عدا فترات بسيطة في حركة المعابر الفلسطينية.

4.4.3 آثار الاعتداءات الإسرائيلية على المقاومة المسلحة في قطاع غزة

يصنف العدوان الذي شنته القوات الإسرائيلية المحتلة على قطاع غزة في نطاق النزاع الدولي المسلح، وفي إطار الاحتلال الحربي المستمر لأراضي القطاع قانونياً ومادياً. ويتوجب على القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، وخلال قيامها بشن الهجمات القتالية أن تتقيد بجملة من الأحكام الأساسية التي تحددها اتفاقية جنيف الرابعة[1] (شعث، 2014). إلا أن دولة الاحتلال لم تلتزم يوماً

[1] **اتفاقية جنيف الرابعة:** تمثل أحكاماً مشتركة من الاتفاقيات الثلاثة الأخرى. وتشمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، أحكاماً أساسية تنظم، في جملة أمور أخرى، شن الهجمات القتالية، الوسائل

بالقانون الدولي أو بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو أي من قرارات الأمم المتحدة التي تخص القضية الفلسطينية، وعلى النقيض من ذلك تماماً فهي ليست فقط غير ملتزمة وإنما تخرق كافة تلك القوانين والشرعية الدولية، فهي تضرب بكل قوة وفق نظرية الردع الإسرائيلية من أجل حماية مجالها الحيوي، ولعل المتلقى لتلك الضربات هو من يزعزع أمن أسرائيل ويسعى لتدمير تلك القوة وتحرير الأرض. ويمكن تتبع أعمال حكومة الاحتلال منذ الانسحاب من قطاع غزة عام 2005م، حيث أبقت إسرائيل قبضتها الاقتصادية على قطاع غزة، وحافظت على تحكمها في المياة والطاقة وشبكة الاتصالات، والأهم من ذلك حصارها المطبق على القطاع من خلال السيطرة على المعابر والمنفاذ التجارية، وعلى حد وصف Shlomo Ben- ami لقطاع غزة "الوضع المحبوس قابل للانفجار" (Slater, 2012, p53).

وجاء الانفجار بوجه الاحتلال من خلال المقاومة المسلحة الهادفة للتحرير، وعملت إسرائيل وفق نظرية الردع لمحاربة المقاومة في قطاع غزة والقضاء عليها. لذا فهي تضع المقاومة الفلسطينية المسلحة الهدف الأساسي في أي اعتداء تقوم به، وقد أثرت تلك الاعتداءات على المقاومة الفلسطينية من الناحية البشرية والمادية، فقد سقط العديد من الشهداء نتيجة سياسة الاغتيالات الإسرائيلية، أو أثناء محاولة صد الاعتداءات على قطاع غزة، فقد قدمت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة الكثير من قادتها وجنودها، ولم يقتصر الأمر على المنتمين لفصائل المقاومة المسلحة، بل وعائلاتهم نتيجة استهداف منازلهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ورغم ذلك استمرت المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال، وازدادت قوة وتسليحاً وصلابة.

ونتيجة الإرهاب الإسرائيلي على قطاع غزة بعد ثلاثة إعتداءات متوالية أصبحت إسرائيل منبوذة عالمياً بسبب انتهاكها للقانون الدولي وذلك على المستوى الشعبي وليس السلطوي. ويفسر لنا

والأساليب المشروعة المستخدمة في الحرب، الحماية الممنوحة للسكان المدنيين والمعايير التي تميز المقاتلين عن غير المقاتلين (المدنيين والأشخاص الذين يخضعون لنطاق حماية خاصة). ويرتبط البروتوكولان الإضافيان الملحقان باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، بالقانون الإنساني الدولي، وهما ملزمان لإسرائيل باعتبارهما جزءاً من أحكام القانون العرفي الدولي. ويتضمن البروتوكولان الإضافيان شرحاً وتفسيراً أكثر شمولية وعمقاً للنصوص التي ترد في اتفاقيات جنيف الأربع، بما فيها الاتفاقية الرابعة. وتشمل تلك القواعد والأحكام تحديداً مبدأ التمييز، شن الهجمات القتالية وتحديد نطاق الحماية للمدنيين، وهي وثيقة الصلة بتطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي (شعث، 2014).

Jerome Slater إن إسرائيل هي السبب في هجوم العالم عليها، لأن ضحايا إسرائيل من المدنيين في قطاع غزة كانت نهاية ما تنظر له من مهنية واحترامها لحقوق الإنسان، وذلك بسبب جرائمها التي ارتكبتها في القطاع، واستمرارها لثلاث مرات في انتهاك حقوق الإنسان، وذلك من أجل ضرب قدرة وقوة المنظمات المقاتلة في القطاع (Slater, 2012, p56).

وأخيراً يمكن القول بأن إسرائيل استطاعت تدمير قطاع غزة اقتصادياً واجتماعياً وكذلك البنى التحتية، وفي المقابل ظهرت للعالم كدولة احتلال ترتكب الجرائم، مما أثر على مكانتها كدولة تدعي الديمقراطية واحترام الحريات عالمياً، ولا سيما شعوب أوروبا التي شاهدت الجرائم من خلال وسائل الإعلام المختلفة. ورغم تأثيرها المباشر على قيادة وعناصر المقاومة المسحلة، إلا أنها لم تستطع كسر إرادتها أو إنهاء قوتها عن العمل من أجل أهدافها المتمثلة في تحرير فلسطين.

4.5 الخلاصة

إن الشعب الفلسطيني تكبد خسائر بشرية ومادية كبيرة منذ بداية الاحتلال الإحلالي إلى يومنا هذا، ولا نتوقع أن تنتهي تلك الخسائر إلا بانتهاء الاحتلال. ولكن بإدارتنا للصراع نستطيع أن نقلل من خسائرنا البشرية والمادية في مواجهتنا للاحتلال. والسؤال الآن: هل المقاومة المسلحة هي من تكبد الشعب تلك الخسائر؟ كما تروج لها استراتيجيات الردع الإسرائيلية؟

للإجابة عن هذا السؤال يستوجب علينا أن نوضح ما توصلنا إليه في هذا الفصل من استنتاجات:

أولاً: الخسائر الفلسطينية، ليست فقط في قطاع غزة، بل هي في كل فلسطين، فحتى المناطق التي لا تنشط بها المقاومة ازدادت بها الخسائر، مثل الضفة الغربية والقدس.

ثانياً: لن تتوقف السياسات العنصرية الإسرائيلية بتوقف المقاومة، وهذا ما يوضحه التاريخ البشري لقوى الاستعمار، ولا سيما الاستعمار الصهيوني الإحلالي، فهو يستهدف الإنسان والأرض معاً، فصراعنا هو صراع وجودي.

ثالثاً: الإنسان لا يستطيع تقبل الموت دونما الدفاع عن النفس. فإسرائيل لم تقدم أدنى حقوق الشعب الفلسطيني في عملية السلام، ولا تقبل بالتعايش إن كنا نرفض هذا أم نقبل. فالسياسات الإسرائيلية

الهادفة لتفريغ الأرض من الفلسطينيين لم تقف أو تهدأ يوماً منذ الاحتلال، وإنما هناك تكتيكات في السياسة الإسرائيلة وهي: أولاً، السياسة الخشنة، وهي العمل بالقوة العسكرية، أما الثانية في السياسة الناعمة، وهي العمل من خلال الحصار والتجويع.

يبقى السؤال المطروح الآن: ماذا يتوجب علينا فعله لمقارعة الاحتلال وسياساته العنصرية؟ وما هي الخيارات الأمثل لمواجهة الاحتلال وتحرير الأرض؟ هذا ما سوف نعالجة في الفصل الأخير من دراستنا.

الفصل الخامس
مستقبل المقاومة في قطاع غزة

5.1 مقدمة

إن اتفاقية سايكس بيكو 1916م عملت على تقسيم المنطقة العربية، وجاءت فكرة إقامة دولة إسرائيل في فلسطين لإدامة هذا التقسيم. في الفصل الثاني تحدثنا عن المقاومة المسلحة للاحتلال من قبل الفلسطينيين وكذلك العرب، وكيف كانت الهزائم العربية تتوالى ويشتد تواجد إسرائيل على الأرض الفلسطينية. وقد روج الغرب فكرة التعايش السلمي من خلال السلام.

يقول سيد بركة "إن عملية السلام هي عبارة عن فرصة لتجديد تسويق الأوهام في الساحة العربية والفلسطينية، في المقابل إسرائيل في كل يوم تقوم بفعل على أرض الواقع يخدم مشروعها"، إن الفكر الثوري العربي لمحاربة إسرائيل انتهى، وبقي خيار المقاومة المسلحة مرهوناً في الشعب الفلسطيني، ويتمثل الآن الدعم العربي من خلال الدعم الشعبي لما يحدث للشعب الفلسطيني جراء سياسات الاحتلال (بركة، 2016). وحينما نتحدث عن مستقبل المقاومة نتحدث عن تحرير الأرض، فبعد فشل عملية السلام ورغم عدم تحقيق نتائج كبيرة من خلال المقاومة المسلحة، إلا أننا نتساءل: **هل يمكن القبول بالأمر الواقع؟ ونرضخ للاحتلال دون دفاع عن الأرض والإنسان الفلسطيني؟**

5.2 الخيارات المستقبلية أمام الفلسطينيين في قطاع غزة

لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية في مشروع التحرير دون العمل بجدية وفق برنامج مخطط له واستراتيجية فلسطينية، وقد سارت القضية في عدة خيارات وفقاً للأيديولوجيات الحزبية. فهناك مشروعان السلام والمقاومة لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967م كحل مرحلي. وفي ذلك يقول مسئول ملف العلاقات الوطنية والدولية في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، "هناك مشروعان المفاوضات والمقاومة، وعلينا تكليف العدو ثمناً باهظاً، فخيار المفاوضات لم يحقق نتائج عملية حتى الآن، ومع ذلك علينا ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي كي نستطيع مواجهة المحتل بشكل أقوى وأفضل" (البطش، 2017).

ومن هنا نطرح تساؤلنا الرئيس حول خيارات التحرر الوطني ضمن استراتيجية وطنية من أجل تحرير الأرض الفلسطينية، من خلال تحديد متى وكيف نستخدم خيار السلام وخيار المقاومة المسلحة؟

أولاً: خيار المقاومة المسلحة

إن العمل العسكري يمكن استثمارة في العمل السياسي لتحقيق ننائج على أرض الواقع، وخلال ثلاثة اعتداءات متكررة على قطاع غزة، لم يكن مستوى العمل السياسي على النحو المطلوب، ويعود ذلك لاختلاف البرامج الحزبية والانقسام الفلسطيني الداخلي. ويعتبر العامل العسكري من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، فحين تمتلك دولة ما ترسانة عسكرية قوية تستطيع فرض ما تريده في الساحة الدولية. وينطبق هذا العامل أيضاً في الحروب والنزاعات الداخلية، فالعامل العسكري ما زال هو الأكثر تأثيراً في العوامل الأخرى، فإن غاب الأمن ضعف الاقتصاد وتفكك المجتمع. لذى يبقى خيار المقاومة المسلحة هو الخيار الأقوى والأجدر في التأثير على دولة الاحتلال. وهو الخيار الفلسطيني الأول الذي استخدمه الفلسطينيون منذ بداية الهجرات الصهيونية لأرض فلسطين وإن كان بأدوات وأسلحة بدائية.

وقد أقرت بذلك النخب الفكرية، والعسكرية في إسرائيل كانت سباقة في إدراك حجم المأزق الاستراتيجي، الذي تعانية دولة الاحتلال، وفطنت قبل المجتمع الإسرائيلي، لشكوك حقيقية في

استمرار بقاء الكيان، وقدرته على الدفاع عن مشروعه الاستيطاني، وأن خيار القوة المفرطة ، والإذعان في قتل المدنيين كما حدث في العدوان الأخير، لم يعد كافيا؛ لاستقرار الدولة (أبو زايدة، 2015، ص398). وقد تغير ميزان القوة لصالح المقاومة بالرغم من قوتها الصغيرة، الذي مثل علامة فارقة في ميزان الانتصار الاستراتيجي، ومستقبل المنطقة؛ لأن دولة الاحتلال خاضت ثلاثة حروب على القطاع، تآكلت منظومة الردع خلالها، في المقابل تنامي البناء المعنوي، والالتفاف الشعبي حول المقاومة، وتعاظم الجهد الاستراتيجي، والتكتيكي للمقاومة الفلسطينية المسلحة (أبو وطفة، 2015، ص115).

ثانياً: خيار التسوية السلمية

بعد انتهاء حرب عام 1973م وتحرير سيناء، بدأ يطرح لأول مرة فكر التحرر المرحلي وإقامة سلطة فلسطينية على أي شبر يتم تحريره، وتبلورت الفكرة في منظمة التحرير الفلسطينية من خلال البرنامج المرحلي "النقاط العشر 1974م"، وهذا البرنامج باختلاف بعض البنود أصبح واقعاً عام 1991م في اتفاقيات أوسلو، واقيمت السلطة الوطنية على أراضي غزة ومدينة أريحا. أي أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح تحولت من خيار المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى خيار المقاومة السلمية "التسوية السياسية". يتساءل أستاذ العلوم السياسية علي الجرباوي: هل يعتبر استمرار وجود السلطة الفلسطينية ضرورة وطنية لا غنى عنها لتحقيق المشروع الوطني بعد مرور عقدين من الزمان وفشل إنهاء الاحتلال؟ وهل هناك اتفاق فلسطيني عام حول المشروع الوطني، أم أن هناك اختلاف بشأنه يسبب صراعاً محتدماً (الجرباوي، 2016، ص23).

جاءت مرحلة السلام مع دولة الاحتلال بعد فشل عملية التحرير العسكري، ومن الطبيعي أن يكون السلام ضعيفاً، حتى أصبحت اليوم القضية الفلسطينية هي "فلسطينية–إسرائيلية"، وليست كما كانت "عربية– إسرائيلية"، والأخطر أن اتفاقات السلام تسير بشروط إسرائيل. وكافة المشاريع السلمية فشلت حتى المبادرة العربية 2002م، وبالتالي أثرت بالسلب على القضية الفلسطينية (المدلل، 2016).

إن خيار السلام وفق المتغيرات الداخلية والخارجية، يصعب تحقيقه. ويرى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية صالح ناصر "أن السلام العادل هو برحيل الاحتلال عن الاراضي

الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وخيار التسوية والسلام يتراجع، بسبب وجود حكومات إسرائيلية يمينية متعاقبة ومتطرفة في الحكم" (صالح، 2016). فيما يرى القيادي في حركة حماس اسماعيل رضوان أن خيار السلام والمفاوضات بعد مضي عشرين عاماً قد فشلت، في المقابل أثبتت المقاومة حضورها، لأن الاحتلال لا يؤمن إلا بلغة القوة" (رضوان، 2016).

لا يوجد توافق فلسطيني بين القوى والأحزاب الفلسطينية حول طبيعة التسوية السياسية، لاسيما بين أقوى الأحزاب الفلسطينية؛ فتح وحماس. حيث ترى حركة فتح بأن الحل المرحلي من خلال التسوية السياسية يكمن في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران. أما حركة حماس لا تعارض تحرير أي شبر من أرض فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية بشرط عدم الاعتراف بدولة الاحتلال والعمل على إنهاء الاحتلال من كامل فلسطين، أي عمل هدنة مع الاحتلال وليس سلام دائم. وفي تحليلنا لخيار التسوية إن كان بهدنة أو بسلام دائم، يمكن القول بأن خيار التسوية السياسية لم يحقق النتائج المرجوة منه بسبب التعنت الإسرائيلي والدعم الغربي الكامل له. وقد أوقف الرئيس محمود عباس المفاوضات مع الاحتلال لعدم جدوتها ورفض الاحتلال تقديم أدنى الحقوق الفلسطينية المقررة في اتفاقيات السلام.

لذلك يبقى الخيار مطروح، ولكن مفرغ من مضمونه لعدم قدرته على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فبعد أكثر من عقدين من الزمان، تسعى السلطة الوطنية للتحول من راعٍ غير نزيه– الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنظمات الدولية، لإجبار إسرائيل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م. وحينما نفاضل بين خيارات التحرر الوطني الفلسطيني نستطيع القول بأن خيار تحرري واحد يكون ضعيفاً، وعليه لابد وأن يكون لدينا عدة خيارات تحررية، ولا يمكن المفاضلة بينها، وإنما تستخدم الخيارات وفق مشروع وطني شامل وخطة استراتيجية بهدف تحقيق الأهداف الفلسطينية وهي تحرير فلسطين.

5.3 الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين على الصعيد الداخلي

الخيار الأول: إنهاء الانقسام الفلسطيني

في ظل تعاظم المشروع الصهيوني الاستيطاني، يلوح المسؤولون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون بفزاعة "الخطر الوجودي" على إسرائيل القادم من شتى الاتجاهات، بدءاً بعضوية فلسطين بالمنظات الدولية، والمصالحة الفلسطينية، مروراً بتعاظم تسلح فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة (شاهين، 2012، ص193). فقد أثر الانقسام السياسي على المقاومة الفلسطينية المسلحة بالسلب.

الخيار الثاني: إنشاء قيادة عسكرية مشتركة

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م، لم يكن الجيش الإسرائيلي مستعداً لها، ولم يستطع التعامل مع النساء والأطفال الذين استخدموا الحجارة والملوتوف، وقال قادة الجيش الإسرائيلي بشكل واضح أن "الانتفاضة لم يكن لها حلاً عسكرياً، إلا حلاً سياسياً"، وهذه الانتفاضة بينت عدم قدرة فعالية الردع الإسرائيلي (Malaka, 2008, p3). إن التوافق على استخدام خيار المقاومة المسلحة وفق خطة وطنية متكاملة مطلب رئيس في نجاح تطبق قرارات القيادة السياسية ولا سيما مبدأ السلم والحرب، فلا يمكن أن يتم استخدام المقاومة المسلحة من قبل فصائل ورفضها من قبل فصائل أخرى، أو استخدام خيار المقاومة دون تنسيق مسبق مع كافة الفصائل، لأن العمل العسكري وتباعته تهم الجميع، لذا يتطلب قيادة عسكرية مشتركة للتنسيق في خيار الحرب والسلم بين كافة الفصائل والأحزاب الفلسطينية العاملة على أرض فلسطين.

الخيار الثالث: بناء استراتيجية فلسطينية عامة (برنامج وطني مشترك)

التوصل إلى استراتيجة فلسطينية عامة، والعمل على تشكيل قيادة وطنية موحدة بالتوافق للإشراف على تحقيق هذه الاستراتيجية التي تعدّ مرجعية لأي خلاف فلسطيني. ويمكن تحقيق هذا الخيار من خلال المفاوضات بين فتح وحماس وبقية الفصائل للتوصل إلى هذه الاستراتيجية وبمشاركة خبراء فلسطينيين، ومن ثم تشكيل إطار وطني مرجعي للإشراف على تطبيقها. ويمكن لهذا الخيار أن يحقق

الحد الأدنى من الوفاق الوطني المطلوب في هذه المرحلة بانتظار ظروف أكثر مواءمة ونضجاً لتحقيق مزيد الوحدة المؤسسية والفصائلية (فريق الأزمات العربي، 2015، ص126). نحن بحاجة إلى استعادة الوحدة الوطنية، وبحاجة لأن يكون العمل العسكري المسلح محل إجماع وطني فلسطيني، والمطلوب أن ننهض بكافة خيارات التحرير الوطني سواء انتفاضة شعبية أو عمل مسلح، وكذلك مرهون بالامكانيات المتاحة والتوقيتات المناسبة لاستخدامها. ولكي نحقق نتائج ايجابية من المقاومة المسلحة لابد من تكاثف الجماهير والانسجام الداخلي والاتفاق على برنامج وطني موحد يستنهض الشعب الفلسطيني والاتفاق على أدوات تنفيذ هذا البرنامج بما فيها من خيارات لتنفيذ البرنامج الوطني (ناصر، 2016).

5.4 الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل

الخيار الأول: تحقيق السلام على قاعدة الحقوق الفلسطينية

إن تحرير أرض فلسطين في ظل المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، لن يتم في ضربه واحدة. ولا يتحقق السلام العادل إلا حينما يرحل الاحتلال، وتصبح الدولة الفلسطينية واقعاً حقيقياً خالية من الاستيطان وعاصمتها القدس الشريف (ناصر، 2016).

وعليه يمكن القول بأن طريق تحرير فلسطين تمر في مراحل، وكي نستطيع تجاوز المرحلة والانتقال لمرحلة أخرى، على القيادة السياسية للشعب الفلسطيني أن تعي بأن كل مرحلة لها استحقاقات وهي الأهداف متوسطة المدى والتي تقودنا إلى الهدف الرئيس وهو تحرير الأرض الفلسطينية. وهذا يعني بأن تحقيق الأمن والسلام من خلال اتفاق سلام أو من خلال هدنة، يجب أن يكون بمقابل، بمعنى آخر أن يحقق بعض الأهداف الفلسطينية للمرحلة التي يتم فيها عقد الاتفاق أو الهدنة.

الخيار الثاني: المواجهة العسكرية مع إسرائيل

إن خيار المواجهة العسكرية مع إسرائيل هو حتمي، لذا سوف تستمر المقاومة في مواجهة الاحتلال وقد نجحت في صد نظرية الردع الإسرائيلي، بل وأكثر من ذلك، فقد أوقعت الخسائر في

الاحتلال، وهو أحد أشكال الردع الفلسطيني، الذي سوف يستمر عمل المقاومة حتى تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو: زوال الاحتلال (مزهر، 2016). وبالرغم من الواقع العربي المأزوم والإنسداد الجغرافي الذي أثر على معنويات الشعب الفلسطيني في ظل الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، لم تستطع اسرائيل أن تحقق اهدافها في اعتداءاتها الثلاثة على قطاع غزة المتمثلة بتفكك المقاومة الفلسطينية المسلحة أو أن تحد من قدراتها، وعلينا أن ندرك جيداً أن الشعب الفلسطيني لم يعد أمامه خيار سوى الصمود والثبات والمقاومة في ظل انسداد الأفق السياسي (المدلل، 2016). ورغم كافة المعيقات الجغرافية والإمكانيات المادية البسيطة إلا أن المقاومة الفلسطينية انتصرت في الثبات أمام الاحتلال وكذلك الهجوم، ونؤكد على أن العزة والانتصار حتمي من خلال خلق قوة ردع فلسطينية أمام قوة الاحتلال وحقق نتائج إيجابية في طرق التحرير، عدم مقدرة الاحتلال على تحقيق أهدافة، ولعل الهروب من قطاع غزة 2005 دليل قاطع على استمرارية المقاومة الفلسطينية في تحقيق نتائجها (أبو شريعة، 2016).

إن النظرية الأمنية الإسرائيلية تآكلت أمام المقاومة لعدم قدرتها في تحقيق أهدافها، بالرغم من قوة وعتاد قوات إسرائيل، فهي لم تستطع ثنى إرادة المقاومة الفلسطينية المسلحة الساعية للتحرير (أبو شريعة، 2016). ويؤكد سيد بركة أن "المقاومة الفلسطينية المسلحة تحتاج إلى من يحميها ويساهم في تصويب مسارها، وهذا يتطلب متابعة دقيقة وأمينة وقول الكلمة التي يجب أن تقال وليس ما نحب أن تقال، فهي بحاجة إلى عقول ومتخصصين حتي يقوموا بالعمل المسلح" (بركة، 2016). أجمع قادة الفصائل المسلحة وغير المسلحة في قطاع غزة على استمرار المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى تحرير فلسطين، فلا يمكن أن يستكين الشعب الفلسطيني ويقبل بالاحتلال.

ومما سبق يمكن القول بأنه مطلوب منا إعادة تقييم تجربة المقاومة المسلحة في قطاع غزة بهدف تعزيزها، ويمكن إجمال ذلك على النحو التالي:

أولاً: تطوير إداء المقاومة الفلسطينية المسلحة.

ثانياً: حماية المقاومة المسلحة وضمان استمرارية عملها

ثالثاً: توحيد طاقات الشعب الفلسطيني والإلتفاف حول خيار المقاومة المسلحة

خاتمة الدراسة

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

خاتمة الدراسة

منذ أن عرفت الإنسانية الاحتلال، وجدت المقاومة لاجتثاثه من الأرض، وقد خاض الشعب الفلسطيني حروباً طويلة ضد الاستعمار الأجنبي لأرضة، وانتصرت إرادة الشعب صاحب الأرض على كل أنواع الاستعمار التي مر بها تاريخ فلسطين القديم والحديث، وأثبت أن مالك الأرض أقوى من المحتل حتى وإن امتلك كافة عناصر القوة. وتأتي خاتمة الدراسة التي تخصصت في رصد تطور المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية: 2000م–2014م، لتؤكد بأن الشعب الفلسطيني لم يترك مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ أن وطأت قدماه أرض فلسطين، وأثبتت الدراسة بأن القضية الفلسطينية تمتاز بخاصيتين، الأولى أن مقاومة الاحتلال ما زالت مشتعلة ولم تهدأ نارها وكأنها ولدت أمس رغم طول سنوات الاحتلال، أما الثانية لم تغب شمس يوم إلا وهناك شهيد أو جريح أو أسير أو مظاهرة، وهذا يدل على إرادة الشعب الحقيقية في مقاومة المحتل بكافة الوسائل والسبل المتاحة، ولا سيما المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. ومن خلال عرض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالدراسة، واسقاطها على الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، يمكن القول بأن المقاومة الفلسطينية المسلحة مشروعة في كافة القوانين والأعراف الدولية رغم تشويهها من قبل إسرائيل وبدعم ومساندة الولايات المتحدة. وكما أن وصف المقاومة بالإرهاب من قبل الدول المؤيدة للرواية الإسرائيلية يعني ذلك تأييد الاستعمار ورفض حق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية.

واتسمت قوى المقاومة الفلسطينية في كل المواجهات العسكرية منذ بداية القضية الفلسطينية، وحتى يومنا هذا، بسمة مشتركة، وهي: الشجاعة والإقدام، والاستعداد لتقديم أغلي التضحيات. فمن هذه الزاوية يصعب التفريق بين المقاومين، فلسطينيين كانوا، أو عرباً، على أرض فلسطين وهذه شهادة كل من يقرأ تاريخ المواجهات العسكرية. وبغض النظر عما كان يسود من اختلال في موازين القوى العسكرية، والسياسية، في غير مصلحة المقاومين، ويكفي أن نتذكر أبطال ثورة القسام، وأبطال معركة القسطل، وأبطال معركة الكرامة، والشقيف، كما أبطال المقاومة اللبنانية (شفيق، 2015، ص464).

إلا أن نتائج المواجهات العسكرية في قطاع غزة، بدأت تختلف كلياً، حيث بدا لقوات الاحتلال التي تردع الخصم بقوة، وتخطط دائما للإجهاز عليه وإنهائه، وكذلك انتهى زمن الجيش الذي يحسم المعارك والحروب لصالحة، فلم يعد بمقدورة اليوم القضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة بضربة واحدة، بل ويتكبد الخسائر الفادحة في أي اعتداء يقوم به، إن كان مادياً أو بشرياً أو معنوياً، ولعل خطف الجنود في قطاع غزة ووقف عمل المطارات يوضح خسائر الاحتلال. وهذا الأمر راجع لعدة عوامل أهمها:

أولاً، تصاعد عمل المقاومة الفلسطينية المسلحة منذ بداية انتفاضة الأقصى وتطور أدائها رغم الاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة.

ثانياً، عدم مقدرة قوات الاحتلال حسم قدرات المقاومة أو القضاء عليها خلال ثلاثة اعتداءات على قطاع غزة، وبالرغم من الخسائر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مني بها الشعب الفلسطيني، إلا أن الاحتلال لم يستطع الانتصار في تلك الاعتداءات.

ثالثاً: رغم الحصار الإسرائيلي والرقابة الأمنية المشددة على المعابر المؤدية لقطاع غزة، إلا أن المقاومة الفلسطينية استطاعت تسليح مقاتليها بالأسلحة والمعدات اللازمة للحرب الشعبية، ومن أمثلتها (الهاون).

وحينما ننظر إلى أهداف وركائز وجوانب نظرية الأمن القومي الإسرائيلي والاستراتيجيات التي تعتمدها لقمع أي قوة فلسطينية تعمل من أجل التحرير في التنظيرات الفكرية والأدبيات الإسرائيلية ومقارنتها على أرض الواقع من خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة للقضاء على المقاومة المسلحة في قطاع غزة نستطيع التأكيد على ما يلي:

أولاً: استطاعت المقاومة الفلسطينية المسلحة ضرب العمق الإسرائيلي، من خلال الصاروخ، بمعنى نقل المعركة من الأرض التي نقف علها إلى الأرض التي يحتلها العدو، وكذلك استطاعت المقاومة الفلسطينية المسلحة التسلل عبر الحدود والاشتباك مع قوات الاحتلال من نقطة (صفر) في الداخل المحتل، وهذا ضرب مبادئ النظرية الإسرائيلية التي اعتمدت على "نقل المعركة لأرض العدو".

ثانياً: الضربات المحدودة أو الحروب الوقائية التي تنفذها دولة الاحتلال، زادت من قوة وشعبية المقاومة الفلسطينية في غزة، على عكس ما رسمته الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية. فالإرادة والتحدي الفلسطيني لمواجهة الاحتلال والثبات على الأرض جعل المقاومة رغم قساوة الضربات والخسائر لا تعني شيئاً، فالفلسطينيون لن يتركوا أرضهم أو يستسلموا لتلك الضربات إلا بتحرير الأرض الفلسطينية، أو على الأقل مرحلياً تحقيق أهداف يرضى عنها الشعب الفلسطيني وتوفر له حياة كريمة على أرضة.

ثالثاً: استراتيجية الردع الإسرائيلية التي اعتمدت على تهديد ووعيد مواطني قطاع غزة وفصائلها المسلحة لم تنل من عزمهم على مواصلة كفاحهم من أجل الحرية، بل على العكس تماماً، كل تصريح لقادة الاحتلال عن حرب أو اعتداء قادم يوازيه تصريح للمقاومة مضاداً له يوضح بكل صراحة وبساطة أن المقاومين جاهزون للنصر أو الاستشهاد في سبيل الدفاع عن الأرض.

وأثبت تاريخ غزة أنها الرافعة الرئيسة للعمل الوطني الفلسطيني، وهي متجذرة حيث التحمت المقاومة مع الشعب في قطاع غزة في ثلاث اعتداءات إسرائيلية متكررة، إن المقاومة الفلسطينية المسلحة هي خيار استراتيجي لنيل الحقوق الفلسطينية والتحرير. ولا يمكن التخلي عن المقاومة الفلسطينية المسلحة رغم كل الظروف والتهديدات ورغم كل التضحيات التي قدمت والدمار الذي نعيشه، الشعب مع المقاومة سوف يواصل النضال فالشعب الفلسطيني لا يقبل الاستسلام أو التنازل عن أرضية مقابل أن يعيش في سجن كبير تحت وطأة الاحتلال. وتمكنت التنظيمات الفلسطينية من جعل غزة شعلة المقاومة المسلحة، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها: موقع قطاع غزة الجيوسياسي، والتواصل الجغرافي بين محافظات غزة، ووجود القيادة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة.

لقد أدت كافة هذه الاعتبارات أدت إلى تنامي وتطور المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، على مر تاريخ القضية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى دعم المقاومة المسلحة من قبل الدول العربية والإقليمية، ومساعدة التنظيمات على امتلاك أسلحة متطورة نسبياً عما كانت تمتلكها قبل انتفاضة الأقصى 2000م. إن دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال كفلها القانون الدولي للشعوب التي تخضع للاحتلال من أجل الحق في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال.

إن الشعب الفلسطيني ما زال يعاني ويلات الاحتلال ويتكبد خسائر بشرية ومادية كبيرة منذ بداية الاحتلال الإحلالي عام 1948م وإقامة دولة الاحتلال إلى يومنا هذا، ولا نتوقع أن تنتهي الخسائر إلا بانتهاء الاحتلال. وقد تزداد هذه الخسائر في أي عدوان تقدم عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية، ولكن بإدارتنا للصراع نستطيع أن نقلل الخسائر البشرية والمادية، ونوضح هنا بأن ما تروج له الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية لردع الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة، استطاعت الدراسة في فصولها الستة أن تستنتج بعض النقاط الرئيسة التي تتعلق بسياسة "العصا والجزرة" التي تعتمدها إسرائيل في استراتيجيتها الرادعة ضد المقاومة واتهامها لها بأنها السبب الرئيس والمسؤول المباشر عن الخسائر الفلسطينية، وسأذكر تلك الاستنتاجات على النحو التالي:

أولاً: الخسائر الفلسطينية، ليست فقط في قطاع غزة، بل هي في كل فلسطين، فحتى المناطق التي لا تنشط بها المقاومة تزداد بها الخسائر، مثل الضفة الغربية والقدس، وخاصة البناء الاستيطاني الذي يلتهم أراضي المواطنين.

ثانياً: لن تتوقف السياسات العنصرية الإسرائيلية بتوقف المقاومة، هذا ما يوضحه التاريخ البشري لقوى الاستعمار، لا سيما الاستعمار الصهيوني الإحلالي، فهو يستهدف الإنسان والأرض معاً، فصراعنا صراع وجودي.

ثالثاً: الإنسان لا يستطيع تقبل الموت دونما الدفاع عن النفس، فإسرائيل لم تقدم أدنى حقوق الشعب الفلسطيني في عملية السلام، ولا تقبل بالتعايش السلمي إن كنا نرفض هذا أم نقبل، فالسياسات الإسرائيلية الهادفة لتفرغ الأرض من الفلسطينيين لم تقف أو تهدأ يوماً منذ الاحتلال حتى اليوم، وإنما هناك تكتيكات في السياسة الإسرائيلية وهي: أولاً، القوة الصلبة، وهي العمل بالقوة العسكرية، أما الثانية، فهي القوة الناعمة من خلال العقوبات التي تمثلت في الحصار والتجويع.

وفي الفصل الأخير من الدراسة، تناولت فيه مستقبل المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، ومن ثم المقاومة المسلحة كأحد خيارات التحرر الوطني، بجانب الخيارات الأخرى كالسلام والمقاومة اللا عنفية، وأوضحت بأن المقاومة المسلحة تحتاج لقيادة وتجهيزات بشكل دائم واستراتيجية حرب العصابات، والاشتباك من نقطة "صفر" حتى تتمكن من تعطيل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية المتطورة، وأوضحت بأن الاختلاف في الخيارات التحررية والانقسام الفلسطيني يضعف الفلسطينيين في مواجهة العدو الإسرائيلي. فيما يلي عرض النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، وهي كالآتي:

1. أثرت المقاومة الفلسطينية المسلحة في تاريخ صراعنا مع إسرائيل على نظرياتها الأمنية واستراتيجية الردع التي تتبعها من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينية، إلا أن المقاومة الفلسطينية حققت نتائج سياسية وعسكرية في تصديها للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، رغم مرارة العدوان والخسائر التي تكبدها الشعب الفلسطيني.

2. الاعتداءات الإسرائيلية لن تتوقف في حال توقف المقاومة، فالاحتلال يسعى لطرد الفلسطينيين عن أرضهم وممتلكاتهم وزراعة مستوطنين بدلاً منهم، فصراعنا مع الاحتلال هو صراع وجودي ومن يقف في وجه السياسات الإسرائيلية هي المقاومة الفلسطينية المسلحة وليس كما تروج له دولة الاحتلال بأن كافة الاعتداءات تأتي رداً على أعمال المقاومة الفلسطينية المسلحة.

3. أثبتت أنفاق المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة نجاحها في ضرب العمق الإسرائيلي، لا سيما مستوطنات غلاف غزة، حيث كان لها تأثيرها الميداني أثناء الاعتداءات التي أحدثت صدمة معنوية وتكتيكية واستراتيجية لقوات الاحتلال.

4. صواريخ المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أنهت استراتيجية الردع الإسرائيلية بنقل المعركة لأرض العدو، وجعلت المقاومة الأرض المحتلة تحت مرمى وصواريخها التي تتطور باستمرار.

5. إن المقاومة الفلسطينية مشروعة وفق القانون الدولي وهي لا ترتكب جرائم حرب كما يرتكب الاحتلال الإسرائيلي الكثير من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات، وهي:

1. خوض المواجهة العسكرية مع إسرائيل من الداخل ومن مسافة (صفر)، يعطل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، ويساوي بين قدرات المقاومة الفلسطينية المسلحة وبين إمكانيات الجيش الإسرائيلي على حد سواء.
2. الالتفاف حول خيار المقاومة الفلسطينية المسلحة في حالة الاعتداء الإسرائيلي، ودعمه عربياً، يقوي من عزيمة المقاومين، ويعطي دلائل ومؤشرات فلسطينية واضحة للاحتلال والعالم بأن الفلسطينيين لن يتنازلوا عن نيل حقوقهم الوطنية المشروعة.
3. يكتنف الموقف الدولي من القضية الفلسطينية حالة اللامبالاة في التعاطي معها نتيجة المتغيرات الدولية الراهنة والدعم الغربي المستمر للاحتلال، الأمر الذي أدى بتأخر القضية في سلم أولويات العرب والإقليم والمجتمع الدولي، ولن تعود القضية إلى سلم الأولويات بالعمل الدبلوماسي فقط، فالتحرك الدبلوماسي مرهون بتحرك شعبي قوي يضغط على إسرائيل وتحرير فلسطين.
4. تحييد المدن الفلسطينية المكتظة بالسكان في أي اعتداء، من خلال زيادة العمل العسكري الفردي وعمليات الانفاق في العمق الإسرائيلي والمناطق المكشوفة، فقوات الاحتلال تضغط على المقاومة والشعب الفلسطيني من خلال ضرب مدن فلسطينية بأكملها كما حدث في منطقة الزنة وبلدة خزاعة بمحافظة خان يونس، وبيت حانون وحي الشجاعية في غزة في عدوان 2014م، وغيرها من المناطق الحدودية.

تم بحمد الله وتوفيقه

هذا ما عندي فإن أحسنت فمن الله، وإن أسأت أو أخطأت فمن نفسي والشيطان

الباحث

محمد رضوان أبو نصيره

المراجع والمصادر

المعاجم والموسوعات

1) اشتية، محمد. (2013): موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، الطبعة 5، (تحرير) محمد اشتية، القدس– فلسطين.

2) الكيالي، عبد الوهاب. وآخرون. (1986): الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان.

3) الموسوعة الفلسطينية. ج1، ج2 على الشبكة العنكبوتية www.palestinapedia.net

المقابلات الشخصية

1) أبو شريعة، أسعد. (الأمين العام لحركة المجاهدين، ورئيس مركز إيلياء للدراسات)، مقابلة شخصية بتاريخ 21 مايو 2016م

2) بركة، سيد. (مفكر عربي وإسلامي)، مقابلة شخصية بتاريخ 4 مايو 2016.

3) البطش، خالد. (عضو قيادي في حركة الجهاد الإسلامي، مسؤول ملف العلاقات الوطنية والدولية)، مقابلة في 9 مارس 2017م.

4) رضوان، إسماعيل. (قيادي في حركة حماس ووزير الأوقاف السابق)، مقابلة شخصية بتاريخ 24 مايو 2016م

5) صالح، ناصر. (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، مقابلة شخصية بتاريخ 23 مايو 2016م.

6) المدلل، أحمد. (عضو قيادي في حركة الجهاد الإسلامي، مسؤول العمل التنظيمي)، مقابلة شخصية 22 مايو 2016م

7) مزهر، جميل. (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، مقابلة شخصية بتاريخ 23 مايو 2016م.

الكتب العربية

1) أبراش، إبراهيم. (1999): المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. شركة باب للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط – المغرب.

2) العاجز، صائب. (1989): نظرية الأمن الإسرائيلي وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، الناشر دار النسر، عمان– الأردن.

3) الكيلاني، هيثم. (1969): المذهب العسكري الإسرائيلي، الناشر مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان.

4) أبو خزام، إبراهيم. (1999): الحروب وتوازن القوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

5) أبو زايده، حاتم. (2015): آثار العدوان، ونتائجه السياسية، في كتاب "العدوان على غزة 2014 قراءة تحليلية، مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، غزة– فلسطين.

6) أبو عامر، عدنان. (2009): ثغرات في الجيش الإسرائيلي دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.

7) أبو عامر، عدنان. (2010): السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة 1967–2008، كتاب العدوان على غزة حرب الفرقان 2008–2009، الجزء الأول، مركز رؤى للدراسات والأبحاث، غزة فلسطين.

8) أبو عفيفة، طلال (1998): الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسية الفلسطينية 1897–1997، بدوان دار نشر، فلسطين.

9) أبو نحل، أسامة. (2015): الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية لمدينة غزة في الأمن القومي المصري، مؤتمر غزة.. المكان والحضارة، جامعة القدس المفتوحة، الجزء الأول، رام الله– فلسطين.

10) أبو وطفة، محمود. (2015): الاستراتيجية المستخدمة في الحرب، في كتاب "العدوان على غزة 2014 قراءة تحليلية"، مؤسسة أبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، غزة– فلسطين.

11) الأزعر، محمد. (1987)، المقاومة في قطاع غزة محاولة تأريخ التجربة، الناشر دار المستقبل العربي، القاهرة – مصر.

12) بارود، نعيم. (2010): قطاع غزة ... لمحة جغرافية، كتاب العدوان على غزة حرب الفرقان 2008–2009، الجزء الأول، مركز رؤى للدراسات والأبحاث، غزة فلسطين.

13) جبارة، تيسير. (1998): تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله– فلسطين.

14) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (2010): مسيرة الجبهة الشعبية من حركة القوميين العرب حتى المؤتمر السادس تموز 2000، منتصف تموز 2010.

15) حريز، عبد الناصر. (1979): النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر.

16) حريز، عبد الناصر. (1996): الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة– مصر.

17) حسان، ف. يوسف، ف. (بدون): بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر.

18) حسين، خليل. (2011): العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا. منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان.

19) حسين، خليل. (2011): العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان.

20) حسين، عدنان. (2003): نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

21) الريماوي، أحمد. (2005): المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الرياض– السعودية.

22) الريماوي، علاء. (2015): الأهداف، والقوات، والعمليات الإسرائيلية، في كتاب "العدوان على غزة 2014 قراءة تحليلية"، مؤسسة أبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، غزة– فلسطين.

23) الرقب، صالح. (2015): الدولة الإسلامية داعش– نشأتها – حقيقتها – أفكارها – وموقف أهل العلم منها، مطبعة الرنتيسي، غزة– فلسطين.

24) سليمان، فهد، وآخرون. (2013): استراتيجية دفاعية للقطاع، سلسلة الطريق إلى الاستقلال، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، غزة– فلسطين.

25) شفيق، منير. (2008): الاستراتيجية والتكتيك في علم الحرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت– لبنان.

26) شفيق، منير. (2015): قراءة تقييمية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م، في كتاب "العدوان على غزة 2014 قراءة تحليلية، مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، غزة– فلسطين.

27) صالح، محسن. (2003): فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1)، مركز الإعلام العربي، القاهرة– مصر.

28) الصوراني، غازي. (بدون): قطاع غزة 1948–1993 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، غزة– فلسطين.

29) عامر، صلاح الدين. (بدون): المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر.

30) عبيدات، محمد. وآخرون. (1999): منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. دار وائل للطباعة والنشر، ط 2، عمان – الاردن.

31) عطية الله. (2008): حزب الله اللبناني والقضية الفلسطينية رؤية كاشفة، السحاب للانتاج الإعلامي.

32) عقيل، عقيل. (1999): فلسفة مناهج البحث العلمي. مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر.

33) الفتلاوي، سهيل. (2009): الإرهاب الدولي وشريعة المقاومة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

34) قاجة، جمعة. (2012): غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، شركة بيسان للنشر والتوزيع، ط3، بيروت– لبنان.

35) القاسم، باسم. (2015): صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.

36) القاسم، باسم. (2015): صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان.

37) قاسم، عبد الستار. (1998): الطريق إلى الهزيمة، بدون دار نشر، نابلس– فلسطين.

38) مركز الزيتونة. (2013): الجيش الإسرائيلي 2000–2012، تقرير معلومات 24، إعداد: قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.

39) مقلد، إسماعيل. (1991): العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة – مصر.

40) منذر، محمد. (2002)، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان.

41) موسى، رائد، وآخرون. (2016): التحديات العسكرية للأمن القومي الفلسطيني، في كتاب "الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات"، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة – فلسطين.

42) هويدي، أمين. (1982): الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان.

الكتب المترجمة

1) بن كرامر، ريتشارد. (2014): كيف خسرت إسرائيل أربعة أسئلة تبحث عن إجابة، (ت) ناصر عفيفي – المركز القومي للترجمة، مجلة المستقبل العربي– مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان.

2) بوفر، أندريه. (1970): الردع والاستراتيجية، (ت) أكرم ديري، دار الطليعة، بيروت– لبنان.

3) دويش، كارل. (1982): تحليل العلاقات الدولية، (ت) عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر.

4) فروسايث، دافيد. (بدون): حقوق الإنسان والسياسة الدولية، (ت) محمد غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة – مصر.

5) كانتور، روبرت. (1989): السياسة الدولية المعاصرة، (ت) أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان – الأردن.

6) هرزوج، حاييم. (1993): الحروب العربية– الإسرائيلية 1948–1982، (ت) بدر الرفاعي، الناشر سينا للنشر، القاهرة– مصر.

7) سيبوني، غابرييل. وآخرون. (2011): الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس وحزب الله، (ت) عدنان أبو عامر، الناشر مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت– لبنان.

الرسائل العلمية

1) أبو ركبة، محمد. (2012): السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية 1982–1994، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معقد البحوث والدراسات العربية، القاهرة– مصر.

2) البرغوثي، نداء. (2006): العلاقات الفلسطينية المصرية 1993–2004، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

3) الفاعوري، أحمد. (2011): التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان– الأردن.

4) بشير، عمر. (2013): تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000–2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر– غزة، فلسطين.

5) تلي، أيوب. (2014): حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح (1958–1974)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية– شعبة التاريخ، بسكرة – الجزائر.

6) خنفر، نهاد. (2005): التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001–2004م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

7) رضا، هداج. (2010): المقاومة والإرهاب في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر – الجزائر.

8) عزام، تيسير. (2007): التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993–2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

9) القصاص، أشرف. (2007): دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978–1982 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين – قطاع غزة.

10) المشهراوي، علاء. (2013): الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر– غزة، فلسطين.

11) موسى، رائد. (2013): المقاومة اللاعنفية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة نموذجاً (1987–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

12) منصور، علاء الدين. (2013): الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين 1991– 2011. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة.

الدوريات

1) أبو الخير، إيمان. (2016): حرب معركة حجارة السجيل 2012م، المؤتمر العلمي الثامن كلية الآداب/الجامعة الإسلامية– غزة، التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو،4 –5 أكتوبر 2016م.

2) أبو سيف، عاطف. (2014): إسرائيل، العالم والعدوان على غزة، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز مدار، العدد 55، رام الله– فلسطين.

3) أبو عامر، عدنان. (2010): تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967–1987، مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، غزة – فلسطين.

4) أبو لبدة، حسن. (1981): جيش التحرير في الثورة درع وسيف، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 114، ايار/ مايو 1981م، بيروت– لبنان.

5) أحمد، مصلح. (2014): الإرهاب وحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام، مجلة مداد الآداب، العدد الثامن، تصدر عن الجامعة العراقية.

6) الجرباوي، علي. (2016): السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 106، رام الله– فلسطين.

7) جودة، وسام. (2016): وسائل المقاومة القتالية ومراحل تطورها الاستراتيجي منذ العام 2000م، المؤتمر العلمي الثامن كلية الآداب/الجامعة الإسلامية– غزة، التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو،4 –5 أكتوبر 2016م.

8) حبيب، إبراهيم. (2010): أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الإسرائيلي) من 2000م–2009م، مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد (2)، يونيو 2010.

9) حمد، النور. (2013): السودان وإيران: رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر.

10) خلف، يزيد. (1985): حول التفكير العسكري الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 150–151، أيلول 1985م.

11) خلف، يزيد. (1989): حول التفكير العسكري الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 150–151، ايار/ مايو 1981م، بيروت– لبنان.

12) دحلان، أحمد. (2007): الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 49، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة– مصر.

13) شاهين، خليل. (2012): سياسة فلسطينية تقف على أبواب الاستحقاقات من دون أن تدخلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 89، رام الله– فلسطين.

14) شبيب، سميح. (1993): تطور الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 240–241، مارس 1993م.

15) شحادة، أسامة. (2016): النفوذ الإيراني في قطاع غزة الشواهد والدلالات، مجلة الراصد، العدد مائة وسبعة وخمسون، يوليو 2016.

16) الشريف، ماهر. (1996): البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نقوسيا – قبرص. مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد 12، خريف 1996.

17) الشريف، ماهر. (2014): انتصرت فلسطين لأن إسرائيل عجزت عن كسر إرادتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 100، خريف 2014.

18) شلهوب، فرج. (2010): المقاومة الفلسطينية مراحل التطور، وآفاق المستقبل، مجلة البيات، الرياض– السعودية.

19) صايغ، يزيد. (1997): الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 32، خريف 1997، بيروت– لبنان.

20) ضاهر، بلال. (2009): العسكر يحكمون إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله– فلسطين.

21) الطاهر، معين. (2014): أسطورة ياسر عرفات: الانشقاق ومعركة طرابلس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 100، رام الله– فلسطين.

22) عريقات، واصف. (1981): المدفعية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 114، ايار/ مايو 1981م، بيروت– لبنان.

23) عماد، عبد الغني. (بدون): المقاومة وحق تقرير المصير في التجربة والميزان الدولي، الجامعة اللبنانية، بيروت – لبنان.

24) العواودة، وديع. (2014): "الجرف الصامد" بعيون إسرائيلية، مجلة قضايا إسرائيلية، مركز مدار، العدد 55، رام الله– فلسطين.

25) فريق الأزمات العربي، (2015): الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2014 الخيارات الفلسطينية في ضوء إدارة الحرب ونتائجها، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، كانون ثاني/يناير 2015.

26) فهمي، عبد القادر. (2005): مطارحات نقدية حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، الإصدار 31.

27) قاعود، يحيى. الشيخ، خالد. (2015): دور غزة في تطور الفكر السياسي الفلسطيني، في كتاب غزة المكان والحضارة، مؤتمر جامعة القدس المفتوحة، ج1، يناير 2015.

28) كيالي، ماجد. (2002): الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية التأثيرات والإشكاليات، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 53، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله– فلسطين.

29) كيالي، ماجد. (2011): نظرة نقدية في التجربة العسكرية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011م.

30) مسلم، سامي. (1987): البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 166–167، بيروت– لبنان.

31) مكي، دينا. (2013): نظرية المباريات في علاقات إسرائيل الدولية في ضوء علاقاتها مع دول الجوار، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد– العراق، العدد 17.

32) نوفل، أحمد. (بدون) آفاق العلاقات الأردنية– الفلسطينية، جامعة اليرموك، الأردن.

33) وشاح، غ. القدرة، م. (2016): تطور أداء العمل المقاوم في فلسطين خلال الحروب الثلاثة على غزة 2008 – 2014م، المؤتمر العلمي الثامن كلية الآداب/الجامعة الإسلامية– غزة، التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو،4 –5 أكتوبر 2016م.

34) اليحيى، عبد الرزاق. (2013): ضيف العدد، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 252، ايار/ مايو 1981م، بيروت– لبنان.

التقارير

1) أبو عامر، عدنان. (2010): قراءة في تقرير إسرائيلي: استراتيجية الجيش الإسرائيلي في مواجهة حماس وحزب الله، شبكة الجزيرة، الدوحة– قطر.

2) جمعة، محمد. (2013): رؤية التأثير العربي في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة 2012–2013، تقدير استراتيجي 2013، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.

3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): التقرير الصحفي، النتائج الرئيسية لمسح أثر العدوان الإسرائيلي 2014 على واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة. رام الله– فلسطين.

4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016): أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، رام الله – فلسطين.

5) سلطة جودة البيئة. (2014): الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة 8 يوليو– 26 أغسطس 2014، غزة– فلسطين.

6) عتريسي، طلال. (2013): إيران وقضية فلسطين 2012–2013، تقدير استراتيجي 2013 الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.
7) العربية لحماية الطبيعة. (بدون): تقرير حول الأثر البيئي والزراعي للحرب الإسرائيلية على غزة.
8) مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية. (2014): المسح الاستراتيجي لإسرائيل الصادر عن مركز دراسات الأمن القومي، غزة– فلسطين.
9) مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية. (2016): استراتيجية الجيش الإسرائيلي من منظور الأمن القومي، صادر عن مركز دراسات الأمن القومي، (ت) مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، غزة– فلسطين.
10) مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2009): آثار العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة على العملية التعليمية، غزة– فلسطين.
11) نور الدين، محمد. (2013): تركيا والقضية الفلسطينية 2012–2013، تقدير استراتيجي 2013، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان.

المؤتمرات العلمية

1) الأحمد، محمد. (2005): العناصر الفاصلة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ما يدخل في نطاق المقاومة المشروعة وما يخرج عن نطاقها، في مؤتمر الإرهاب والمقاومة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، جامعة جرش، كلية الحقوق.

الصحف والجرائد

1) السهلي، نبيل. (2014): الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الخميس 28 أغسطس 2014، جريدة الحياة السعودية.
2) الشعيبي، عيسى. (2010): الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة، جريدة الغد، الأحد 24 يناير 2010.
3) عبد الله، عدنان. (2007): فتح وحماس أزمة تنظيم وأزمة سياسية، جريدة الأيام الفلسطينية، 9 يناير 2007.
4) العرب الدولية. (2014): حزب الترابي يدعو حكومة البشير إلى مد حركة حماس بالسلاح، نُشر في 22يوليو 2014، العدد: 9627، ص4.
5) القدس العربي. (2012): تصعيد المقاومة المسلحة في غزة، السنة الرابعة والعشرون، العدد 7280، 12 نوفمبر 2012، ص19.
6) الوطن. (2016): عبد الكريم يؤكد دعم سورية للمقاومة، جريدة الوطن السورية، العدد 2438، 17 يوليو 2016، ص5.
7) اليوم السابع. (2012): خبير إسرائيلي: طريقة إيصال "الشحنة" كانت ستتم برا مرورا بالأراضي المصرية، 29 أكتوبر 2012.

مراجع الإنترنت

1) جرغون، زياد. (2015): الجبهة الديمقراطية والكفاح المسلح، سما الاخبارية – وكالة أنباء فلسطينية مستقلة، السبت 14 فبراير 2015.

http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=228043

2) الجزيرة (2016): القدرات العسكرية الإسرائيلية، الأخبار، تلفزيون الجزيرة القطري.

http://www.aljazeera.net/news/arabic

3) الجزيرة. (2007): الصواريخ الفلسطينية محلية الصنع، تقارير وحوارات.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

4) دلول، أحمد. (2014): إمكانات المقاومة الفلسطينية والجغرافية العسكرية لغزة ، تقارير، مجلة البيان، الرياض السعودية.

http://albayan.co.uk/article2.aspx?ID=3767

5) الرأي. (2015): الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، أبريل 2015.

http://alray.ps/ar/post

6) الرفاتي، أيمن. (2016): الدوافع الإسرائيلية لحرب جديدة على قطاع غزة وموانعها، قدس الإخبارية.

http://www.qudsn.ps/article/93209

7) السهلي، نبيل. (2014): الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على غزة، المركز الفلسطيني للإعلام.

https://www.palinfo.com/news

8) سهم الاخبارية. (2016): 2015.. عام "تضاعف" قوة المقاومة في غزة

http://www.elnnews.com/29798-2/

9) سودانيون. (2014): الخرطوم: إسرائيل تبحث عن كبش فداء وتقصف الحي السوداني بغزة، موقع اخباري سودان

http://www.sudantribune.net/spip.php?iframe&page=imprimable&id_article=8761

10) شعث، عزام. (2014): العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة: الأسباب والتداعيات، مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 267.

http://www.shuun.ps/page-598-ar.html#

11) شعث، عزام. (2016): العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة: الأسباب والتداعيات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257.

http://www.shuun.ps/page-598-ar.html

12) عدوان، عدنان: (2014) الصدمة الصهيونية من قدرات المقاومة الصاروخية، مجلة الوحدة الاسلامية.

http://www.wahdaislamyia.org/issues/152/aadwan.htm

13) العربي 21. (2014): حجم خسائر الاحتلال الاقتصادية من عدوانه على غزة؟

http://arabi21.com/story

14) علاونة، كمال. (2013): انتفاضة الأقصى في فلسطين: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000–2006.

https://kamalalawneh8.wordpress.com

15) العيلة، ر. حمد، ج. (2009): تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيّين في قطاع غزة، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=1272&cid=24

16) قدس. (2016): منظومة الردع الإسرائيلية... بين النجاح والاخفاق، مركز رؤية للتنمية السياسية

http://www.qudsn.ps/article/91162

17) قناة الجزيرة. (2012): النفوذ الإيراني في قطاع غزة

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books

18) قناة الجزيرة. (2016): صحف إسرائيلية: غزة تستعد للحرب.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016

19) فلسطين اليوم الإخبارية. (2016): هل التحركات "الاسرائيلية" على حدود غزة مقدمة لحرب جديدة؟

https://paltoday.ps

20) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا. (2016): المدن الفلسطينية في حدود دولة فلسطين

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3302

21) مركز رؤية للتنمية السياسية. (2016): قراءة في كتاب استراتيجية العنف، قسم الدراسات والأبحاث.

http://www.vision-pd.org/news/2016/10/25/-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9

22) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2010): وثائق الحرب والحصار 2008-2009، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

http://www.palestine-studies.org/ar/resources/special-

23) النعامي، صالح. (2016): هل تشن إسرائيل حرباً جديدة على غزة؟، جريدة الرسالة.

http://alresalah.ps/ar/post

24) هماش، كمال. (2012): جبهة النضال الشعبي: محاولة نقدية.

http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2144

25) الهندي، عليان. (2014): قراءة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 258

http://www.shuun.ps/page-664-ar.html

26) وزارة الشؤون الخارجية. (2016): جبهة التحرير العربية.
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=54&catid=29&Itemid=31

27) وفا. (2016): منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا.

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3548

28) يوسف، أحمد. (2016): حماس في علاقاتها الإقليمية: سياسة إمساك العصا من المنتصف، مقالات، وكالة معاً الإخبارية، رام الله- فلسطين.

https://www.maannews.net/Content.aspx?id=851200

المراجع الأجنبية

1. Malka, Amos. (2015): Israel and Asymmetrical Deterrence, Comparative Strategy, 11 November 2015, access provided by University of Birmingham.
2. Rid, Thomas. (2012): Deterrence beyond the State: The Israeli Experience, Contemporary Security Policy, volume33, Number1, access provided by University of Birmingham, April 2012.
3. Slater, Jerome. (2015): just war moral philosophy and the 2008-2009 Israeli campaign in Gaza, international Security, volume37, Number2, access provided by University of Birmingham.